



دور مصرف ليبيا المركزي في الحفاظ على استقرار سعر الصرف
الأجنبي: دراسة وصفية

2022

رسالة ماجستير
معهد الدراسات العليا بقسم العلوم المالية والمصرفية

Adnan Mohammed Omar ASKEEB

المشرف

Prof. Dr. Saim KAYADİBİ

دور مصرف ليبيا المركزي في الحفاظ على استقرار سعر الصرف الأجنبي: دراسة وصفية

جمهورية تركيا

جامعة كارابوك

معهد الدراسات العليا

قسم العلوم المالية والمصرفية

Adnan Mohammed Omar ASKEEB

المشرف

Prof. Dr. Saim KAYADİBİ

KARABÜK

2022

فهرس المحتويات

1.....	فهرس المحتويات
7.....	صفحة الحكم على الرسالة
9.....	تعهد المصادقية
10.....	الشكر والتقدير
11.....	ÖZ
12.....	الملخص
14.....	ABSTRACT
19.....	الفصل التمهيدي :
19.....	مشكلة الدراسة :
21.....	أهداف البحث :..
21.....	أهمية البحث :
22.....	منهجية البحث :
23.....	حدود البحث ونطاقه :
24.....	الدراسات السابقة :
28.....	الفصل الأول: المصرف المركزي
28.....	المبحث الأول: ماهية المصرف المركزي
29.....	المطلب الأول: نشأة المصارف المركزية في العالم
30.....	المطلب الثاني: التعريف بالمصرف المركزي
31.....	المطلب الثالث: خصائص المصرف المركزي
33.....	المطلب الرابع: وظائف البنك المركزي
35.....	المبحث الثاني : إستقلالية المصرف المركزي
36.....	المطلب الأول : أنواع الإستقلالية
38.....	المطلب الثاني: معايير إستقلالية البنك المركزي
40.....	المبحث الثالث: إدارة المصرف المركزي
40.....	المطلب الأول: مفهوم إدارة المصرف المركزي
41.....	المطلب الثاني: ميزانية البنك المركزي
46.....	المبحث الرابع: مصرف ليبيا المركزي
46.....	المطلب الأول: نشأة مصرف ليبيا المركزي
47.....	المطلب الثاني: صلاحيات مصرف ليبيا المركزي
47.....	المطلب الثالث: أهم وظائف مصرف ليبيا المركزي
52.....	المطلب الخامس: الهيكل التنظيمي لمصرف ليبيا المركزي

53.....	خاتمة الفصل :
54.....	الفصل الثاني : سعر الصرف
55.....	المبحث الأول : ماهية سعر الصرف
55.....	المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف وتعريفاته
56.....	المطلب الثاني: أدوات وأهداف سعر الصرف
61.....	المبحث الثاني : خصائص وأنواع سعر الصرف
61.....	المطلب الأول: خصائص سعر الصرف
64.....	المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف
71.....	المبحث الثالث: العوامل المؤثرة على أسعار الصرف ومخاطر تقلباته
71.....	المطلب الأول: العوامل المؤثرة على أسعار الصرف
75.....	المطلب الثاني : مخاطر تقلبات سعر الصرف
79.....	خاتمة الفصل :
80.....	الفصل الثالث: سوق الصرف
81.....	المبحث الأول : مفهوم سوق الصرف ووظائفه
81.....	المطلب الأول: مفهوم سوق الصرف الأجنبي
83.....	المبحث الثاني: أنواع أسواق الصرف الأجنبي ومن هم المتعاملون في هذا السوق
83.....	المطلب الأول: أنواع أسواق الصرف الأجنبي
85.....	المطلب الثاني : المتعاملون في سوق الصرف
87.....	المبحث الثالث : خصائص سوق الصرف والأسس التي يتم التعامل بها في أسواق الصرف :
87.....	المطلب الأول: خصائص أسواق الصرف
87.....	المطلب الثاني: أسس التعامل في أسواق الصرف الأجنبي
90.....	المبحث الرابع : المعاملات التي تتم في سوق الصرف و كيف تتوازن الأسعار في سوق الصرف
90.....	المطلب الأول: المعاملات التي تتم في سوق الصرف
93.....	المطلب الثاني : توازن سوق الصرف الأجنبي
98.....	المبحث الخامس: التقسيم الجغرافي لأسواق الصرف الأجنبي في العالم
98.....	المطلب الأول : أسواق الشرق الأقصى (Far East Markets)
99.....	المطلب الثاني: أسواق الشرق الأوسط (Middle East Market)
101.....	المطلب الثالث: الأسواق الأوروبية (Europe Markets)
105.....	خاتمة الفصل :
106.....	الفصل الرابع: دور مصرف ليبيا المركزي في استقرار سعر الصرف
107.....	المبحث الأول: أنظمة الصرف الرائجة الاستخدام لدى المصارف المركزية
107.....	المطلب الأول: أسعار الصرف الثابتة
110.....	المطلب الثاني: نظام الرقابة على الصرف ⁰

111.....	المطلب الثالث : أسعار الصرف العائمة
113.....	المبحث الثاني : سياسات الرقابة على الصرف
113.....	المطلب الأول : مفهوم سياسة الرقابة
114.....	المطلب الثاني : أهداف سياسة الصرف
115.....	المطلب الثالث: تقنيات الرقابة على الصرف
117.....	المبحث الثالث : التجارب العالمية بخصوص إنهيار سعر الصرف
119.....	المبحث الرابع :الواقع الليبي ودور مصرف ليبيا المركزي في تسيير سوق الصرف الأجنبي
120.....	المطلب الأول :الأسباب التي أدت إلى ظهور السوق الموازي في الإقتصاد الليبي
126.....	المطلب الثاني : الأسباب الرئيسية التي أدت إلى انخفاض الدينار الليبي بشكل متكرر
130.....	الخاتمة
131.....	النتائج والتوصيات :
134.....	المراجع (المصادر) :

فهرس الجداول

- (جدول 1) (الشكل العام لميزانية البنك المركزي) 44
- (جدول 2) يوضح ارتفاع وانخفاض الدينار الليبي مقابل بعض العملات الأجنبية 124



فهرس الأشكال

- (شكل 1) الهيكل التنظيمي لمصرف ليبيا المركزي..... 52
- (شكل 2) تغير معدلات التضخم..... 72
- (شكل 3) التغير في معدلات الفائدة..... 74
- (شكل 4) منحني الطلب على العملات الأجنبية..... 94
- (شكل 5) منحني عرض العملة الأجنبية ذو ميل موجب..... 97
- (شكل 6) ارتفاع وانخفاض الدينار الليبي مقابل الدولار..... 125
- (شكل 7) ارتفاع وانخفاض الدينار الليبي مقابل اليورو..... 126
- (شكل 8) ارتفاع وانخفاض الدينار الليبي مقابل الجنيه الإسترليني..... 126



TEZ ONAY SAYFASI

Adnan Mohammed Omar ASKEEB tarafından hazırlanan “LIBYA MERKEZ BANKASI'NIN DÖVİZ KURUNUN İSTIKRARINI SAĞLAMADAKİ ROLÜ: TANIMLAYICI ÇALIŞMA” başlıklı bu tezin Yüksek Lisans Tezi olarak uygun olduğunu onaylarım.

Prof. Dr. Saim KAYADİBİ

.....

Tez Danışmanı, Finans ve Bankacılık

Bu çalışma, jürimiz tarafından Oy Birliği ile Finans ve Bankacılık Yüksek Lisans tezi olarak kabul edilmiştir. 11/03/2022

Ünvanı, Adı SOYADI (Kurumu)

İmzası

Başkan : Prof. Dr. Saim KAYADİBİ (KBÜ)

.....

Üye : Prof. Dr. Fakhurelden A ABDELMOTLEB (Bani Waleed Üni.).....

Üye : Öğr. Üyesi Abdelkader LAALLAM (KBÜ)

.....

KBÜ Lisansüstü Eğitim Enstitüsü Yönetim Kurulu, bu tez ile, Yüksek Lisans derecesini onamıştır.

Prof. Dr. Hasan SOLMAZ

.....

صفحة الحكم على الرسالة

أصادق على أن هذه الأطروحة التي أعدت من قبل الطالب "عدنان محمد عمر اسكيب" بعنوان " دور مصرف ليبيا المركزي في الحفاظ على استقرار سعر الصرف الأجنبي : دراسة وصفية " في برنامج العلوم المالية والمصرفية هي مناسبة كرسالة ماجستير.

مشرف الرسالة

Prof. Dr. Saim KAYADİBİ

.....

قبول

تم الحكم على رسالة الماجستير هذه بالقبول من قبل لجنة المناقشة بالإجماع بتاريخ 11/03/2022

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

رئيس اللجنة (Prof. Dr. Saim KAYADİBİ):

.....

عضواً : Prof. Dr. Fakhurelden A ABDELMOTLEB

.....

عضواً : Öğr. Üyesi Abdelkader LAALLAM

.....

تم منح الطالب بهذه الأطروحة درجة الماجستير في قسم العلوم المالية والمصرفية من قبل مجلس إدارة معهد الدراسات العليا في جامعة كرابوك.

Prof. Dr. Hasan SOLMAZ

DOĞRULUK BEYANI

Yüksek lisans tezi olarak sunduğum bu çalışmayı bilimsel ahlak ve geleneklere aykırı herhangi bir yola tevessül etmeden yazdığımı, araştırmamı yaparken hangi tür alıntıların intihal kusuru sayılacağını bildiğimi, intihal kusuru sayılabilecek herhangi bir bölüme araştırmamda yer vermediğimi, yararlandığım eserlerin kaynakçada gösterilenlerden oluştuğunu ve bu eserlere metin içerisinde uygun şekilde atıf yaptığımı beyan ederim.

Enstitü tarafından belli bir zamana bağlı olmaksızın, tezimle ilgili yaptığım bu beyana aykırı bir durumun saptanması durumunda, ortaya çıkacak ahlaki ve hukuki tüm sonuçlara katlanmayı kabul ederim.

Adı Soyadı: Adnan Mohammed Omar ASKEEB

İmza :

تعهد المصادقية

أقر بأنني إلترمت بقوانين جامعة كارابوك، وأنظمتها، وتعليماتها، وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد أطروحات الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد أطروحتي بعنوان:

(دور مصرف ليبيا المركزي في الحفاظ على استقرار سعر الصرف الأجنبي : دراسة وصفية)

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الأطروحات العلمية، كما أنني أعلن بأن أطروحتي هذه غير منقولة، أو مستلة من أطروحات أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية بإستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد.

اسم الطالب: عدنان محمد عمر اسكيب

التوقيع:

الشكر والتقدير

في البداية، الشكر والحمد لله، جل في علاه، فإنه يُنسب الفضل كله في إكمال هذا العمل والكمال يبقى لله وحده. وبعد الحمد لله، فأني أتوجه بالشكر إلى عائلتي وبالأخص إلى من أفضّلها على نفسي ولم لا فقد ضحت من أجلي، ولم تدخر جهداً في سبيل إسعادي ودعمي على الدوام (أمي الحبيبة) أطال الله في عمرها، و لا أنسى من أعتمد عليه في كل كبيرة وصغيرة أخي الغالي الذي طالما كان عون لي في مسيرتي الدراسية . ولا ينبغي أن أنسى أستاذي الفاضل (البروفيسور صائم قايايدي) فقد كان له الدور الأكبر في مساندتي ومدي بالمعلومات القيمة وإرشادي بالنصائح القيمة في أثناء كتابتي لهذه الرسالة .

كما أن شكري موصول أيضاً إلى إدارة كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة كارابوك والشكر موصول لجميع الأهل والأصدقاء ورفاق الدرب من الزملاء أثناء دراستنا .

عدنان محمد عمر اسكيب

كارابوك / 2022

ÖZ

Merkez bankası, bireyin veya toplumun günlük finansal, ekonomik, yatırım, ticari ve sosyal yaşam faaliyetlerinde, para politikasında, kaynakları ve ilgili alanları idare etmede, devletin temsil edilmesinde ve egemenliğinin genişletilmesinde bütüncül olarak önemli bir rol oynamaktadır. Devletlerin imkan ve kabiliyetlerinin istenilen düzeyde ve etkin kullanımı için genel hatlarıyla üretim yapmayı, gelir seviyelerini korumayı, fiyatları kontrol etmeyi, döviz kurlarını dengelemeyi, ekonomik ve mali hayatta istikrarı sağlamak için gerekli tedbirleri alarak bunun için gerekli yöntem ve araçları kullanmayı amaçlamaktadır. Döviz kuru, uluslararası alanda ekonomik bağlantıları sağladığı ve genel ekonomik dengenin korunmasına katkı sağladığı için dış ticaretin etkinliğini belirleyen önemli ekonomik değişkenlerden biri olarak kabul edilmektedir.

Bu çalışma, genel hatlarıyla, Libya'nın dünya döviz piyasalarında meydana gelen döviz kuru dalgalanmaları ve döviz politikaları gibi farklı problemler için geliştirdiği çözüm önerilerini ele almaya çalışmıştır. Çalışmanın araştırma problemi kapsamında, döviz kurunun Merkez Bankası tarafından nasıl yönetildiğine ve döviz kurunun ekonomik dalgalanmalardan korunma konusundaki rolüne odaklanmıştır.

Araştırmacı, Libya'daki veya dünyanın başka yerlerindeki döviz piyasalarında ortaya çıkabilecek sorunlara farklı çözümler bulmak için bu tez çerçevesinde verileri betimlemek için iki yaklaşım kullanmıştır; verileri tanımlamaya yönelik betimsel yaklaşım ve tarihsel yaklaşım. Bu tür engelleri baştan anlamak için değişim politikasını anlamak ve değiştirmek için kullanılır.

Araştırmacı, merkez bankasının döviz kurunu kontrol etmesine yardımcı olacak çeşitli sonuçlara varmıştır. Bu sonuçların en önemlilerinden biri, Libya Merkez Bankası'nın uluslararası hukukun kendisine verdiği yetkileri kullanması gerektiğidir, Libya meydanında yaşanan siyasi çatışmalardan uzak tutulmalıdır.

Anahtar Kelimeler: Döviz Kuru; Merkez Bankası; Döviz Riski; Dalgalı Döviz Kurları.

الملخص

لقد أجتهدت هذه الدراسة على حل مشاكل تقلبات أسعار الصرف والانخفاضات المتكررة التي تعرض لها الدينار الليبي بشكل خاص، وحاولت معرفة أهم المشاكل والمعوقات التي تحيط بسياسات الصرف وما إلى ذلك، وحاولت أيضاً رسم الحلول المناسبة لهذه المشاكل في أسواق الصرف الليبية بشكل خاص والعالمية بشكل عام . حيث أن تلعب المصارف المركزية دوراً رئيسياً في تمثيل الدولة وبسط سيادتها على الأنشطة اليومية للأفراد أو المجتمع ككل (المالية، الإقتصادية، التجارية، الإستثمارية، الإجتماعية) فالمصارف المركزية تعكس دور الحكومات في النشاط المالي والإقتصادي، وذلك من خلال التحكم باتجاهات التعامل النقدي في السوق وضبط السياسة النقدية وتوجيه الموارد والمجالات للإنتاج نحو الاستخدام الأمثل والفعال وفق الإمكانيات المتاحة للبلدان، وتعمل أيضاً على المحافظة على مستويات الدخل والأسعار ومراقبة أسعار الصرف وإتخاذ الإجراءات اللازمة لإستقرار الحياة الإقتصادية والمالية ، بإستخدام الأساليب التي تمكنه من الاداء بشكل كفؤ وفعال لهذه المهام. وبشكل عام إن سعر الصرف أحد أهم المتغيرات الإقتصادية، وخاصة تلك التي تؤثر على كفاءة التجارة الخارجية، حيث أنه حلقة وصل بين الإقتصاديات الدولية، وهذا ما يمنحه القدرة على المساهمة في الحفاظ على توازن الإقتصاد الكلي.

لقد تم اتباع منهجين رئيسيين في هذه الأطروحة وهما المنهج الوصفي لوصف البيانات وتم استخدام المنهج التاريخي للأستدلال ببعض البيانات التاريخية. وتتمحور المشكلة البحثية لهذه الدراسة في كيفية إدارة سعر الصرف من قبل المصرف المركزي ودوره في الحفاظ عليه من التقلبات الأقتصادية .

توصل الباحث إلى عدة إستنتاجات التي من شأنها أن تسهم المصرف المركزي في ضبط سعر الصرف، ومن أهم هذه النتائج أن مصرف ليبيا المركزي يجب عليه أن يستخدم الصلاحيات الممنوحة له بموجب القوانين الدولية للحفاظ على استقرار العملة الليبية، ومن أهم التوصيات التي توصل إليها الباحث هو فك عُقدة الريعية التي أتعبت الدينار الليبي، ويجب التوجه لعقد إتفاقيات إستثمارية سليمة وناضجة من شأنها أن تعيد التوازن الإقتصادي والمعيشي داخل ليبيا.

الكلمات المفتاحية : سعر الصرف، البنك المركزي، مخاطر الصرف، أسعار الصرف العائمة.



ABSTRACT

The Central Bank plays an important and essential role in representing the state and establishing its sovereignty over daily life activities (financial, economic, investment, commercial, social) whether for the individual or society as a whole. The Central Bank reflects the government's role in financial and economic activity by controlling the trends of monetary dealings in the market, controlling monetary policy, directing resources and production areas towards optimal and effective use according to the available capabilities of countries, issuing banknotes, maintaining income levels and prices, controlling exchange rates, and taking the necessary measures to stabilize economic and financial life using the methods and means that enable it to perform these tasks efficiently and effectively.

Generally, the exchange rate is considered one of the most important economic variables for the Central Bank and the state, especially those that affect the efficiency of foreign trade, as it is a link between the local economy and the rest of the world, and this gives it the ability to contribute to maintaining the macroeconomic stability, but it also plays a major role in the economic competitiveness, because the fluctuations that affect it can lead to the collapse of the economy as a whole with its direct and indirect relationship with macroeconomic variables. Although many researchers have worked to solve this problem, they have not been able to reach results and solutions that would help overcome this problem, and they have not provided radical conclusions for the frequent declines and fluctuations in exchange rates. In cases where the Central Bank has to take many measures in line with its legal powers in order to remove deficiencies in the foreign exchange market and take legal measures against violators, to implement all kinds of transactions that would ensure the security of the banking sector and the exchange sector, and this will have a positive impact on the state of the exchange rate and commodity prices for citizens.

This study has worked on solving the problems of exchange rate fluctuations and the frequent declines to which it is exposed, and tried to understand the most important problems and obstacles that surround exchange policies, and it tried to tailor appropriate

solutions to these problems in the Libyan exchange markets in particular and the world in general.

The researcher has been followed two approaches to describe the data within this thesis, the descriptive approach to describing data, and the historical approach has been used to understand such obstacles from the very beginning to understand the exchange policies , and to find different solutions to alter the problems that can occur with the Libyan exchange markets as well as other markets within other parts of the world.

The researcher got several findings that would help the Central Bank control the exchange rate, the most important of these results is that the Central Bank of Libya must use the authorities granted under international laws, also should stay away from the political conflicts that exist in the Libyan arena.

Keywords: Exchange Rate, Central Bank, Exchange Risk, Floating Exchange Rates.

ARŞİV KAYIT BİLGİLERİ

Tezin Adı	Libya Merkez Bankası'nın Döviz Kurunun İstikrarını Sağlamadaki Rolü : Tanımlayıcı Çalışma.
Tezin Yazarı	Adnan Mohammed Omar ASKEEB
Tezin Danışmanı	Prof. Dr. Saim KAYADİBİ
Tezin Derecesi	Yüksek Lisans
Tezin Tarihi	03/2022
Tezin Alanı	Finans ve Bankacılık
Tezin Yeri	KBÜ/LEE
Tezin Sayfa Sayısı	141
Anahtar Kelimeler	Döviz Kuru ; Değişim Riski ; Merkez Bankası ; Dalgalı Döviz Kurları ; Sağlam Para.

معلومات سجل الأرشيف

عنوان الرسالة	دور مصرف ليبيا المركزي في الحفاظ على استقرار سعر الصرف الأجنبي: دراسة وصفية.
اسم الباحث	عدنان محمد عمر اسكيب
اسم المشرف	بروفيسور صائم قايايدي
المرحلة الدراسية	الماجستير
تاريخ الرسالة	03/2022
تخصص الرسالة	المالية والمشاركة المصرفية
مكان الرسالة	KBÜ/LEE
عدد صفحات الرسالة	141
الكلمات المفتاحية	سعر الصرف، البنك المركزي، مخاطر الصرف، أسعار الصرف العائمة.

ARCHIVE REGISTRATION INFORMATION

Name of the Thesis	The Role of the Central Bank of Libya to Monitor the Foreign Exchange Rates : Descriptive Study.
Author of the Thesis	Adnan Mohammed Omar ASKEEB
Advisor of the Thesis	Prof. Dr. Saim KAYADIBI
Status of the Thesis	Master
Date of the Thesis	03/2022
Field of the Thesis	Finance and Banking
Place of the Thesis	KBU/LEE
Total Page Number	141
Keywords	Exchange Rate; Exchange Risk; Central Bank; Floating Exchange Rates.

الفصل التمهيدي :

الإطار العام للدراسة :

● مشكلة الدراسة :

باعتبار المصرف المركزي هو السلطة النقدية العليا في الدولة فهو يقوم بالإحتفاظ وإدارة إحتياطيات البنك من العملات الأجنبية من خلال تحديد أسعارها في المصارف والمؤسسات المصرح لها بالتعامل بالنقد الأجنبي بيعاً أو شراءً، وباعتباره المستشار الإقتصادي للدولة فإن هذه الإجراءات تتم بالتعاون مع الحكومة. لسعر الصرف أهمية عظيمة الشأن لأي إقتصاد كان لمعالجته المسائل المتعلقة بتعدد العملات الدولية وتحويلها فيما بينها في المعاملات الإقتصادية والمالية والتجارية وتأثيره على نظام المتغيرات الإقتصادية الكلية مثل تأثيره على نظام الأسعار في الإقتصاد وحجم التجارة الخارجية وعلى حالة ميزان المدفوعات.

محاور المشكلة :

تتركز المشكلة البحثية في الأهمية الكبرى التي يتميز بها الصرف الأجنبي وكيفية إدارته والسيطرة عليه فالمشكلة ليست في العملات الأجنبية أو العملة المحلية أو كلاهما (سعر الصرف الأجنبي) وإنما في كيفية إدارتها والتحكم فيها من قبل السلطات النقدية (المصرف المركزي).

إن تجاهل موضوع مهم ومفصلي بالنسبة لكافة الإقتصادات المتقدمة منها والنامية والمتمثل في كيفية إدارة الصرف الأجنبي وما له من آثار تصل في حالة سوءها إلى إختيار إقتصاد الدولة بالكامل فضلاً عن سقوط عملتها المحلية أمام أقل العملات غير العملات الرائدة المتمثلة في (الدولار - اليورو).

من خلال ملاحظات الباحث ومن خلال البيانات والمعلومات عن الفترة (2013-2021) نجد

أن هناك تذبذب وعدم استقرار في سعر الصرف داخل الدولة الليبية، ولذا فإن الإشكالية في البحث هي الآثار السلبية لارتفاع سعر الصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية، مما يؤدي إلى الصعوبات التي يجدها أفراد هذه الدولة ومؤسساتها في الحصول على الحد الأدنى من متطلباتهم بالإضافة لإرتقاء الدولة في حد ذاتها إلى دول ومؤسسات دولية تفرض عليها إملاآتاً وقيودها. بالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع سعر الصرف بالنسبة للعملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع سعر إستيراد السلع الأجنبية مقابل انخفاض أسعار تصدير السلع المحلية، مما يسبب مشاكل للإقتصاد المحلي.

وعليه من خلال إشكاليات التي سبق ذكرها فإن البحث يطرح بعض التساؤلات التالية لإمكانية

الحصول على إجابات من خلال هذا البحث والمتمثلة في:

● أسئلة الرسالة البحثية:

- ما هو المصرف المركزي وماهي وظائفه ؟
- ما المقصود بسعر الصرف وماهي أهميته ؟
- ماهو سوق الصرف وماهي أهميته ووظائفه ؟
- ما هو دور مصرف ليبيا المركزي في الحفاظ على استقرار سعر الصرف و دوره في معالجته عند حدوث التقلبات ؟

● أهداف البحث :

من خلال ماسبق عن مشكلة البحث فهو يسعى إلى مجموعة من الأهداف نذكرها فيما يلي:

- 1- التعريف بالسلطات النقدية في الدولة المتمثلة في (المصرف المركزي) والوظائف التي أنشأ من أجلها بما في ذلك إدارة إحتياطيات الدولة من العملة الأجنبية.
- 2- التعريف بسعر الصرف الأجنبي والعوامل المؤثرة فيه بالإضافة إلى توضيح أهمية سعر الصرف.
- 3- التعريف بأسواق الصرف ونشأتها إضافةً إلى ذكر العوامل المؤثرة في سوق الصرف وتوضيح أهم الأسواق الفعالة في العالم.
- 4- توضيح الدور الذي يلعبه المصرف المركزي في استقرار سعر الصرف الأجنبي من خلال الصلاحيات التي خولها القانون في إدارته، والسعي لإيجاد وسائل وآليات تحد من الآثار السلبية للانخفاضات المتكررة في أسعار الصرف على الإقتصاد المحلي للدولة.

● أهمية البحث :

- أهمية المبحث بالنسبة للعلم :

محاولة مساهمة هذا البحث في إعطاء المزيد من المعلومات والبيانات للباحثين والمهتمين بالمصارف المركزية وأهمية دورها في إدارة إحتياطيات الدولة من النقد الأجنبي.

- أهمية البحث بالنسبة للمجتمع :

إن تخلي المصرف المركزي عن دوره في إدارة الصرف الأجنبي يكتنفه الكثير من الآثار السلبية على إقتصاد الدولة ومؤسساتها وأفرادها ومن أبرز هذه السلبيات:

- 1- إختيار العملة المحلية مقابل العملات الأخرى القوية منها والضعيفة.
 - 2- انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية من خلال قيمتها الحقيقية التي تنعكس في السلع والخدمات التي تدفع مقابلها.
 - 3- الصعوبات التي يتعرض إليها المواطنون عند شراء السلع والخدمات المتمثلة في عدم قدرتهم على الوفاء بها نتيجة انخفاض مدخولهم.
- وبالتالي فإن أهمية البحث تكمن في إبراز الدور الحيوي لمصرف ليبيا المركزي في معالجة الإختناقات التي يتعرض إليها سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية من خلال الصلاحيات التي خولها له القانون والوظائف التي أنشأ من أجلها بما يتماشى مع ظروف الدولة الإقتصادية والسياسية.

- أهمية البحث بالنسبة للباحثين :

هي زيادة معرفة الباحثين في هذا المجال بالإضافة إلى صقل مهاراتهم البحثية وتطوير خبراتهم وزيادة القدرة على البحث عن حلول للمشاكل بالإضافة إلى إستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في قسم المالية والمشاركة المصرفية.

● منهجية البحث :

تم اختيار هذا الموضوع نظراً لأهميته الاقتصادية للدول ومؤسساتها وأفرادها المتمثلة في سعر الصرف وما للمصرف المركزي من قدرة على إدارته لتستفيد منه الدولة وأفرادها حيث أُتبع في هذا البحث منهجين هما:

أولاً: المنهج الوصفي

هو نظام لدراسة ظاهرة أو مشكلة علمية من خلال وصف المشكلة بطريقة علمية، ومن ثم يتم إستنباط تفسير منطقي لها مع أدلة وبراهين مما يساعد الباحث على وضع نطاق محدد للمشكلة، ويُعرف أيضاً بأنه تجميع البيانات وعرض المعلومات من خلال الكتب والمؤلفات والدراسات السابقة وما يتوفر من خلال شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) المتعلقة بموضوع البحث.

ثانياً: المنهج التاريخي

يُساعد المنهج التاريخي في حل المشكلات الحالية بناءً على المعلومات السابقة، ولدى هذا المنهج القدرة على التنبؤ بما سيحدث في المستقبل بناءً على المتغيرات الزمنية المستمرة للمشكلة قيد الدراسة. ويمكن الاستدلال على تجارب الدول التي تعرضت لأزمات تتعلق بانخفاض سعر عملتها المحلية مقابل العملات الأجنبية وماهي السياسات التي طبقتها لمواجهة هذه الأزمات. كما أُنخذ البحث مصرف ليبيا المركزي ودوره كمثال لمعالجة استقرار سعر الصرف ومحاولة الوصول إلى نتائج تخدم البحث من خلاله.

● حدود البحث ونطاقه :

في نطاق هذا البحث تطرق الباحث للمشاكل التي تواجه مصرف ليبيا المركزي في الحفاظ على استقرار سعر الصرف داخل ليبيا، وقام بإجراء العمل النظري الوصفي والبحث في البيانات التاريخية للتحقيق في هذا المجال، حيث يمكن ذكر هذه الحدود على النحو التالي:

– الحدود المكانية والزمانية

إختار الباحث في هذه الدراسة مصرف ليبيا المركزي في العاصمة الليبية طرابلس، وكيفية عمله وقراراته المتعلقة بانخفاض أسعار الصرف وكيفية الحفاظ عليها من التقلبات، وقد تمت دراسة الفترة الزمنية ما بين (2013-2021) وتم تحليل ومناقشة القرارات التي اتخذها لمواجهة الانخفاضات الحاصلة في هذه الفترة وما أسبابها.

الدراسات السابقة :

بعد التتبع في موضوع الدراسة (دور مصرف ليبيا المركزي في الحفاظ على استقرار سعر الصرف الأجنبي)، والإطلاع على مجموعة من الدوريات، والرسائل العلمية في الجامعات الليبية وبعض من الجامعات العربية وعلى حد علم الباحث لم تتم دراسة تعنى بهذا العنوان، حيث تم الإطلاع على عدد من الرسائل والأطاريح العلمية مثل: تحديد سعر الصرف الفعال للدينار الليبي مقابل أسعار صرف عملات (2005) "نجلاء محمد بنور"، وإنتهت الدراسة إلى العديد من التوصيات منها يجب الحفاظ على سعر صرف موحد داخل الإقتصاد الليبي من أجل القضاء على السوق السوداء التي تسهم في إختيار أسعار الصرف. وإطلع أيضاً على دراسة قام بها الباحث: دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري (2015)، وكانت توصياته مفيدة جداً نذكر منها أنه ينبغي البحث عن بديل للصادرات النفطية بتنوع مصادر الدخل وذلك بتوسيع القاعدة الإقتصادية وإقامة ركائز إقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية، يسهم في إيجاد مصادر أخرى للدخل إلى جانب النفط. وعثر الباحث على رسالة أخرى بعنوان: دور البنوك المركزية في التأثير على السياسة النقدية، من إعداد الطالبة كريمة شلغوم (2012)، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها إن لكل دولة خصوصياتها ومميزاتها، لذلك لا يمكن الاعتقاد أن ما نجح في بلد لا

بد أن ينجح في غيرها. فالسياسة التي تنتهج أي دولة للإندماج في الإقتصاد العالمي، لا تعني أنها حتماً تلقى نفس النجاح في أي مكان وأي زمان، وذلك لاختلاف أساليب التأثير على فعالية السياسة النقدية.

وتحدثت الباحثة آمال العايب، عن البنك المركزي ودوره في استقرار سعر الصرف في الجزائر (2015)، وتوصل الباحث إلى العديد من التوصيات منها أنه يجب على البنك المركزي إنتهاج سياسة لتقييم الأسعار من خلال مجموعة من العملات الدولية المستقرة بدلاً من التسعير فقط بالدولار.

ووجدت دراسة أخرى تحت عنوان دور البنك المركزي في تحديد وتوجيه سعر الصرف دراسة تحليلية قياسية (2020)، فايذة عيادي، أظهرت نتائج هذه الدراسة أن للسياسة النقدية الخاصة بالبنك المركزي دور في تحديد وتوجيه سعر الصرف، بالإضافة إلى عدم وجود تأثير للتضخم على سعر الصرف، ووجود علاقة طردية بين سعر الفائدة الحقيقي وسعر الصرف، أما الكتلة النقدية فلها تأثير ضعيف نسبياً في المدى الطويل.

وتميزت هذه الرسالة عن غيرها من الرسائل السابقة بأنها كانت على إطلاع كبير، وقراءة واسعة، حيث أنها ركزت بشكل كبير على الإستراتيجيات التي أتخذها مصرف ليبيا المركزي للحفاظ على قيمة الدينار الليبي من الإنهيار، وتمت الإشارة أيضاً إلى الأسباب الرئيسية التي ساعدت في إنهيار قيمة الدينار الليبي، وقد تم إقتراح عدة توصيات من شأنها أن تسهم في تعافي قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية.

هيكلية البحث :

تم تقسيم هذا البحث إلى أربعة فصول وكل فصل يحتوي على مجموعة من المباحث نذكرها فيما يلي:

الفصل الأول : المصرف المركزي

- المبحث الأول: ماهية المصرف المركزي.
- المبحث الثاني: إستقلالية المصرف المركزي.
- المبحث الثالث: إدارة المصرف المركزي.
- المبحث الرابع: مصرف ليبيا المركزي.

الفصل الثاني : سعر الصرف

- المبحث الأول: ماهية سعر الصرف.
- المبحث الثاني: خصائص وأنواع سعر الصرف.
- المبحث الثالث: العوامل المؤثرة على أسعار الصرف ومخاطر تقلباته.

الفصل الثالث: سوق الصرف الأجنبي

- المبحث الأول: مفهوم سوق الصرف ووظائفه.
- المبحث الثاني: أنواع أسواق الصرف الأجنبي ومن هم المتعاملون في هذا السوق.
- المبحث الثالث: خصائص سوق الصرف والأسس التي يتم التعامل بها في أسواق الصرف.
- المبحث الرابع: المعاملات التي تتم في سوق الصرف و كيف تتوازن الأسعار في سوق الصرف.
- المبحث الخامس: التقسيم الجغرافي لأسواق الصرف الأجنبي العالمية.

الفصل الرابع : دور مصرف ليبيا المركزي في استقرار سعر الصرف

- المبحث الأول: أنظمة أسعار الصرف.
- المبحث الثاني: سياسة الرقابة على الصرف.
- المبحث الثالث: التجارب العالمية بخصوص إختيار سعر الصرف.
- المبحث الرابع: الواقع الليبي ودور مصرف ليبيا المركزي في تسيير سوق الصرف الأجنبي.

الفصل الأول: المصرف المركزي

المقدمة :

يمثل المصرف المركزي أهم وكالة أو مؤسسة تنظيمية للشؤون النقدية والإئتمانية في عصرنا الحالي، حيث أنه مؤسسة تتولى إصدار الأوراق النقدية، ويراقب الائتمان ويضمن تأمين أسس النظام المصرفي والإئتماني عن طريق وسائل وإجراءات مختلفة، ويكلف بالإشراف على السياسة النقدية والإئتمانية في الإقتصاد الوطني. بالإضافة إلى إدارة القطاع المصرفي في أي بلد، حيث يعد مصرف للمصارف ومستشارها المالي، وإن المصرف المركزي هو المركز التنفيذي الرئيسي للبلاد في تحديد وإدارة السياسة النقدية بطريقة تساعد الإقتصاد على تحقيق التوازن المنشود وتحقيق الأهداف الإقتصادية التي تنتظرها الدولة. وفي العديد من البلدان يعتبر المصرف المركزي مصرفاً تجارياً، ومع مرور الوقت ونظراً لتطور فن العمل المصرفي اتسع نطاق (بنك الإصدار والبنك المركزي) وتعددت وظائفه ثم ظهر بشكل أعم مصطلح المصرف المركزي. وهذا ما سنناقشه في هذا الفصل.⁽¹⁾

المبحث الأول: ماهية المصرف المركزي

إن البنك المركزي هو الهيئة المسؤولة على الإشراف عن الجهاز المصرفي ككل، وتنظيم السياسات المالية الداخلية والخارجية للبلد، كطباعة العملة وضبط كمية عرض النقد والحفاظ على معدلات الفائدة، بالإضافة إلى توفير مجموعة من الخدمات المصرفية والإقتصادية لحكومة الدولة التي ينتمي لها. وقد أنشأت

(1) محمد حامد دويدار، مبادئ الإقتصاد النقدي والمصرفي (جامعة الإسكندرية) 1983، ص 216-218.

هذه المصارف كمرحلة أخيرة من مراحل التطور النقدي، وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى نشأت البنك المركزي، والتعريف به مع ذكر خصائصه وميزانيته.⁽²⁾

المطلب الأول: نشأة المصارف المركزية في العالم

رغم أن البعض من البنوك المركزية قد مر على تأسيسها أكثر من قرنين من الزمن، إلا أن الصيرفة المركزية تعتبر تطوراً حديثاً، ترجع في الأصل إلى القرن الـ19، وقد تأسس بنك ريكس السويدي عام 1868م، وبنك إنجلترا عام 1844م، إلا أنه لم يمارس مهامه كمصرف مركزي يقوم بمهمة الصيرفة المركزية إلا في عام 1894م. ويمثل تاريخ بنك إنجلترا تاريخ تطور قواعد وأساليب الصيرفة المركزية.⁽³⁾

قد نشأ بنك فرنسا عام 1800م. وكان متصلاً اتصالاً وثيقاً بالحكومة منذ تأسيسه. وتأسس بنك الرايخ الألماني عام 1876م بعد تأسيس الإمبراطورية وتأسس بنك هولندا عام 1814م بعد إخمثار بنك أمستردام، وتأسس البنك المركزي النمساوي عام 1878م حتى يعيد استقرار النظام النقدي الوطني الذي إنهار بسبب الإفراط في إصدار النقود الورقية، وتم تأسيس بنك النرويج وبنك الدنمارك والبنك الوطني البلجيكي وبنك إسبانيا خلال السنوات التالية (1817- 1856م)، وقد تم تأسيس البنك الحكومي الروسي عام 1860م لدعم التداولات النقدية وإدارة قرض الإمبراطورية الروسية، وتم تأسيس بنك اليابان عام 1882م ليعيد الثقة في نظام عملة البلد، وتم تأسيس بنك إيطاليا عام 1893م. وقد تم أيضاً إنشاء المصرف المركزي التركي في 1930م. وعلى ذلك ففي القرن التاسع عشر تم تأسيس البنوك المركزية في

(2) ياسر التركي، *البنوك المركزية في الدول المتقدمة ومثيلاتها في الدول الناشئة*، 2018، تاريخ الإطلاع 2021/10/12، على الرابط <https://www.turkpress.co/node/49722> :
(3) م. أ. ج. دي كوك، ترجمة عبد الواحد المخزومي، *الصيرفة المركزية* (لبنان، دار الطليعة بيروت) 1987، ص 18.

العديد من دول العالم، وبالأخص في أوروبا حيث تم إنشاء مصرف مركزي في جميع دول أوروبا ومنح سلطة إصدار النقود الورقية.⁽⁴⁾

المطلب الثاني: التعريف بالمصرف المركزي

طرح بعض الإقتصاديين تعريفات متنوعة للمصارف المركزية، ترتبط تلك التعاريف مع الوظائف التي تقوم بها البنوك المركزية ومن أهم التعاريف الشائعة للبنوك المركزية هي:

عرفت (Vera Smith) المصارف المركزية : بأنها نظام مصرفي يوجد فيه بنك واحد لديه السلطة التامة على طباعة النقد⁽⁵⁾

أما (W.Shaw) فقد سلط الضوء على وظيفة المصرف المركزي وكيفية التحكم في حجم الائتمان وتنظيمه بتعريفه للمصرف بأنه هو الذي يضبط الائتمان وينظمه.⁽⁶⁾

في حين عرف (De Kock) المصارف المركزية على أنها المصارف التي تضع القوانين وتحدد الهيكل المالي والنقدي بحيث يحقق أعلى عائد للإقتصاد المحلي عبر قيامه بمهام متعددة، كتقنين العملة، والقيام بإدارة العمليات النقدية الخاصة بالحكومة، وإحتفاظه بالأحتياطيات المالية للمصارف التجارية، ويقوم أيضاً بإدارة إحتياطيات البلد من النقد الأجنبي، وخدمة المصارف التجارية بإعادة خصم الأوراق التجارية، والقيام بالتنظيم وضبط الائتمان بما يتلاءم مع شروط الإقتصاد المحلي وتنفيذ أهداف السياسة النقدية.⁽⁷⁾

(4) ضياء مجيد ، *اقتصاديات النقود والبنوك* (مؤسسة شباب الجامعة، مصر ، 2005) ص 241، 242.
(5) يسري مهدي السامرائي و زكريا الوري *البنوك المركزية والسياسة النقدية* (دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن) 2006، ص 25-26.
(6) ضياء مجيد الموسوي، *البنوك الإسلامية* (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1997) ص 244 .
(7) زكريا الدوري ويسري السامرائي ، *البنوك المركزية والسياسة النقدية* ، مرجع سابق ، ص 26 .

إضافة إلى ذلك يعرف المصرف المركزي بأنه منشأة مصرفية عامة تركز في أعلى الجهاز المصرفي ولديه السلطة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية، وذلك عن طريق إصدار المصرف المركزي للعملة المحلية مقابل إحتياطاته من الذهب، ويعمل أيضاً على خلق وتسعير النقود وذلك عن طريق إصدار النقد (الخلق المباشر) أو عن طريق منح التسهيلات والقروض للبنوك (الخلق الغير المباشر)، والبنك المركزي يقف خلف النظام المصرفي في الدولة ويتكفل بأمر النظم الائتمانية والمصرفية في الدول ويشرف على تحقيقها وهو مصرف لا يتعامل مع الجمهور ويقتصر في تعامله مع الحكومات والمصارف.⁽⁸⁾

وبتعريف آخر هو أعلى سلطة مالية ويرتكز في قمة النظام المصرفي في أي دولة في العالم، كما تصدر المصارف المركزية مكاناً رئيسياً في العالم وداخل الأسواق المالية، والهدف الأساسي للمصرف ليس تحقيق الربح الخاص كما يحدث في المصارف التجارية، ولكن غايته الرئيسية هي تحقيق استقرار النظام المالي والمصرفي في الدولة، وتطبيق السياسات النقدية والمصرفية والتي تدعم نمو الناتج القومي والحد من التضخم ومن ثم تحقيق التقدم الإقتصادي والإجتماعي في المجتمع.⁽⁹⁾

المطلب الثالث: خصائص المصرف المركزي

يمتاز المصرف المركزي بعدة مزايا توضح الطبيعة الخاصة به، والتي تعكس أهميته كمصرف مركزي، وتمثل هذه الخصائص فيما يلي:

1- يتولى المصرف المركزي إصدار ما يُعرف بالنقود القانونية: عن طريق تحويل الأصول المادية إلى أصول مالية وتحويل الأصول المالية إلى أصول مادية، حيث تنشئ النقود القانونية من ناحية المصرف

(8) شقيري موسى وآخرون، *المؤسسات المالية المحلية والدولية*، دار المسيرة، الأردن، ط1، 2009، ص 77.
(9) إسماعيل أحمد الشناوي وآخرون، *اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية*، دار الجامعة، مصر، 2000، ص 325.

المركزي الذي فوضته الدولة للقيام بهذه المهمة ،ونظراً لأحتكاره لمثل هذه الميزة فيعرف بأنه الملاذ الأخير للإقراض، حيث تستعين به الدولة والمصارف التجارية في نهاية المطاف إذا لم تجد سيولة في مكان آخر.⁽¹⁰⁾

2- الأموال القانونية التي يقوم بأصدارها المصرف المركزي تُخالف أنواع الأموال الأخرى(نقود الودائع)، فهي تمتلك خصائص معينة حيث أنها أموال مقبولة بشكل عام ولها قوة إبراء غير متناهية وتمتاز بسيولتها التامة معاكس لنقود الودائع التي تصدرها المصارف التجارية بشكل شامل.⁽¹¹⁾

3- لا تتوفر العديد من مصادر الأموال المستقلة ،ولكن هناك وحدة مركزية واحدة تتبع الائتمان مع قابلية وجود فروع للمصرف المركزي لتسيير مهامه وتكون أكثر دقة وتنظيم.⁽¹²⁾

4- يستحوذ المصرف المركزي على سلطة قانونية باستخدام وسائل محددة يمكن من خلالها أن يُجبر المصارف التجارية بتطبيق السياسة المالية التي يشائها.⁽¹³⁾

5- لا يتعامل المصرف المركزي مع الأفراد على خلاف المصارف التجارية، حيث أنه يُعنى برقابة وتنظيم عمليات المصارف التجارية ومن ثم لا يمكن له أن يتحداها في نشاطها خاصة وأنه يعتبر مصرفاً لهذه المصارف ويحتفظ لديه بالأرصدة التي يقتضيها القانون، كما أن المصرف المركزي دون غيره من المصارف يقوم بإصدار النقود القانونية ،وهنا لو قام المصرف المركزي بتحدي هذه المصارف لخرج عن وظيفته.⁽¹⁴⁾

10) مصطفى رشدي شبيحة : *الإقتصاد النقدي والمصرفي*، (الدار الجامعية ، مصر، 1985، ط5)، ص 178.
11) الطاهر لطرش: *تقنيات البنوك*، (ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون)، الجزائر، 2003 ، ص 39.
12) أحمد جلاب ، (*حوكمة الشركات في المنظومة المصرفية ضمن التحولات الاقتصادية العالمية*)، أطروحة ماجستير ، تخصص إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، 2010 ، ص 10 .
13) مجدي محمود شهاب، (*النقود والبنوك والإقتصاد*)، دار المريخ للنشر، الرياض 1987، ص 219.
14) دائرة المالية، الإمارات - دبي، *العلاقة التبادلية بين المصارف المركزية والحكومات (الوعي المالي الحكومي)*، الإمارات ، تاريخ النشر: فبراير 2021، تاريخ الإطلاع: أكتوبر 5-10-2021.

6- للمصرف المركزي خصائص مختلفة عن المصارف التجارية من حيث تحقيق الربح، حيث أن الغاية الأساسية لسياسة المصرف المركزي حتى في النظم الإقتصادية الرأسمالية ليس تحقيق الربح بل خدمة المصلحة الإقتصادية العامة.

7- يحتل المصرف المركزي قمة النظام المصرفي، وذلك لإسطاعته على إصدار الأموال ولقدرته على الرقابة على أصول الائتمان داخل الدولة إنَّان رقابته على المصارف التجارية والتأثير في قدرتها على خلق النقود، حيث يعتبر المصرف المركزي أحد أنظمة الدولة ويعد مستشارها المالي في الأمور النقدية فهو مصرف الدولة.⁽¹⁵⁾

المطلب الرابع: وظائف البنك المركزي

هناك ارتباط قوي جداً بين وظائف المصرف المركزي والإقتصاد الوطني، حيث يرتبط أيضاً بالعلاقات المتكونة بين المصرف المركزي والمصارف الأخرى في الدولة، ويمكن تلخيص أهم وظائف المصرف المركزي فيما يلي:⁽¹⁶⁾

1- بنك الإصدار: يتميز بحق إصدار النقود الورقية وله حق إصدار النقود المعدنية ويقوم بصياغة خطة الإصدار وحجم النقد المتداول وهو المشرف على غطاء العملة الورقية من الذهب والعملات الأجنبية.

2- الاحتفاظ بالإحتياطيات: الحفاظ على إحتياطيات الأرصدة النقدية الأجنبية وإدارة القروض الخارجية وخدماتها نيابة عن الدولة.⁽¹⁷⁾

(15) مصطفى رشدي، (الإقتصاد النقدي والمصرفي)، 1985، الدار الجامعية، مصر، طبعة 5، ص178.
(16) شاكر أحمد القزويني، (محاضرات في إقتصاد البنوك)، طبعة 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص4.
(17) خالد احمد على محمود، فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق المال، دار الفكر الجامعي، 2019، ص18.

3- بنك الحكومة: تمثل أداة الحكومة لتنفيذ السياسة النقدية، وتعمل كمستشار ووكيلاً مالياً لها، يمسك

حساباتها الجارية، وينوب عنها في إصدار جميع الأذونات والسندات الحكومية بجميع آجالها، كما

يقدم للحكومة تمويلات مالية حسب مقدرته، وبناءً على طلبها تتم تغطية العجز الموسمي في الموازنة

العامة في حدود معينة.⁽¹⁸⁾

4- مراقبة المصارف التجارية: يحافظ البنك على الحقوق المالية للمودعين والمشاركين والتأكد من أمان

أحوالها المالية، وضمان اتباع النسب القانونية المقررة عليها كنسب الإحتياط الإجباري والسيولة

القانونية ونسبة الائتمان إلى الودائع وأي تعليمات أخرى يصدرها البنك المركزي تخص الرقابة على

الائتمان.⁽¹⁹⁾

5- مراقبة الائتمان: يقوم المصرف المركزي بالإشراف ومراقبة القروض التي تقدمها المصارف نظراً لأهمية

هذه القروض على حالة الإقتصاد القومي، وفي أوقات أخرى يكون إقراض المصارف زائد عن

الحدود المرغوبة وغير المرغوبة كما أن المصرف المركزي يقوم بتنفيذ هذه القروض عن طريق الإشراف

ومراقبة وخلق الائتمان بواسطة مصارف أخرى.⁽²⁰⁾

(18) دائرة المالية، الإمارات - دبي - مرجع سابق .

(19) لوييزة محمد دحمان و آخرون، *المخاطر البنكية*، مذكرة لنيل شهادة الدراسات التطبيقية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2007، ص 12 .

(20) خالد احمد على محمود، *فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق المال*، دار الفكر الجامعي، 2019، ص18.

المبحث الثاني : إستقلالية المصرف المركزي

تعد قضية إستقلالية المصارف المركزية من أهم وأكثر القضايا في الساحة المصرفية في الآونة الأخيرة بسبب التصورات الإقتصادية والتقنية الدولية والمحلية التي شهدتها معظم دول العالم، ومن أهم الأسباب التي دفعت إلى المطالبة بإستقلالية المصارف المركزية هي عدم كفاءة وأهلية السياسة النقدية في مواجهة ظاهرة التضخم بسبب تدخل الحكومة بدرجة كبيرة في رسمها مما قد يتعارض في كثير من الأحيان مع قرارات المصرف المركزي، لهذا شهدت السنوات الأخيرة أهتمام العديد من الدول إلى تدعيم إستقلالية البنوك المركزية من خلال تعديلات قانونية تحد وتحمي من التدخل السياسي في إقرار وتنفيذ السياسة النقدية، إن إستقلالية البنك المركزي هي أن يتمتع بالحرية في اتخاذ قراراته خاصة فيما يتعلق بالسياسة النقدية التي يجب أن تكون متناسقة إلى حد كبير مع السياسة الإقتصادية العامة للدولة، بالإضافة إلى إستقلالية المسؤولين والموظفين الأساسيين في المصرف خاصة فيما يتعلق بتعيينهم وعدم فصلهم إلا بعد فترة محددة قانوناً، وإستقلالية البنك المركزي لا تعني إستقلاليته عن الحكومة بشكل تام وإنفصاله عنها فهو مؤسسة حكومية.⁽²¹⁾

أزداد الإتجاه نحو إستقلالية البنوك المركزية في البلدان النامية وخاصة في الثمانينات من القرن العشرين، على إعتبار أن تقييد المصرف المركزي لتنظيم السياسة المالية بهدف الحفاظ على استقرار الأسعار وقيمة العملة يعتبر أفضل لعملية التنمية طويلة الأمد. وعلى هذا الأساس فإن إستقلالية المصارف المركزية لاتعني الإنفصال التام بين الحكومة والمصرف المركزي، وأنفراد المصرف المركزي في تعيين غايات السياسة المالية، إلا أن الإتفاق على تعيين هذه الغايات تتم بين الدولة والمصرف المركزي، على أن تكون إستنتاجات المصرف المركزي منسجمة ومتسقة بشكل كبير مع السياسة الإقتصادية العامة للدولة ،بمعنى أن الإستقلالية

(21)خلف الجبوري، *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية*، دور إستقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية، العدد 23/المجلد 7 / 2011، ص71.

في اختيار الأهداف الوسيطة وفي اختيار الأدوات الملائمة لتحقيق تلك الأهداف مع أهمية المحافظة على قدر أكبر من الإتساق والتناغم بين السياسة النقدية والمالية. وبذلك فإن الإستقلالية تعني أن يكون للمصرف المركزي السلطات والصلاحيات الكاملة للعمل على تحقيق أهداف السياسة النقدية.⁽²²⁾

المطلب الأول : أنواع الإستقلالية

الفرع الأول : الإستقلالية السياسية والإستقلالية الإقتصادية

تعكس الإستقلالية السياسية غياب تدخل السلطة السياسية في القرارات المتخذة من قبل المصرف المركزي، مع عدم وجود تأثير على التنظيم المؤسسي للمصرف المركزي، خاصة فيما يتعلق بتعيين وإقالة المسيرين، وأيضاً فيما يتعلق بقوانين المصرف المركزي، طول مدة عهدة محافظ المصرف المركزي، طبيعة المسؤوليات الموكلة، كلها مؤشرات على الإستقلالية السياسية للمصرف المركزي.⁽²³⁾

الفرع الثاني : الإستقلالية التشريعية والإستقلالية الفعلية

تستند الإستقلالية القانونية على العناصر المدرجة في التشريع مثل إجراءات تعيين مجلس إدارة المصرف، وفي الكثير من الأحيان المحافظ ومدة عهده، والأهداف التي يجب أن يسعى لتحقيقها البنك المركزي، ووجود أو عدم وجود حكومة تنفيذية في مجلس إدارة البنك المركزي، والمسؤولية عن السياسة النقدية، إجراءات حل النزاعات الممكنة مع الحكومة، ودور وزير المالية، ومنع أو عدم منع تمويل عجز الميزانية العامة

(22) زكريا الدوري، يسرى السامرائي، *البنوك المركزية والسياسة النقدية*، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص115.

(23) عياش قويدر، إبراهيم عبد الله، *(أثر إستقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية)*، بين النظرية والتطبيق، ورقة عمل مقدمة في ملتقى المنظومة المصرفية في الجزائر والتحول الإقتصادي، واقع وتحديات، جامعة الشلف، 2004، ص57.

أو منح القروض للإقتصاد، حرية تقرير المصير لأسعار الفائدة، دور الحكومة في تحديد دخل أعضاء المصرف المركزي، ويمكن تقسيم هذه العناصر كالتالي: (24)

- إستقلالية شخصية (طريقة تعيين وتغيير المحافظ).
- إستقلالية مالية (تمويل نشاط البنك المركزي).
- إستقلالية سياسية (صياغة الأهداف النقدية).

الفرع الثالث: إستقلالية الأهداف واستقلالية الأدوات

يتمتع البنك المركزي بإستقلالية في اختيار أهدافه، لأنه يتميز بحرية إدارة السياسة النقدية دون تحديد أهداف محددة، كما يكون له إستقلالية في تحديد الأهداف إذا لم تكن الأهداف الخاصة بالأسعار محددة رقمياً، في حين يتم تحقيق إستقلالية تحديد الأدوات عندما يكون لدى المصرف المركزي السلطة والحرية لوضع وتنفيذ السياسة النقدية التي يراها مناسبة لتحقيق أهدافه، ويعتبر أيضاً من حيث إستقلالية تحديد الأدوات إن المصرف المركزي يعتبر مستقلاً إذا كانت له السلطة والحرية الكاملة في وضع وتنفيذ السياسات النقدية التي يراها مناسبة ولزامية لتنفيذ أهدافه، وعلى رأسها استقرار الأسعار، وللوصول لهذا الهدف يجب استعمال أدوات السياسات النقدية مباشرة كانت أو غير مباشرة. (25)

الفرع الرابع: الإستقلالية العضوية والإستقلالية الوظيفية

(24) سمير يحيوي، ليلي معمر، *مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات*، أثر إستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم، المجلد 02، العدد: 02 - يونيو 2017.

(25) أحمد محبي الدين محمد التلباني *أثر إستقلالية البنوك المركزية على استهداف التضخم مع الإشارة إلى مصر*، جامعة الإسكندرية، 2019 ص 11.

تتعلق الإستقلالية العضوية بشروط تعيين الميسيرين في المصرف المركزي وشروط ممارستهم لوظائفهم، في حين تتعلق الإستقلالية الوظيفية بالمهام والأهداف الخاصة بالبنك المركزي، وطبيعة أو قوة الصلاحيات، ومدى إدارة أدوات السياسة النقدية، وأخيراً إستقلالية ميزانية البنك المركزي.⁽²⁶⁾

المطلب الثاني: معايير إستقلالية البنك المركزي

نظراً للصعوبة الكبيرة التي تواجهها الدراسات المتأثرة بإستقلالية المصارف المركزية في حساب درجة الإستقلالية بعناية لما يحكمها من عوامل تحتل أحكاماً نسبية وقيمة، لذلك فإن هناك عدة معايير يمكن من خلالها النظر إلى الإستقلالية من جانب آخر هذا الجانب يتمثل بحرية المصرف المركزي بأختيار أدوات السياسة النقدية والحدود المفروضة على قدرة البنك المركزي لتمويل الحكومة.⁽²⁷⁾

ويمكن تلخيص أهم المعايير التي يتم من خلالها قياس مدى إستقلالية المصرف المركزي من عدمه وهي:⁽²⁸⁾

- 1- مدى إلتزام المصرف المركزي بتمويل عجز الميزانية.
- 2- مدى إلتزام المصرف المركزي بشراء أدوات دين الدولة.
- 3- مدى إلتزام المصرف بمنح تسهيلات إئتمانية للدولة ومؤسساتها.
- 4- قوة وإستقلالية المصرف المركزي في وضع السياسات وتنفيذها ومدى تدخل الحكومة في ذلك ومجلس الإدارة بين الطرفين في حالة الخلاف على هذه السياسة.

(26) عبد القادر خليل، مبادئ الإقتصاد النقدي و المصرفي، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2012، ص 76-75 .
(27) بلسم السهلاني، إستقلالية البنوك المركزية ودورها في تحقيق أهداف السياسة النقدية، بغداد، 2008، ص 51 .
(28) أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله، أساسيات الإقتصاد النقدي و المصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2003، ص 283-284 .

- 5- مدى تمثيل الحكومة في المجالس سواء كان تمثيل الحضور للمشاركة أو للإستماع أو يمتد إلى حق التصويت والإعتراض عن اتخاذ القرارات.
- 6- سلطة الحكومة بشأن ميزانية البنك المركزي.
- 7- مدى أهمية هدف الحفاظ على استقرار الأسعار وقيمة العملة كهدف رئيسي.
- 8- مدى مساءلة المصرف المركزي أمام المؤسسات الأخرى.⁽²⁹⁾



(29) أسامة الفولي ، زينب عوض الله ، *أساسيات الإقتصاد النقدي والمصرفي*، مرجع سابق ، ص 284 .

المبحث الثالث: إدارة المصرف المركزي

المطلب الأول: مفهوم إدارة المصرف المركزي

كما هو الحال مع المؤسسات المصرفية بصورة عامة، يدار كل مصرف مركزي من قبل مجلس مدراء أو ما يقابل مثل هذا المجلس سواء سمي مجلس إدارة (مثل في المكسيك)، أو مجلس الأوصياء (في بلجيكا)، أو مجلس الإشراف (في النرويج)، أو مجلس السياسة (في اليابان)، أو لجنة عملة (في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا)، وفي بعض الدول يمكن أن يكون للمصرف المركزي أيضاً مجلس تدبير (مثل سويسرا- الدنمارك - ألمانيا) مهمته إنجاز العمل اليومي للبنك ويتكون من المحافظ أو الرئيس ومن اثنين إلى أربعة أعضاء آخرين هم في الغالب أعضاء متفرغون.⁽³⁰⁾

فيما يخص مدى مشاركة الدولة في تعيين المدراء، لا بد من التمييز بين البنوك المركزية المملوكة بالكامل للدولة والمصارف الأخرى، ففي الحالة الأولى يتم تعيين جميع المدراء بإستثناء حالات قليلة، من قبل الحكومة سواء عن طريق رئيس الدولة أو من قبل مجلس الوزراء أو مباشرة من قبل وزير المالية بموافقة أو دون موافقة دستورية لمجلس الوزراء. وفيما يخص البنوك المركزية التي تمتلك الدولة فيها جزءاً من رأس المال فقط أو لا تمتلك منه شيئاً، فإنها قد تمسكت بدرجات مختلفة من المشاركة في تعيين المدراء، والمحافظ ونائب المحافظ (أو نوابه) أو الرئيس ونائب الرئيس، الذين هم مع بعض الإستثناءات، أيضاً أعضاء في مجلس المديرين.⁽³¹⁾

(30) بوكرة كميلية، تأثير إستقلالية البنك المركزي على فعالية تنفيذ السياسة النقدية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية بقسم التمويل الدولي ومؤسسات نقدية ومالية دولية، الجزائر، 2010، ص 68.
(31) يسرى السامرائي، زكرياء الدوري، (البنوك المركزية والسياسات النقدية)، طبعة 2006- دار اليازوري للنشر، عمان، الأردن، ص 70.

أما بالنسبة لبعض الدول التي يكون مطلوباً فيها من المصارف التجارية بموجب القانون، الإكتتاب بكل أو بجزء من رأس مال المصرف المركزي أعطيت هذه المصارف الحق بتسمية بعض مدراءها أو موظفيها كمدرءاء في المصرف المركزي، علاوة على ذلك فقد أشرت دول عديدة تمثيل الخزنة (المالية) في مجلس مديري المصارف المركزية. أخيراً لابد من الاعتراف بأن الحكومات عموماً اضطرت لأخذ دوراً أكثر فاعلية في رسم السياسات النقدية والدولية وذلك للتأثير الكبير الذي تمارسه السياسة النقدية على كل من الإقتصاد المحلي وميزان المدفوعات، فالبنك المركزي الذي تتوفر لديه الآلية والخبرة لتنفيذ السياسة النقدية يجب أن يستشار دائماً عند رسم تلك السياسات أو بوضعه في موضع يكون قادراً فيه على إعطاء النصيحة المستقلة أو الموضوعية للحكومة.⁽³²⁾

المطلب الثاني: ميزانية البنك المركزي

الميزانية العمومية للمصرف المركزي ليست ميزانية تشغيله كميزانية أي شركة، صحيح أنها تكون مثل أي ميزانية من حساب الخصوم والأصول، وتتساوى فيها الأصول مع الخصوم، ولكن يبدو أن ما يميز ميزانية المصرف المركزي هو أنها تجسد وتعكس كل وظائف المصرف التي يؤديها بإعتباره بنك الإصدار، وبنك الدولة وبنك البنوك، والأهم من ذلك أنها تحوي بين بنودها على معادلة استخدامات ومصادر القاعده النقدية (الأساس النقدي) ، ويطلق عليها النقود ذات الطاقه العاليه التي تقف وراء التغيرات المضاعفة في عرض النقود والتي من خلالها يستطيع المصرف المركزي أن يراقب ويضبط العرض النقدي. وتنقسم ميزانية المصرف المركزي إلى جانب الموجودات وجانب المطلوبات، حيث يظهر في جانب الأصول ميزانية المصرف المركزي وتظهر الموجودات الأجنبية والتي تسمى أحياناً الموجودات الدولية وتحتوي على أصول بالعملة

(32) زكريا الدوري، يسرا السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص 91 .

الأجنبية وتحتوي أيضاً على موجودات من الذهب وحقوق أخرى، حيث يمكن القول أن جانب الموجودات يضم كل من حقوق المصرف المركزي على العالم الخارجي والقطاع الحكومي والمؤسسات المصرفية. وأما جانب المطلوبات فإنه يظهر أعلى يسار الميزانية العمومية، ويعبر هذا الجانب عن الودائع المتواجدة في المصرف المركزي، وديون لجهات أجنبية، أي أن المطلوبات تصنف أجنبية ليس بمعيار العملة إنما مركز الإقامة.⁽³³⁾

الفرع الأول : الموجودات (الأصول)

تشكل جهة الأصول في ميزانية المصرف المركزي العمليات المتعددة التي تؤثر على القوة الشرائية للطرح العام عند الجمهور، أو ما يسمى بالإصدار النقدي، ولكن لماذا يصدر المصرف المركزي هذه النقود؟ حيث أنه لا يقوم بهذه العملية من فراغ إنما يفعل ذلك من أجل أكتساب أحد الأصول التالية (ذهب وعمليات أجنبية، سندات الخزينة وسندات تجارية) والتي تمثل أهم العناصر في ناحية الأصول لميزانية المصرف المركزي وتسمى بغطاء الإصدار النقدي وهي حق له حيث يصدر المصرف المركزي أموالاً مشروعة (ورق، معدن) بقيمة هذه الأصول المكتسبة وهي إلزام عليه تجاه الأطراف التي تنازلت له عنها.⁽³⁴⁾

وبتعريف آخر يمكن القول أنها كل ما يمتلكه البنك من قروض وإحتياطيات، وأوراق مالية إستثمارية وأصول مادية، يمكن تحويلها إلى نقد وقت الحاجة إليها، وعادةً ما يتم سرد أصول البنك على الجانب الأيمن من الميزانية العمومية للبنك، تمثل القروض والإحتياطيات أهم فئتين من أصول البنك، بحيث تساهم القروض في توليد الإيرادات من الفوائد التي يدفعها العملاء على القروض الإستهلاكية مثل قروض المنازل والقروض الشخصية وقروض السيارات وقروض بطاقات الإئتمان وغيرها، أو القروض التجارية التي تتضمن قروض

(33) الطاهر الأطرش، *تقنيات البنوك* - الطبعة 6 ، 2007 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون، الجزائر، ص39.

(34) الطاهر الأطرش، *تقنيات البنوك*، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2001، ص39.

التنمية العقارية وقروض استثمار رأس المال. وتساهم الإحتياطات في المقابل في الحفاظ على سلامة ودائع العملاء.⁽³⁵⁾ وذلك من خلال الإحتفاظ بمقدار نقدي محدد في المصارف المركزية للحفاظ على سلامة ودائع العملاء.⁽³⁵⁾

الفرع الثاني : المطلوبات (الخصوم)

المطلوبات هي جزء من الميزانية العمومية، حيث أنها تعكس جميع إيرادات أموال البنوك، تظهر الخصوم الحالية أو الحالية في الميزانية العمومية أعلاه، يمكن أن توجد في دورة إنتاج واحدة، ووفقاً لذلك يتم الوفاء بالإلتزامات طويلة الأجل في أكثر من دورة إنتاج واحدة، يجب أن تكون الموجودات والمطلوبات في الميزانية العمومية دائماً في حالة توازن، والفرق بين قيمتها هو رأس مال البنك، حيث أن هذا مؤشر مهم جداً، قد تعكس القيمة المذكورة رصيد رأس المال إذا تم بيع جميع الأصول، وتذهب العائدات لسداد الديون. جميع الأصول والخصوم تنعكس في الميزانية العمومية للمصرف، يتم تجميعها لكل فترة تقرير محدد سواء كان أسبوعي أو شهري أو سنوي، يتضمن قسم الخصوم بعض هذه الأمثلة الشائعة فيما يلي: ⁽³⁶⁾

1- الحسابات الدائنة (الحسابات المستحقة الدفع): هي المدفوعات التي تدين بها

لمورديك أو هي الأموال المستحقة من قبل البنك لربائنه المبينة كخصوم على الميزانية العمومية للمصرف، حيث يختلف عن إلتزامات للإشعارات المستحقة الدفع، هي ديون تنشأ عن وثائق صك قانوني رسمي.⁽³⁷⁾

2- الخصوم المتداولة: وتسمى أيضاً بالخصوم قصيرة الأجل وهي المبالغ المستحقة للسداد

خلال السنة المالية أو ما على المصرف من إلتزامات يلزم تسديدها خلال السنة المالية مثل القروض التجارية والمصرفيات المستحقة والإيرادات المقدمة.⁽³⁸⁾

(35) صلاح الدين حسن السبسي، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2003، ص 20.

(36) صلاح الدين حسن السبسي، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2003، ص 21.

(37) تيجاني بالرفي، مجلة البشائر الاقتصادية، (أثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدول)، المجلد الثالث - العدد 1، مارس 2017.

(38) إبراهيم السيد، المحاسبة الدولية وعلاقتها بالتجارة الإلكترونية، سنة النشر 2014، ص 39.

3- الخصوم الغير متداولة: هي المبالغ التي تمثل إلتزامات أو ديون على المصرف ويستحق

سدادها خلال مدة تزيد عن سنة واحدة ومثال على ذلك القروض طويلة الأجل والرهنون.⁽³⁹⁾

4- القروض المصرفية: هي خدمات مقدمة لعملاء المصرف، وبناءً عليها يتم توفير الأموال

اللازمة للأفراد والمنظمات والمنشآت في الدولة، بشرط أن يتعهد المدين بدفع هذه الأموال في تاريخ معين، هذه العملية مدعومة بسلسلة من الضمانات التي تضمن للبنك إستعادة أمواله في حالة توقف العميل عن الدفع.⁽⁴⁰⁾

5- الرواتب والأجور المستحقة الدفع: هي عبارة عن حساب تراكمي، مما يعني أن المصرف

قد تكبد مصروفات الأجور والمرتبات ولكنها لم تدفع حتى تاريخ الإبلاغ، يتم تسجيل الأجور المستحقة الدفع والحسابات المستحقة الدفع الأخرى في قسم المطلوبات المتداولة في الميزانية العمومية لأنها قصيرة الأجل بطبيعتها.⁽⁴¹⁾

ويمكن تقديم الشكل العام لميزانية المصرف المركزي في الشكل التالي:

(جدول 1: الشكل العام لميزانية البنك المركزي)

الموجودات (الأصول)	المطلوبات (الخصوم)
--------------------	--------------------

(39) مجلة الأهرام الإقتصادي، الأعداد 1500-1507، جامعة مينييسوتا، سنة النشر 1997.

(40) محمد كمال عفانة، إدارة الإئتمان المصرفي، دار اليازوري العلمية، 2018، ص 13

(41) صلاح الدين حسن السبسي، القطاع المصرفي والإقتصاد الوطني، مرجع سابق، ص 21.

الموجودات الأجنبية	مطلوبات أجنبية
الموجودات بالعملة الأجنبية	إحتياطيات للمصارف
الذهب وأخرى	إلزامية
	فائضة
الإئتمان المحلي :	ودائع الحكومة
للحكومة	إستثمارات المصارف
للمصارف	العملة المصدرة
موجودات ثابتة وأخرى	رأس المال بالمعنى الواسع(صافي الاستحقاق)
مجموع الموجودات	مجموع المطلوبات

(مصدرالجدول: إعداد الباحث)

المبحث الرابع: مصرف ليبيا المركزي

المطلب الأول: نشأة مصرف ليبيا المركزي

تأسس المصرف الليبي المركزي سنة 1955م ، وبموجب القانون رقم 30 لسنة 1955م تمت تسميته المصرف الوطني الليبي ، وفي بداية شهر أبريل 1956م بدأ مصرف ليبيا المركزي نشاطاته، وفي سنة 1951م حل محل لجنة النقد الليبية التي أنشئت، وبموجب قانون البنوك لسنة 1963م تغير اسمه إلى مصرف ليبيا، ومن بعد ذلك تغير اسمه مجدداً بعد ثورة الفاتح سنة 1969م إلى اسمه الحالي وهو مصرف ليبيا المركزي، حيث أن بنك ليبيا المركزي هو مؤسسة إقتصادية مستقلة مملوكة بالكامل لدولة ليبيا، ويمثل السلطة النقدية العليا بها ،ومن أهداف البنك المركزي هو الحفاظ على استقرار النقد والعمل على تحقيق إنماء الإقتصاد المحلي في إطار السياسة العامة للبلد، حيث تتألف إدارة المجلس من المحافظ رئيساً للمصرف، ونائب المحافظ نائباً للرئيس ،حيث يمثل المحافظ صفة الرئيس التنفيذي للمصرف وهو الذي يتكفل بإدارة وتصريف شؤونه العادية بإشراف مجلس الإدارة، حيث أن مدينة طرابلس هي المقر الرئيسي للإدارة العامة لمصرف ليبيا المركزي ،ويقدم المصرف خدماته للبنوك التجارية من خلال فروعته في كل من بنغازي، سرت ،سبها ،وأقسام الإصدار في مدينة غريان، والبيضاء،وقد كان من بين وظائفه الحفاظ على تغطية النقد المصدر بأصول إستراتيجية، وفي بداية نشاطه لم يكن له أي مساهمة في الرقابة على الائتمان المصرفي أو عرض النقود.⁽⁴²⁾

(41) موقع بنك ليبيا المركزي الرسمي، تاريخ مصرف ليبيا المركزي ، تم الإطلاع عليه بتاريخ : 2021/08/10 ، <https://cbl.gov.ly> .

المطلب الثاني: صلاحيات مصرف ليبيا المركزي⁽⁴³⁾

- تنظيم الائتمان المصرفي من حيث المقدار والسعر لضمان مجابهة الحاجات الحقيقية للإستقرار النقدي.
- أداء المهام أو العمليات التي يؤديها عادةً أي بنك مركزي آخر .
- مراقبة المصارف التجارية وتحقيق رقابة فعالة والتأكد من سلامة أوضاعها المالية ومراقبة كفاءتها.
- إتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل مع الإضطرابات الإقتصادية أو المالية دولية كانت أو محلية.
- تقديم المشورة للحكومة فيما يتعلق بصياغة وتقييم السياسة الإقتصادية والمالية.
- المحافظة على استقرار العملة الليبية في الداخل والخارج.
- تنظيم إحتياطيات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية.
- العمل كمصرف ووكيل مالي للدولة ومؤسساتها المالية العامة.
- العمل كبنك ووكيل مالي للدولة ومؤسساتها المالية العامة.
- إصدار وإدارة القروض التي تعقدها الدولة.
- مراقبة الصرف الأجنبي والحفاظ على استقراره.

المطلب الثالث: أهم وظائف مصرف ليبيا المركزي

(43) موقع بنك ليبيا المركزي الرسمي، تاريخ مصرف ليبيا المركزي، تم الإطلاع عليه بتاريخ : 2021/08/10 ، <https://cbl.gov.ly> .

أولاً: إصدار وتنظيم العملة

تسمى العملة الوطنية في ليبيا بالدينار وينقسم الدينار إلى ألف درهم، وهو متصل مع سلة وحدة حقوق السحب الخاصة منذ (18/مارس/1986) بسعر ثابت وفق آخر تعديل في (2003/06/14) مُساوياً (0.5175) وحدة حقوق سحب الخاصة لكل دينار 1 ليبي، ويعلن البنك سعر صرف الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية بناءً على التغيرات في وحدات حقوق السحب الخاصة لهذه العملات وهو السلطة القانونية المخولة قانوناً بإصدار العملة الوطنية، وغالباً ما تُغطي العملة المصدرة للتداول بالذهب والعملات الأجنبية القابلة للتحويل.⁽⁴⁴⁾

ثانياً: مراقبة وتنظيم النشاط المصرفي

يفحص البنك المركزي ويحلل المراكز المالية للبنوك التجارية ويضمن أنها تحافظ على النسبة المطلوبة المتعلقة بالإحتياطيات النقدية الإلزامية والسيولة القانونية، كما يشرف على تنفيذ السياسات الائتمانية والمصرفية التي تضعها البنوك التجارية، ويقدم خدمات للبنوك التجارية في مجال المقاصة ومجال مركزية مخاطر الائتمان، ويتفقد موظفوا بنك ليبيا المركزي البنوك التجارية وفروعها ويفحصون دفاتها وسجلاتها للتحقق من سلامة أوضاعها المالية وصحة البيانات المرسلة إليه، ومدى كفاءة خدماتها المصرفية وكفاية رأس المال.⁽⁴⁵⁾

(44) موقع بنك ليبيا المركزي الرسمي، تاريخ مصرف ليبيا المركزي ، تم الإطلاع عليه بتاريخ : 2021/08/10 ، <https://cbl.gov.ly> .

(45) الموقع الرسمي لبنك ليبيا المركزي ، تاريخ مصرف ليبيا المركزي ، مرجع سابق .

ثالثاً : مصرف الدولة

مصرف ليبيا المركزي هو الممثل المالي للبلاد، حيث يمسك بالحسابات والإيرادات والمصروفات المالية العامة، ويصرف ويحوّل الأموال داخلياً وخارجياً، كما يدير عمليات الإعتمادات المستندية بدلاً عن زبائنه ويقدم خدمات مصرفية متنوعة إلى وحدات الإدارية العامة.⁽⁴⁶⁾

رابعاً : مصرف المصارف

بالإضافة إلى قبول الودائع الثابتة من هذه البنوك مقابل الفوائد ، يحتفظ مصرف ليبيا المركزي بالإحتياطي النقدي الإلزامي الذي تطلبه البنوك التجارية بنسبة مئوية معينة من ودائع العملاء ، وإن البنك المركزي هو الملاذ الأخير للبنوك التجارية لمنحها قروضاً غير عادية إستجابة لأية ظروف خاصة تهدد استقرار العملة واستقرار البنوك.⁽⁴⁷⁾

خامساً : دور المصرف المركزي في التنمية الإقتصادية

يلعب المصرف المركزي دوراً هاماً في التنمية الإقتصادية من خلال الوظائف التي يقوم بها، ومن خلال جمع المتغيرات وتوجيهها نحو التمويل التنموي عن طريق التوسع في الجهاز المصرفي أفقياً أو عمودياً، ومثال ذلك الدور الذي يلعبه المصرف المركزي من خلال إنشاء المصارف المتخصصة، وعلاوة على ذلك لا يغيب عن آذاننا الدور الذي يلعبه المصرف المركزي في تنمية الإقتصاد عن طريق مواجهة التضخم بسياساته المالية المختلفة والتوجهات التي يقدمها للجهاز المصرفي من أجل المحاولة لخلق نوع من التوازن بين عرض النقد والقروض التي يقدمها للمصارف التجارية ومؤسسات الإقراض المتخصصة والمؤسسات المالية الأخرى

(46) الموقع الرسمي لبنك ليبيا المركزي ، تاريخ مصرف ليبيا المركزي ، مرجع سابق ، <https://cbl.gov.ly/>
(47) إسماعيل إبراهيم الطراد وسالم أرجومة الحوتي، التشريعات والإجراءات التي تنظم العلاقة بين المصارف الإسلامية والمصرف المركزي، دراسة مقارنة بين الأردن وليبيا، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، 28 أبريل 2010، ص 13 .

، وذلك لتعزيز قدرتها المالية على تمويل المشاريع التنموية في البلاد ،بالإضافة إلى ذلك الإستشارات والحوافز التي يقدمها المصرف المركزي للمؤسسات المالية التي تدعم وتشارك في مشاريع التنمية في ليبيا. إن مصرف ليبيا المركزي دور فعال ومباشر في التنمية الإقتصادية للبلاد من خلال إعانة المنظمات المالية في جذب وتوجيه المدخرات نحو تمويل المشاريع والوحدات الإنتاجية والخدمية العامة منها والخاصة، كما يسهم في تطوير المركز المالي للبلاد من خلال إدارة إحتياطياتها من العملات الأجنبية والذهب ،وتلعب دوراً غير مباشر في النمو الإقتصادي لما يُمثله من تأثير في نشاط البنوك التجارية وخاصة عبر ضبط الكتلة النقدية، وإعتماد سياسة نقدية مؤهلة لتعزيز الثقة الداخلية والخارجية في قوة واستقرار العملة الليبية وفي الإقتصاد بشكل عام، وأيضاً من خلال تحفيز الإدخار المحلي من قِبل الأفراد والجهات الإعتبارية وتوجيهه للإستثمار في القطاعات الإنتاجية.(48)

سادساً: إدارة الإحتياطيات ومراقبة الصرف الأجنبي

يدير البنك إحتياطيات الدولة الليبية من العملات الأجنبية والذهب ،ويختار الوسائل الإستثمارية الملائمة والقيمة التي يتم إستثمارها لكل عملة، مع مراعاة سعر الصرف وتطور السوق المالي لضمان أمن وربحية هذه الإستثمارات ، ويسمح للبنوك التجارية بالإحتفاظ بأصول أجنبية وفقاً للقواعد التي يصدرها من حين لآخر، كما يقوم المصرف المركزي أيضاً بتقليل الرقابة على الصرف الأجنبي وتحرير الحساب الجاري بهدف دعم الإستقرار الإقتصادي واستقرار المستوى العام للأسعار.(49)

(48) جميل السعودي-(إدارة المؤسسات المالية المتخصصة)-دار زهران للنشر، 2013، ص 30.
(49) الموقع الرسمي لبنك ليبيا المركزي ، تاريخ مصرف ليبيا المركزي ، مرجع سابق .

المطلب الرابع: مدراء الإدارات بمصرف ليبيا المركزي (50)

➤ المدير التنفيذي لقسم العمليات المصرفية.

➤ مدير إدارة الأسواق المالية.

➤ مدير إدارة الإصدار.

➤ مدير إدارة البحوث والإحصاء.

➤ مدير إدارة تقنية المعلومات.

➤ مدير إدارة الحسابات.

➤ مدير إدارة الرقابة على المصارف والنقد.

➤ مدير إدارة الشؤون الإدارية والموظفين.

➤ مدير إدارة العمليات المصرفية.

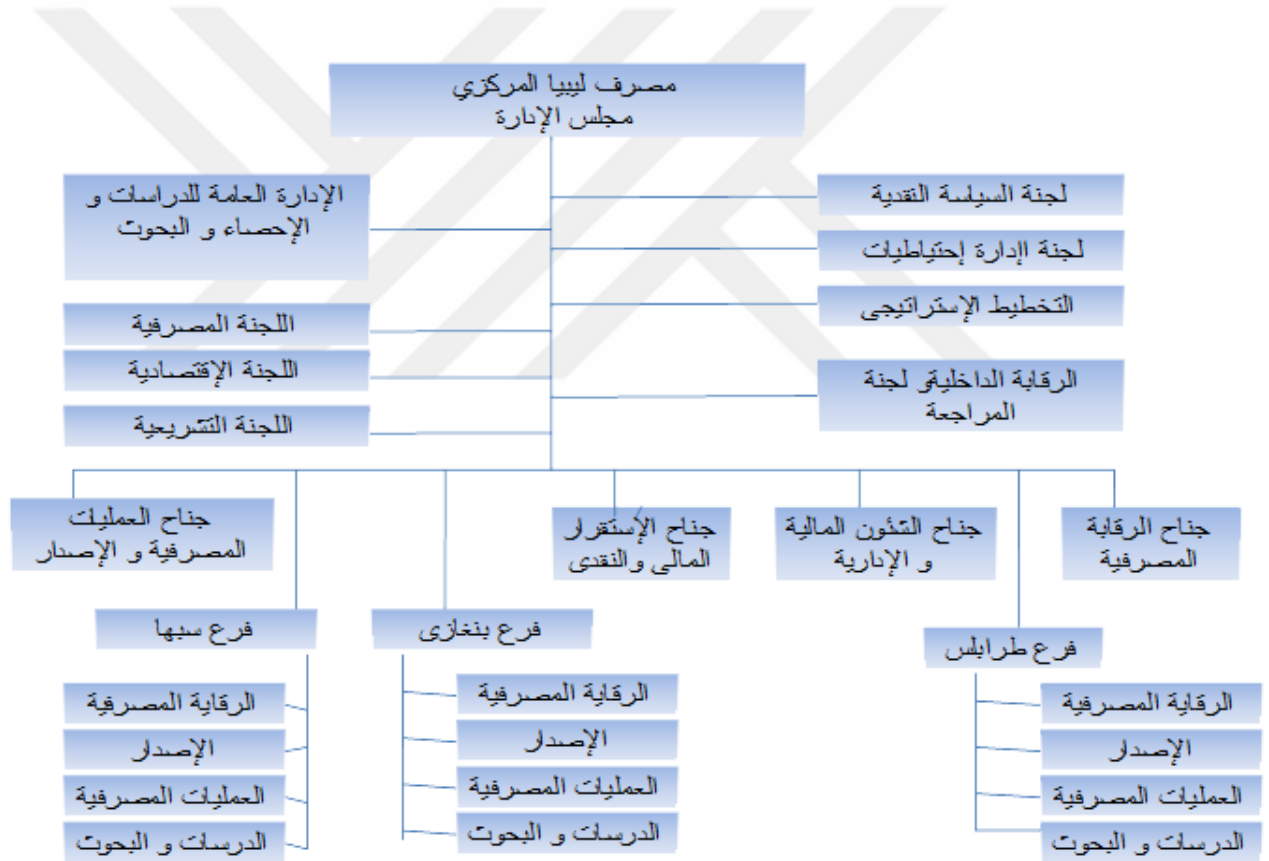
➤ مدير إدارة المراجعة.

➤ مدير إدارة القانون.

(50) الموقع الرسمي لبنك ليبيا المركزي ، تاريخ مصرف ليبيا المركزي ، مرجع سابق .

المطلب الخامس: الهيكل التنظيمي لمصرف ليبيا المركزي

في إطار تفتيت المركزية ولكي يؤدي المصرف المركزي المهام الموكلة إليه في رسم السياسات المالية والنقدية والإئتمانية وتقوية الجانب البحثي والإحصائي والنهوض بالعمل المصرفي على مستوى ليبيا فقد أقترح أن تكون هيكلية المصرف وفق التقسيم التالي وهذا التقسيم سوف يسمح أن تكون الإدارة العامة هي إدارة توجيهية للمصرف المركزي تهتم بالسياسات والتطوير ورفع القدرات المهنية وتبتعد عن التدخل في الإجراءات اليومية التي تختص بها الإدارات التنفيذية. (51)



(الهيكل التنظيمي لمصرف ليبيا المركزي) (شكل 1)

51 () موقع ليبيا المركزي: <https://cbl.gov.ly/>

خاتمة الفصل :

تعتبر المصارف المركزية في كل دول العالم بمثابة الأكسجين للقطاع المصرفي، حيث أنها تمثل دوراً مهماً في الأنشطة المالية والأسواق المالية بصفة عامة، وقد تمت تسميتها بالمركزية لأنها تعتبر مركز الجهاز المصرفي وهي المسؤولة عن كافة الأمور المالية بالدولة.

ولقد عاصرت المصارف المركزية منذ نشأتها وحتى وقتنا الحالي العديد من التطورات المالية والإقتصادية، حيث ساعدت هذه التطورات في زيادة وظائف هذه المصارف، حيث أصبحت تقوم بالعديد من الوظائف المختلفة مثل الرقابة على المصارف و إصدار العملة ومصرف للدولة.

حيث أن مصرف ليبيا المركزي هو السلطة النقدية العليا في ليبيا، وهو المسؤول عن الإستقرار النقدي داخل ليبيا من خلال تدخله في أسواق الصرف الموجودة داخل ليبيا والقضاء على الأسواق السوداء الموجودة هناك للحد من التلاعب المتعمد في سعر الصرف.

الفصل الثاني : سعر الصرف

المقدمة :

جميع دول العالم تستخدم عملة محددة لمعاملاتها الداخلية والمعاملات بين الدول الأخرى، حيث صار من المهم أن يكون هنالك معيار موحد أو مشترك للعملات تقام على أساسه التجارة الخارجية ويُسمى معدل تبادل أو (سعر الصرف) الذي يعنى به سعر العملات الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية، أما البلدان التي تستخدم نظام إقتصادي منغلق تماماً، لا توجد ضرورة لإستعمال سعر الصرف وذلك لعدم وجود أي صادرات أو واردات أي أن سعر الصرف يتكل على نشاط التجارة الخارجية. ويعتبر سعر الصرف نظام هام للربط بين الإقتصاد الوطني وباقي إقتصاديات العالم، وفي الوقت نفسه يلعب سعر الصرف دوراً بارزاً في التأثير على قدرة الإقتصاد، وبالتالي فإن علاقة الدولة مع البلدان الأخرى تلزمها القيام بتعيين مقدار لعملتها بالنسبة لسائر البلدان المتعامل معها على الأقل . وهذا من أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور ما يسمى بسوق الصرف الذي تُحدد فيه أسعار صرف العملات لكل دولة. ولأجل ذلك أعتنت جميع البلدان وخاصة المتطورة منها بهذه الأداة وأولتها العناية الفائقة، وجاءت في شأنها مفاهيم عديدة وصيغ متنوعة تتماشى مع استعمالاتها وكذلك الأغراض المستوحاة منها، وهذا ما سنناقشه خلال هذا الفصل. (52)

(52) بغداد زيان ، *تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرهما على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية* ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، الجزائر ، 2013، ص 2 .

المبحث الأول : ماهية سعر الصرف

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف وتعريفاته

يوجد العديد من التعريفات التي نستطيع عن طريقها توضيح وتعريف مدلول سعر الصرف، حيث يمكن وصفه بأنه عدد أجزاء عملة ما مقيمة بوحدة واحدة من عملة ثانية، ويمكن أيضاً تسميتها بالقيمة الاقتصادية، بالإضافة إلى أن سعر الصرف هو عبارة عن مقياس يُقاس عن طريقة قيمة وحدة ما من عملة معينة لقاء قيمة وحدة أخرى من العملات الثانية معبراً عنها بالقوة الشرائية لكل عملة. ويقال عنه أيضاً بأنه عدد وحدات عملة واحدة يتم دفعه في سبيل الحصول على وحدة واحدة من عملة ثانية. يلعب سعر الصرف دوراً بالغ الأهمية في تحسين العلاقات التجارية الخارجية بين دول العالم، ولقد أتت في شأنه العديد من الصيغ والمفاهيم المتنوعة هذا إلى جانب اهتمامها بالعمليات التي تتم في العديد من أسواق الصرف التي يتم فيها تحديد أسعار العملات هذا ما سنتناوله من خلال هذه التعريفات: (53)

يعرف سعر الصرف بأنه :نسبة تبادل بين وحدة النقد الأجنبية ووحدة النقد الوطنية، وبمعنى أوضح فيعتبر سعر الصرف هو السعر الذي يتم عن طريقة شراء وبيع عملة معينة بما يقابلها من العملة الأخرى. (54)

وكما يعرف أيضاً بأنه سعر عملة وطنية بدلالة وحدات عملة أجنبية ،ويمكن لهذا التعريف أن يُعكس لصالح العملة الأجنبية بدلالة وحدات من العملة الوطنية. (55)

وبتعريف آخر : هو عدد وحدات العملة التي يتم تحويلها من وحدة العملة المحلية إلى عملة أجنبية،

ولذلك يعرف سعر الصرف بأنه حلقة وصل بين الإقتصاد المحلي والإقتصاديات الأخرى ،ووسيلة مهمة

(53)سوزي عدلي، مجدي شهاب،(أسس العلاقات الإقتصادية الدولية)، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2010، ص129.

(54) محمد كمال خليل الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي، نشأة المصارف، مصر، 2004، ص17.

(55) بلقاسم العباسي - (سياسات أسعار الصرف)- سلسلة دورية في قضايا التنمية في الاقطار العربية، العدد 23، 2003، ص12.

للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية والصناعات المحددة وتكاليف الأصول المستوردة، وهو بذلك يبين أسعار البضائع في الإقتصاد وأسعارها في السوق الدولية، لأن الأسعار العالمية والمحلية للسلع مرتبطة بأسعار الصرف. ومن جهة أخرى يمكن التفريق بين نوعين من أساليب الصرف وهما (صرف يدوي وصرف مسحوب) أما بالنسبة للتبادل اليدوي، فإن عملية التبادل بين وحدات العملة الوطنية مقابل وحدات النقد الأجنبي تتم جنباً إلى جنب بين الصراف والمشتري.⁽⁵⁶⁾

إذاً ببساطة يمكننا القول بأن نسبة عملة مقيمة مقارنة بعملة أخرى، ويشار إلى العملة الأولى على أنها العملة الأساسية والعملة الثانية على أنها العملة المقابلة أو عملة العرض.⁽⁵⁷⁾

وهناك طريقتين لتسعير العملات وهي :

- **التسعير غير المباشر (التسعيرة غير المؤكدة):** وهو عدد الأجزاء الواجب دفعها من العملة المحلية لأجل الحصول على جزء واحد من العملة الأجنبية وهي الطريقة التي تستعملها أغلب دول العالم ومن بينها ليبيا لأنها تعامل العملة الأجنبية كما لو كانت سلعة.⁽⁵⁸⁾

- **التسعير المباشر (التسعيرة المؤكدة):** وهو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، وفي وقتنا الحالي هناك القليل من الدول يستعمل هذه الطريقة.⁽⁵⁹⁾

المطلب الثاني: أدوات وأهداف سعر الصرف

(56) عبدالمجيد قدي- (المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية)- ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، الجزائر ، ص 103.
(57) نائل الحسامي، السياسة النقدية والمالية وسياسات أسعار الفائدة والصرف الأجنبي في الأردن، الجامعة الأردنية، 2010، ص 24.
(58) الطاهر الأطرش- (تقنيات البنوك)- طبعة 6 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، ص 96 .
(59) رواء زكي الطويل، محاضرات في الإقتصاد السياسي، جامعة الموصل العراق، 2010 ، زهرات للنشر، ص 216 .

الفرع الأول: أدوات سعر الصرف

لتطبيق هذه السياسات وتحقيق أهدافها فإن الحكومات تستخدم الكثير من الوسائل والطرق نورد

منها مايلي:

1- تعديل سعر صرف العملة: تود الحكومات تنظيم توازن ميزان المدفوعات وتقوم بخفض

العملة أو إعادة تقييمها، أما عند دخولها تحت نظام سعر الصرف العائم فتسعى للتأثير على تعزيز أو تدهور العملة، وتستعمل سياسة التخفيض على نطاق واسع لتحفيز الصادرات، إلا أن إحتياز هذه السياسة يعتمد على توفر مجموعة من البنود:⁽⁶⁰⁾

- يتميز الطلب الدولي على المنتجات البلدية بقدر كبير من المرونة، حيث أن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة أعلى في إنتاج الصادرات العالمية.
- يجب أن يكون العرض المحلي لسلع التصدير مرناً بدرجة كافية حتى يتمكن الجهاز الإنتاجي من الإستجابة للطلب المتزايد أو الطلب الجديد الناجم عن زيادة الصادرات.

- ضرورة وجود استقرار في الأسعار الوطنية.
- عدم قيام البلدان المنافسة بإتخاذ نفس الإجراءات لتخفيض قيمة عملاتها.
- تجاوب السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية المطلوبة للتصدير، لإن إجمالي مرونة الطلب للصادرات أعلى من الواحد الصحيح.⁽⁶¹⁾

(60) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 136.

(61) عبد المجيد قدي، مرجع سابق، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ص 136.

2- إقامة سعر صرف متعدد: الهدف الأساسي من نظام سعر الصرف المتعدد هو تقليل آثار

التغيرات في الأسواق وإرشاد السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المعينة، ومن أهم الطرق المستعملة هي اعتماد أكثر من نظام ثنائي لسعر الصرف مع توفر سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة، أحدهما مبالغ فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة والواردات الأساسية، أو أدوات الأقسام المراد دعمها وترقيتها، وتكون هذه السلع إما واردات غير الأساسية أو سلع وطنية موجهة للتصدير فتخضع لسعر الصرف العادي.⁽⁶²⁾

3- استخدام احتياطات الصرف: تلجأ المؤسسات المالية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها

من الإنحياز، فعندما تنتعش العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملات المحلية، وعندما تنهار عملتها تلجأ إلى بيع العملات الصعبة التي لديها مقابل العملات الوطنية، وفي حال عدم كفاية الاحتياطات يقوم المصرف المركزي بتخفيض العملة الوطنية.⁽⁶³⁾

4- استخدام سعر الفائدة: عند ضعف العملة تقوم المصارف المركزية بإعتماد سياسة أسعار

الفائدة العالية لتفادي خطر إنحياز العملة، فمثلاً عندما أصبح الفرنك أضعف من المارك الألماني، أتجه مصرف فرنسا المركزي إلى استخدام أسعار فائدة أعلى من أسعار الفائدة الألمانية، إلا أن التكلفة المرتفعة للقرض سوف تهدد النمو.⁽⁶⁴⁾

5- مراقبة الصرف: هي القيود الحكومية المفروضة على المعاملات الخاصة في النقد الأجنبي، حيث

تقتضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع المشتريات والمبيعات للعملة الصعبة إلى رخصة خاصة، ومن بين التدابير والإحتياطات التي تعتمد عليها السلطات النقدية في هذه الأداة هي:⁽⁶⁵⁾

(62) رواء زكي الطويل، محاضرات في الإقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص 216.

(63) عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 136.

(64) رواء زكي الطويل، محاضرات في الإقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص 216.

(65) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 136.

- منع التسوية القبلية للواردات.
 - الإلتزام بإعادة الأموال والعملات الأجنبية المتحصل عليها في الخارج حصيلة التصدير ضمن فترة زمنية معينة.
 - فصل الحسابات المصرفية إلى حسابات لغير المقيمين حتى تستفيد من التحويل الخارجي للنقد.
- من خلال النقاط المذكورة أعلاه، نلاحظ أن معظم البلدان أجهت إلى التخلي عن الرقابة على النقد الأجنبي بعد شيوع ظاهرة التعويم.

الفرع الثاني : أهداف سعر الصرف

تهدف سياسة أسعار الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من بينها ما يلي:

1- مقاومة التضخم: يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، وعلى المدى القصير يكون الانخفاض في تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم، وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط، وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسياتها.⁽⁶⁶⁾

2- تخصيص الموارد ودعم القدرة التنافسية : يؤدي سعر الصرف الحقيقي الذي يجعل الإقتصاد أكثر تنافسية إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة إلى التصدير)، وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلاً للتصدير، وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها.⁽⁶⁷⁾

3- ربط الإقتصاد المحلي بالإقتصاد العالمي: يعد سعر الصرف أداة لربط الإقتصاد المحلي بالإقتصاد العالمي عبر ثلاثة أسواق (سوق العمل، سوق السلع والخدمات، سوق الأصول المالية وغير المالية)، وعلى المستويين الكلي والجزئي.⁽⁶⁸⁾

4- توزيع الدخل : يلعب سعر الصرف دوراً كبيراً في توزيع الدخل بين المجموعات أو بين الإدارات الوطنية، وعندما ترتفع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي على سبيل المثال (مواد أولية -

(66) قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 137-138.
(67) محمد شاهين، أسعار صرف العملات العالمية وأثرها على النمو الإقتصادي، دار حميثرا للنشر والترجمة، 2010، ص 31.
(68) أديب قاسم شندي، «سعر صرف سعر صرف الدينار العراقي والعمول والعوامل المؤثرة فيه»، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الحادي عشر / 2006 .

زراعية)، بسبب انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية ويرجع الربح في هذا النهج إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعندما تنخفض القدرة التنافسية الناتجة عن انخفاض سعر الصرف الإسمي فإن ذلك يؤدي إلى ازدياد القدرة الشرائية للأجور.⁽⁶⁹⁾

5- تنمية الصناعات المحلية: يمكن للمصرف المركزي اعتماد العديد من السياسات المختلفة

لخفض سعر الصرف لتحفيز الصناعة المحلية، فلقد قام المصرف الفيدرالي الألماني عام 1948م بتخفيض هام للعملة مما حفز الصادرات وفي مرحلة ثانية قام بإعتماد سياسة العملة القوية، كما اعتمدت السلطات النقدية سياسة التخفيض لوقاية السوق الوطني من المنافسة الخارجية وتحفيز الصادرات.⁽⁷⁰⁾

المبحث الثاني: خصائص وأنواع سعر الصرف

المطلب الأول: خصائص سعر الصرف

بعد ما عرفنا سعر الصرف وذكرنا أن عملياته تتم دولياً بين مختلف الأعضاء أو بين دول مختلفة، فتخضع هذه العملية لمجموعة من المعايير، وبهذا فإن سعر الصرف يتصف بالعديد من الخصائص نذكر منها مايلي:

أولاً: التحكيم

(69) ماهر محسن سلمان، دراسة بعنوان: *التنبؤ باحتمالات تغير سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي باستعمال سلاسل ماركوف*، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، 2019، ص5.
(70) ضياء المجيد الموسوي، *الإصلاح النقدي*، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، الجزائر، ص48.

وُتُعنَى هذه الميزة بوجود شريك ثالث في العملية بقصد تحقيق عائد ،فمثلا عند تحويل دينار لبي إلى ليرة تركية يتم استعمال عملة ثلاثة مثلاً (الدولار أو اليورو) حيث يكون بيع العملة في السوق التي يكون فيها السعر مرتفعاً وشرائها من السوق الذي يكون فيه السعر منخفضاً. (71)

ومن خلال هذه الميزة يوجد أنواع للتحكيم، فيما يتعلق بتبادل العملات ويمكن اختصارها في ما يلي:

1- عمليات التحكيم على معدلات الفائدة :تتغير نسب الفائدة لبعض العملات مقابل عملة

أخرى باستمرار، مما قد يؤدي هذا إلى ظهور نسب فائدة مختلفة لعملة مقارنة بعملة أخرى في المراكز المالية المختلفة، حيث أن هذا الاختلاف في النسب يعزز وكلاء الصرف إلى القيام بعمليات التحكيم ما بين المعدلات في مختلف المراكز المالية، ويتولد هذا التحكيم نتيجة للاختلاف في أسعار الفائدة على عملة معينة في مركزين ماليين مختلفين. (72)

2- عمليات التحكيم المباشر :هي عملية مقارنة سعر عملة معينة بأخرى في مركزين ماليين مختلفين،

والمثال القادم سوف يعبر عن هذا النوع من التحكيم. (73)

3- عمليات التحكيم الغير مباشر :يظهر هذا النوع من الترجيح بوجود ثلاثة عملات

حيث لا يتم أستعارة إحدى هذه العملات مباشرة لدلالة إحدى العملتين الثانيةين، ولكن يتم تسعيرها بعملة ثابتة ،والمثال القادم سوف يبين هذا التحكيم بشكل أوضح، إذا فرضنا وجود ثلاث عملات هي (الجنه الإسترليني،الدولار الأمريكي،الين الياباني) ويتم استخدامها في كل من لندن، نيويورك وطوكيو ، بإفتراض أسعار الصرف المعمول بها في المراكز المالية الثلاثة: (74)

(71) محمود يونس، *اقتصاديات دولية*، الناشر: الدار الجامعية ، مصر ، 2007 ، ص 218 .

(72) الطاهر الاطرش ، *تقنيات البنوك*، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر (2005) ، ص 100-102 الطبعة الخامسة.

(73) محمود يونس ، *اقتصاديات دولية* ، الناشر الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2007 ، ص 219-221 .

(74) نويوة عمار *تسيير مالي دولي* ، مطبوعة في مقياس، الجزائر ، 2014 ، ص 30.

1 جنيه إسترليني = 2 دولار أمريكي = 250 ين ياباني .

1 دولار أمريكي = 130 ين ياباني .

فعملية المراجعة تكون كالتالي: يباع الجنيه الإسترليني بمقدار دولارين ثم يبادل الدولارين بالين الياباني

فيحصل على 260 ين ياباني ،وأخيراً يشتري ثانية جنيه إسترليني بمقدار 250 ين، وبذلك يربح

10 ين.⁽⁷⁵⁾

ثانياً: المضاربة

يبحث المستثمرين عن أرباح مرتفعة في الخارج دون الأخذ بعين الاعتبار مخاطر التغير في أسعار

الصرف، فإنهم يلجؤون إلى المضاربة في سوق العملات الأجنبية، ويجد المضاربون في سوق الصرف الأجنبي

طريقة مناسبة لتحقيق الأرباح ،وذلك إذا تم توقع الأسعار بشكل صحيح في المستقبل، حيث يسمى

المضارب الذي يتوقع انخفاض قيمة العملة بالمضارب على الهبوط ،والذي يتوقع ارتفاع عملة معينة بالمضارب

على الصعود.⁽⁷⁶⁾

ثالثاً: التغطية

ويتم ذلك باللجوء إلى عمليات الصرف الآجل وذلك لأجل تجنب الأخطار الناجمة عن تقلبات

أسعار الصرف، حيث يتضح من هذه الميزة أنه على المتعاملين في التجارة الخارجية أن يلجؤوا إلى عمليات

(75) زيان بغداد ، *تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرهما على المبادلات التجارية الخارجية*، مرجع سابق ،ص 21 .

(76) إسماعيل الطراد ، *إدارة العملات الأجنبية*، ط2 ، دار وائل للطباعة والنشر ،الأردن، 2005، ص20.

الصرف الآجلة للتقليل والحد من مخاطر الصرف على عوائدهم بمدفوعاتهم بالعملة الصعبة المستمدة من صفقات التجارة الخارجية..(77)

المطلب الثاني :أنواع سعر الصرف

يوجد العديد من أنواع سعر الصرف السائدة في السوق التي يتم التعامل بها دولياً نذكر منها ما يلي:

الفرع الأول : سعر الصرف الثابت

عمل هذا النوع بشكل جيد حتى سنة 1971م، حيث تعهد جميع أعضاء الصندوق في صندوق النقد الدولي بإيداع مبلغ معين من عملتها المحلية في حساب إحتياطي(صندوق الأمانات)التابع لصندوق النقد الدولي، بحيث يتم إقراض البلدان التي تواجه مشاكل في ميزان مدفوعاتها، بعد إنهيار نظام بريتون وودز في عام 1971م،ومن خلال هذا النوع فإن الدول تحتفظ بسعر صرف ثابت تستطيع من خلاله البنوك التجارية شراء وبيع العملات الأجنبية، حيث يتم هذا بضبط كل دولة لسعر عملتها مقابل عملة أخرى مثلاً (الدولار)، والمصرف المركزي مستعد للتدخل للسيطرة على أي تغير في الأسعار عن المستوى المحدد له للسيطرة على العرض والطلب للحفاظ على قيمة عملتها واستقرار سعر الصرف، وخلال هذا النوع أيضاً يسعى المصرف المركزي على تمويل أي فائض أو عجز قد ينجم على ميزان المدفوعات ويفرض تدخل الدولة لضمان استقرار سعر العملة مع إحتياطيات النقد الأجنبي على شكل ذهب وعملات أجنبية وسندات سريعة التسييل.(78)

(77) محمود يونس، *اقتصاديات دولية*، مرجع سابق، ص 221 .
(78)خالد حسن البيلي، *الاقتصاد الدولي*، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مركز التعليم عن بعد، ص27 .

الفرع الثاني : سعر الصرف المعدل

قد تم التوجه إلى هذا النظام من أنظمة أسعار الصرف في سنة 1960م ،عندما قررت المصارف المركزية تغيير أسعار صرف عملتها وتم التوجه إلى هذا النوع الذي يُسمح عن طريقه للمصارف المركزية التدخل لتصحيح سعر صرف عملاتها إذ تبين أن السعر ليس هو السعر الرسمي والحقيقي ،وبالتالي فإن أسعار الصرف تتغير في بعض الأوقات نتيجة للاختلاف بين المعدلات التضخمية الأجنبية والوطنية، الأمر الذي من شأنه أن يجعله متصلاً بهذا العامل إتصلاً كبيراً. أما الأسس التي يتم عبرها إستبدال سعر الصرف الرسمي فيتم تسويغها على أنها تساعد في الحفاظ على القوة التنافسية للبلد لأنها تحافظ على سعر صرف حقيقي وعلمي بالقرب من مستوى تعامل قوتها الشرائية وهو المستوى الذي تستطيع فيه وحدة واحدة من العملة على شراء نفس القدر من السلع في جميع الدول وتحدد أسعار الصرف رسمياً. ويرتبط بعملة واحدة أو عدة عملات ويتيح لها بالحوكة وتدار بدون نظام تدخل معين وفي أوقات أخرى نجد أن سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الحر يتم تحديدهما بناءً على العلاقة بين العرض والطلب.⁽⁷⁹⁾

الفرع الثالث : سعر الصرف المرن (Flexible Exchange Rates)

يتم تحديد سعر صرف العملة بناءً على العلاقة بين الطلب والعرض، ونظرياً سيختفي عجز ميزان المدفوعات تلقائياً من خلال انخفاض سعر الصرف أو انخفاض قيمة العملة لزيادة الصادرات وتخفيض الواردات، كذلك يعمل تخفيض أسعار الصرف على حث المزيد من تدفقات رأس المال بالداخل وقد يحدث

(79)خالد حسن البيلي وعبد العظيم المهمل ،*الاقتصاد الكلي* ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مركز التعليم عن بعد ، ط 1 ، 2004 ، ص 73 .

العكس إذا سمح بلد ما لقيمة عملته الوطنية بالتصاعد وفي الواقع الحالي يمكن القول بأنه لا يوجد إقتصاد يتعامل بسعر الصرف المرن بتاتا. (80)

الفرع الرابع : سعر الصرف الرسمي:

تم تعريف سعر الصرف الرسمي على أنه مقياس لقيمة عملة إحدى الدول التي يمكن تبادلها بقيمة عملة دولة أخرى، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض، ويتم تحديد سعر الصرف الرسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ويقصد به سعر العملة الجاري والذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين الدول، وتتغير أسعار الصرف الرسمية يوميا وهذه التغيرات يمكن أن تكون تراجعاً أو تعافياً. (81)

الفرع الخامس : سعر الصرف العائم

بعد فشل عملات بعض البلدان في الحفاظ على قيمتها مثل بريطانيا وفرنسا، وبعد أزمة الدولار الأمريكي في أوائل السبعينات، وأزمة النفط الكبرى عام 1973م، حدثت أزمة في صرف أجنبي وزادت حركة رؤوس الأموال الأجنبية، وبشكل صعب السيطرة على قيمة العملات مما دفع الحكومات إلى السماح بتعويم العملات. ويوجد نوعان لسعر الصرف العائم نذكرها فيما يلي: (82)

1- التعويم الموجه أو (المدار) : تطمح السلطة المالية في هذا النظام إلى التأثير على أسعار الصرف

دون هدف أو مسار محدد سابقاً لهذا التأثير، ومن بين المؤشرات المستخدمة في إرشاد أو توجيه

(80) خالد البيلي، الإقتصاد الدولي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مركز التعليم عن بعد، ص 31.
(81) محمد شاهين، أسعار صرف العملات العالمية وأثرها على النمو الإقتصادي، دار حميثرا للنشر والترجمة، 2017، ص 16.
(82) مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب، القاهرة، 1997، ص 52.

سعر الصرف (مركز ميزان المدفوعات، ومستوى الإحتياطيات الدولية، وتطورات السوق الموازية) ولا يسمح أن تكون التعديلات فيه تلقائية. قد يكون التدخل بموجب هذا النظام مباشراً أو غير مباشر، وفي هذا النوع تحاول السلطات المالية المحافظة على سعر صرف مستقر أو السيطرة على تغيرات أسعار الصرف من خلال الرقابة الصارمة دون الإلتزام بقيمته أو الإلتزام أو مساره المحدد مسبقاً.⁽⁸³⁾

2- **التعويم الحر :** يتم تحديد سعر الصرف وفقاً لهذا النظام بناءً على التغيرات في قوى السوق صعوداً

أو هبوطاً، ويبيح التعويم للسياسات الإقتصادية الثانية بالتحرر من قيود سعر الصرف وبالتالي فإن تعويم العملات يتيح للسلطات بإعداد السياسات الملائمة، ويتحقق التوازن بتساوي الكميات المطلوبة من العملات الأجنبية مع الكميات المعروضة منها، وأي تغير في سعر الصرف سوف ينعكس مباشرةً على قيم الصادرات والواردات من سلع وخدمات وأوراق مالية وإستثمارات.⁽⁸⁴⁾

3- **التعويم غير النظيف :** وفي هذا النوع تقوم المصارف المركزية بالدخول كمشتري أو بائع لسعر

الصرف بهدف التحكم في العملة، وتدخل السلطات المالية أيضاً في إعتماد سعر صرف عملة غير عملي وهذا ما يسبب إضراراً للنظام المالي الدولي.⁽⁸⁵⁾

(83) غيلدا فرنانديز ، روبا دوتاغوبتا «التحرك نحو مرونة سعر الصرف» ، قضايا إقتصادية رقم 38 ، صندوق النقد الدولي 2006، ص 4

(84) فاطمة الزهراء درويش «النظام النقدي الدولي» ، دار اليازوري ، 2012 ، ص 23 .
(85) مروان عوض، ماهر كنفق شكري ، «المالية الدولية "العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظر والتطبيق"» ، معهد الدراسات المصرفية ، الأردن، 2004 ، ص 207-208 .

- وتمتاز أسعار الصرف المعومة بأربعة إيجابيات أساسية هي: (86)
- وخلال تعويم العملة تحرر السياسة النقدية وتخرج من مأزق التوازن الخارجي.
- يصبح سعر الصرف المعوم متغير فعال على عكس سعر الصرف الثابت في تعديل ومواجهات الإختلالات الخارجية.
- في ظل نظام تعويم العملة يمكن العودة آلياً أو ذاتياً للتوازن الخارجي للعملة من خلال توازن الصادرات والواردات في هذا البلد.
- يصعب المضاربة على العملات بسبب عدم اليقين أو حتى التوقعات بشأن القيمة المستقبلية للعملة..
- كما يوجد إلى جانب هذه الإيجابيات مجموعة من السلبيات نذكر بعض منها: (87)
- عدم وجود تنسيق بين السلطات النقدية المختلفة فيما يتعلق بسعر الصرف العائم بالكامل حيث أن قيمة العملة تحددها السوق.
- إن عدم الاستقرار في قيمة العملة يخلق مشاكل كثيرة في مجال التبادل الدولي.
- الشك في إستقلالية السياسة النقدية التي تلجأ إلى متغير واحد هو سعر الفائدة مقابل سعر الصرف لتكون المتغير المستقل المحدد في السوق.

الفرع السادس: سعر الصرف الحقيقي (88)

(86) ماهر كنفق شكري ، مروان عوض ، مرجع سابق ، 2004 ، ص 207-208 .
 (87) لحلو البخاري ، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية ، مكتبة حسن العصرية، لبنان ، 2009 ، ص 145 .
 (88) غصون موسي إبراهيم ، (تطبيق نماذج الإنحدار الخطي المتعدد على دالة سعر الصرف في السودان) خلال الفترة (1980-2008) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2010 م ، ص27.

يعبر هذا النوع عن السعر الذي يكتسب عن طريقه كمية من السلع بالعملة الوطنية تساوي نفس كمية السلع التي يتم إكتسابها بالعملة الأجنبية، حيث يتم استخدام مجموعة متنوعة من الأساليب الإحصائية لحساب سعر الصرف الحقيقي، مثل قاعدة الحساب الشائعة الاستخدام على مؤشرات أسعار المستهلك، أما المعيار الثاني فهو السعر النسبي للسلع القابلة للتداول أو السلع الغير قابلة للتداول وهنالك مقياس ثالث وهو قيمة الرواتب النسبية التي تتغير من بلد لثاني، حيث أن سعر الصرف الحقيقي محسوب كمؤشر أسعار لذا فإن مستواه ليس له أي تأويل منطقي وفي سنة الأساس يساوي واحد، ولذلك فإن مستواه يفسر عند التغير لكي يمنح مؤشر اتجاه سعر الصرف الحقيقي أي ارتفاع السعر النسبي للسلع الوطنية مقارنة بأسعار السلع الأجنبية أي انخفاض في نفس السعر يعتبر تحسن حقيقي، أما التخفيض الحقيقي فهو يوافق الارتفاع ويعني انخفاض أسعار السلع الوطنية مقارنة بأسعار السلع الأجنبية.

الفرع السابع: سعر الصرف المتعدد الحقيقي

ويسمى أيضاً بسعر الصرف الحقيقي المرجح تجارياً أو سعر الصرف الفعلي وهو المتوسط الهندسي المثقل لسعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية ما بين البلدان المتعاملة تجارياً، وإلى جانب ذلك فيتم في الواقع المتاجرة مع العديد من البلدان كما يتم تبادل الكثير من العملات بأسعار صرف مختلفة، حيث أن هذا الاختلاف في التجارة يقاس بالتوزيع الجغرافي للصادرات والواردات.⁽⁸⁹⁾

الفرع الثامن : سعر الصرف التوازني

يمثل التوازن المستدام لميزان المدفوعات عندما ينمو الإقتصاد بمعدل فعلي، وبذلك يسود سعر الصرف في البيئة الإقتصادية السليمة غير المختلة. تؤثر صدمات العملة الإسمية المؤقتة على سعر الصرف

(89) سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 23، 2 نوفمبر 2003.

الحقيقي وتبقيه بعيداً عن مستوى التوازن، بالإضافة إلى أن الصدمات الحقيقية تؤثر على المستوى التوازني لمعرفة كيفية تغير أسعار الصرف الحر مع تغيرات الوضع الإقتصادي وبالتالي تحديد كيفية تأثير هذه الأساسيات على سعر الصرف ومنه تكون مؤشرات سعر الصرف التوازني.⁽⁹⁰⁾

الفرع التاسع: سعر الصرف الزاحف⁽⁹¹⁾

يُستعمل هذا النوع من قبل البلدان التي تعاني من معدلات تضخم مرتفعة، وهناك محددات متنوعة لتحديد الزحف مثل الزحف في الماضي وما كان عليه معدل التضخم وما سوف يكون عليه بالمستقبل، حيث يتم تحديد حدود منخفضة وحدود عالية لتضييق الفارق بين سعر الصرف في السوق الرسمي والسوق الموازي.

(90) محمدي سهام، طوال هيبية، *مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية*، دور سعر الصرف في تحقيق توازن ميزان المدفوعات للجزائر، المجلد 05، العدد: 1، 2021، ص 347.

(91) حيدر عباس حسين وآخرون، *محددات سعر الصرف في السودان خلال الفترة (1982-2004م)* سلسلة الدراسات والبحوث سلسلة بحثية تصدرها الإدارة العامة للبحوث والأحصاء بنك السودان، المركزي، الخرطوم: بنك السودان المركزي، الإصدار السابع، 2006م.

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة على أسعار الصرف ومخاطر تقلباته

من أجل فهم ومعرفة كيفية عمل سوق العملات من المهم معرفة العوامل والمؤثرات التي تؤثر على أسعار صرف العملات ،وأيضاً إن سعر صرف العملات الأجنبية يتعرض إلى مخاطر إقتصادية كبيرة سواء كانت على المستوى الكلي بتأثيرها على ميزان المدفوعات أو تكون سبباً في حدوث التضخم على المستوى الجزئي.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة على أسعار الصرف

يُعتبر سعر الصرف عنصر مهم جداً لتحديد الحالة الإقتصادية للبلد، بما أن سعر الصرف من أهم وأكثر العناصر الإقتصادية عرضة للمخاطر والتقلبات عند حدوث أي تقلبات داخل الدولة أو الحكومة من تقلبات إقتصادية أو سياسية، ويتحدد صعود وهبوط سعر صرف العملات في السوق (قوته ،ضعفه) بالعوامل الرئيسية التالية: (92)

1- التغير في الميزان التجاري

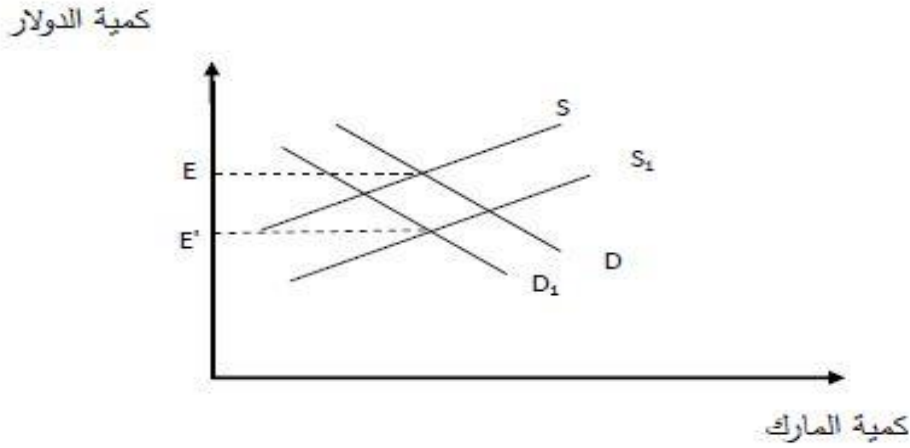
يرتبط الميزان التجاري ارتباطاً وثيقاً بسعر صرف عملة الدولة، فعندما ترتفع قيمة الصادرات بالنسبة للواردات ،فإن قيمة العملة تميل إلى الارتفاع بسبب زيادة الطلب الأجنبي عليها،وبالتالي تصبح أسعار سلع هذه الدولة مرتفعة بالنسبة للأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها، وما يمكن إستنتاجه هو أن سعر الصرف مرتبط ارتباط طردي بالميزان التجاري، فكلما زاد التصدير عن الإستيراد كلما أدى ذلك إلى تحسن في الميزان التجاري لصالح البلد المصدر وزيادة إحتياجات العملة الأجنبية. (93)

(92) عبد الرزاق بن زاوي، *سعر الصرف الحقيقي التوازني* ، الأردن ، دار اليازوري العلمية ، 2016 ،ص24.
(93)توفيق حسن، *الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية* ، دار الصفاء للنشر ، الأردن، 2010،ص79.

2- تغير معدلات التضخم

يؤثر التضخم على سعر صرف العملات المختلفة، ويؤدي لارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار الوطنية داخل البلد وإلى انخفاض في قيمة العملة في أسواق الصرف الأجنبية، في حين أن حالة الركود تسبب زيادة في قيمة العملة لأن علاقتهما عكسية، على سبيل المثال عندما تزداد قيمة عملة دولة ما بنسبة 20%، بينما يحافظ المستوى العام للأسعار على استقراره في البلدان الأخرى، فإن التضخم الحاصل داخل الدولة سوف يضغط على المستهلكين لزيادة طلبهم على السلع الأجنبية، ونظرًا لارتفاع الأسعار في هذه الدولة سوف تقل إيرادات الأجانب من هذه سلع، ويقل معها عرض العملات الأجنبية في أسواق الصرف الأجنبي مقابل ارتفاع الطلب عليها، وخلاصة القول أنه سوف يرتفع مستوى الأسعار الوطنية مقابل مستوى الأسعار العالمية، حيث أن هذا يؤدي إلى ارتفاع كل من الواردات والطلب على العملات الأجنبية وانخفاض الصادرات والعرض من العملات الأجنبية يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف، لنفترض أن معدل ليبيا التضخمي ينمو بنسق أسرع من نسق نموه في ألمانيا، فإن هذه التطورات تؤدي إلى انتقال منحنى عرض المارك في ألمانيا إلى (S_1) وينتقل منحنى الطلب على المارك في ألمانيا (D_1)، ويتبدى سعر الصرف لهذه التطورات إلى المستوى (E^-) كما هو مبين في الشكل التالي: (94)

(94) عبد الحسن جليل الغالبي، *سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)*، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن 2011، ص 99.



(شكل 2) (95)

التغير في معدلات الفائدة المحلية

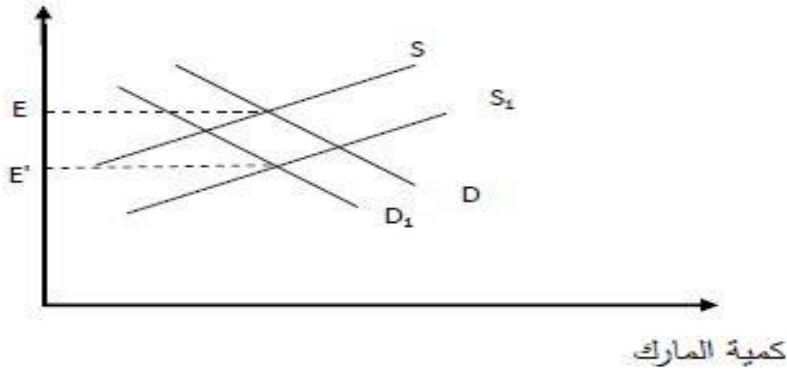
تنعكس التغيرات في أسعار الفائدة على الإستثمار في الأوراق المالية الأجنبية، وبدوره ينعكس على عرض وطلب العملات الأجنبية مما يؤثر على سعر صرف العملات الأجنبية، حيث ترتبط التغيرات في أسعار الصرف بأسعار الفائدة في الدولتين، فالارتفاع في معدلات الفائدة الوطنية بالمقارنة بمعدلات الفائدة الأجنبية يسفر إلى زيادة قيمة العملة الوطنية في أسواق الصرف الأجنبي فيما بعد والعكس صحيح، فإن الزيادة في أسعار الفائدة الأجنبية ستدفع المستثمرين المحليين على المدى القصير إلى صرف عملاتهم الوطنية بالنسبة لعملية هذه الدول من أجل الربح في الأسواق الخارجية، وعليه فإن زيادة أسعار الفائدة الأجنبية سيعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية، وبالتالي يؤثر على سعر الصرف. (96)

ويمكن شرح التغيرات التي تؤثر في معدلات الفائدة على الإستثمار في الأوراق المالية الأجنبية

بالمثال التالي:

(95) بسام الحجار، *العلاقات الاقتصادية الدولية*، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص 22-27.
 (96) *دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا*، رمز الوثيقة: E/ESCWA/CL6.GCP/2020/TP.3، المكتبة الرقمية للأمم المتحدة، 2020، تاريخ الإطلاع 2021/09/12.

كمية الدولار



(شكل 3: بسام الحجار مرجع سابق)

وإذا فرضنا أن معدلات الفائدة في الجمهورية التركية قد انخفضت عن المعدلات في ألمانيا فإن الطلب على المارك في الجمهورية التركية سينتقل إلى (D)، بينما العرض على المارك في ألمانيا ينتقل إلى (S)، كما يتضح لنا من خلال (الشكل رقم 3) إن ارتفاع معدل الفائدة المحلي فإنه سيجذب رؤوس الأموال الأجنبية وهذا يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة.⁽⁹⁷⁾

3- التدخلات الحكومية

تعتبر الرقابة التي تمارسها الدول على الحركة الإقتصادية من أهم المؤثرات في سعر الصرف الأجنبي، وبذلك يمكن للبلد أن تؤثر في أسعار الصرف عبر فرض قيود على النقد الأجنبي وإلى جانب ذلك تفرض شروط على التجارة الخارجية، وبالإضافة إلى ذلك الدخول لسوق الصرف من خلال البيع أو الشراء للعملات في سوق النقد، وتعمل بعض الدول على الولوج في تعديلات سعر الصرف، وذلك لمحاولة المصرف المركزي ضبط سعر صرف العملة عندما لا يكون مناسباً لسياسته الإقتصادية والنقدية، وتحدث هذه التدخلات في نظام الصرف الثابت حيث أن سعر العملة لا يتطابق مع تفاعل قوى العرض والطلب، وفي

(97) عدنان النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2012، ص 160.

حال وجود خلل في ميزان المدفوعات سوف تقوم الحكومة بإتباع سياسات إنكماشية أو تضخمية لاستعادة التوازن من خلال خفض أو رفع سعر العملة، تسمح هذه العملية للحكومة بالتحكم في كمية المعروض النقدي لتجنب نمو القوى التضخمية للسوق الداخلية، وبالتالي تعمل على استقرار العملة المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ثقة الدول الأخرى في معاملاتهم التجارية والرأسمالية مع الدولة ذات أسعار صرف ثابتة. (98)

المطلب الثاني : مخاطر تقلبات سعر الصرف

إن أسعار الصرف تمثل علاقة التحويل بين العملات، حيث أن مخاطرة سعر الصرف تعني درجة التقلب في سعر صرف عملة معينة نسبة إلى العملات الأخرى، وبالتالي تنشأ تلك المخاطر من تغير المركز المالي للدولة، وذلك بسبب تغير معدلات سعر الصرف وترتبط هذه المخاطرة بحجم تدفقات رؤوس الأموال بين الدول المختلفة. (99)

منذ سبعينيات القرن الماضي ، عانت جميع دول العالم من آثار الإنهيارات الحادة التي تعرض لها سعر الصرف على المستوى الدولي ، وذلك بسبب إنهيار نظام بريتون وودز عام 1971م ومعظم دول العالم تبني نظام سعر صرف عائم ، والذي يتميز بتقلبات مستمرة في أسعار الصرف كما أشرنا سابقاً، ويتربط على ذلك آثار سلبية بالغة الأهمية على المؤسسات دولية النشاط، وعليه فإن مخاطر الصرف تدور حول الأضرار التي تلحق بالنتائج المالية للهيئات ذات الإرتباطات الإقتصادية مع الخارج نتيجة الإنهيارات في أسعار الصرف لأنشطة تلك المنشآت، حيث يواجه المصدر مخاطر الصرف إذا كانت عقودة مربوطة بالعملة الصعبة وليس الوطنية، وعند حدوث انخفاض في قيمة العملة المستعملة في إصدار الفاتورة فيما

(98) عبد الرزاق بن زاوي، سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثر انحرافه عن مستواه التوازني، مرجع سابق ، ص 7.
(99) Nakas, Hiroshi, Hattori, Morichilka, *Changes in Bank Behavior During Japan's Financial Crisis* Washington,., 2002,, Papers Presented at Eight Seminars on Central Banking,

يتعلق بعملة المصدر الوطنية ،و هذا الأخير لا يتحصل إلا على المبلغ المتفق عليه في العقد، أما المستوردون فهم مجبورين بقبول عملة الأجنبية التي يتم عن طريقها الصفقات، فيتكبدون خسارة الصرف عند حدوث ارتفاع في قيمة العملة المعنية بين تاريخ توقيع العقد ووقت سداد الديون.⁽¹⁰⁰⁾

الفرع الأول : أنواع مخاطر سعر الصرف

تنطوي معاملات العملات على مجموعة متنوعة من المخاطر التي يواجهها التجار، حيث يجب أخذها في الاعتبار لتجنب وتقليل تأثيرها ،ويمكن التفريق بين حالتين من المخاطر في سعر الصرف: الأول هي قيمة العملة الأجنبية المسجلة في عقد التصدير في حالة انخفاض سعر الصرف ،والثاني في حالة ازدياد قيمة العملة الأجنبية والذي يؤثر بدوره على كمية الصادرات، مما يلي سوف يتم إيراد أنواع مخاطر سعر الصرف كالآتي:⁽¹⁰¹⁾

أولاً: المخاطر المالية

هي مخاطر ناتجة عن تقلبات حاصلة في أسعار الصرف والتي تتأثر بجميع أصناف الصفقات المستقبلية، وهذه المخاطر تحدث نتيجة التغيرات في قيمة العملة، والتي تنشأ أحياناً بشكل مفاجئ، وهي من بين المخاطر الأكثر شيوعاً ،و تتكرر هذه الإنهيارات باستمرار في أنظمة التعويم.⁽¹⁰²⁾

ثانياً: المخاطر الناجمة عن إعادة تقييم المراكز المفتوحة

(100) سميحة شناق ، مرجع سابق ، ص 6 .
(101) عدنان النعيمي، إدارة العملات الأجنبية ، دار المسيرة للطباعة والتوزيع ، الأردن، 2012 ،ص 270.
(102) مدحت صادق، النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي، مرجع سابق، ص 145.

قد ينجم عن عملية تقييم المراكز المفتوحة للعملات الأجنبية خسائر للمصرف، والتي تجري عادة مرة كل شهر، ويتم تقييم جميع مراكز الصرف الأجنبي المفتوحة بأعلى سعر سوق معلن عنه في نهاية اليوم الذي تتم فيه عملية إعادة التقييم.⁽¹⁰³⁾

ثالثاً: مخاطر التمويل⁽¹⁰⁴⁾

في الوقت الذي يدرك فيه معظم المصرفيين الآثار المحتملة التي قد تترتب على المخاطر المالية أو التمويلية مثل التذبذب في معدلات أسعار الفائدة وتقلبات أسعار الصرف وغيرها، وبشكل أكثر تحديداً يمكن القول بأنها مخاطر تواجهها البنوك عندما تجد صعوبة في الحصول على الرصيد اللازم لتمويل أنشطتها المصرفية، لذلك فهي مضطرة إلى دفع معدلات فائدة مرتفعة للغاية للودائع النقدية المودعة لمدة 24 ساعة من أجل تمويل أحد الحسابات بالعملة الصعبة.

رابعاً: مخاطر الائتمان⁽¹⁰⁵⁾

تنجم هذه المخاطر من عدم قدرة الطرف المتعاقد معه على الوفاء بالتزاماته في التاريخ المتفق عليه، وكأن المتعاقد يفقد قدرته على السداد عند تاريخ الاستحقاق كما في حالات الإفلاس، أو مثل أزمة السيولة التي تؤدي إلى تأخير تسليم الدفعات المتعاقد عليها لبضعة أيام أو أسابيع، قد تتغير قوانين مراقبة العملات الأجنبية في الدول المتعاقدة مع المصارف العاملة فيها مما يؤدي إلى عدم مقدرتها على تحويل الأقساط المتعاقد عليها نتيجة فرض قيود على إخراج العملات الأجنبية.

(103) عمار نويبة: *تسيير مالي دولي*، مرجع سابق، ص 35.
(104) إدارة التفتيش البنكي، *الإدارة العامة لمراقبة البنوك*، إدارة مخاطر العمليات، 2020، ص 3.
(105) توفيق حسن، *(الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية)* دار الصفاء للنشر، الأردن، 2010، ص 215.

خامساً: المخاطر المترتبة على التغييرات التنظيمية (106)

تتعلق هذه المخاطر بالتعامل بالعملات الأجنبية مع الخارج سواء بالنسبة للبنوك أو المشروعات التجارية بسبب تغير القوانين المنظمة لمراقبة العملات الأجنبية.

سادساً: مخاطر الصرف المرتبطة بالعمليات المالية

كل مؤسسة مالية تمارس عمليات الإقراض، معرضة إلى خطر صرف عندما تكون العملة المتعامل بها أجنبية في ارتفاع (ارتفاع سعر العملة متكامل بها) فالمؤسسة التي تقوم بعمليات الإقراض، تجد نفسها ملزمة بدفع مبالغ أعلى من مبالغ المقرض بكثير. ويمكن القول أيضاً بأنها هي المخاطر المتعلقة بعمليات الاستيراد والتصدير، حيث يعني ذلك أنه يمكن سداد هذه العمليات بسعر صرف يختلف عن السعر الحالي لحظة إبرام الصفقة، وبالتالي فإن مخاطر الصرف هي بسبب التفاوت الزمني الموجود بين سداد هذه العمليات والإتفاق عليه. (107)

سابعاً مخاطر الأسعار (108)

هناك نوعين من الأسعار التي تؤثر على معاملات الصرف الأجنبية :

- 1- أسعار الفائدة على العملات: هي التي تؤثر على عمليات سوق المال عندما يكون استحقاق عمليات الإقراض والإقتراض متطابق، وعندما يكون هناك فرق في تاريخ حق شراء وبيع العملة في عمليات المقايضة، وتحدث المخاطر نتيجة لتغير معاكس محتمل في أسعار الفائدة.

(106) طه عبد العظيم محمد، الإصلاح المصرفي للبنوك الإسلامية والتقليدية، دار التعليم الجامعي، 2019، ص 113.
(107) خليف هناء، تقييم مخاطر سعر الصرف في المعاملات الدولية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2008، ص 27.
(108) مدحت صادق، "النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي"، مرجع سابق، ص 136.

2- أسعار العملات الأجنبية والمخاطرة فيها تظهر نتيجة لتغير معاكس محتمل في أسعار

العملات خلال فترة الإحتفاظ.

خاتمة الفصل :

لا يخفى على أحد أهمية سعر الصرف فهو أداة للربط بين الإقتصاد المحلي وباقي إقتصاديات العالم، كما أنه يلعب دوراً مهم جداً في تحديد القدرة الإقتصادية التنافسية، وكذلك يرتبط بمعدلات التضخم والنمو الحقيقي، حيث يعبر عن عدد وحدات العملة الوطنية التي يلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية. إذا يمكننا القول بأن سعر الصرف هو مؤشر يستجيب بقوة للمؤثرات الإقتصادية الكلية وبدرجة أقل لغيرها ، وقد أصبحت أنظمة الصرف المعروفة، مثل سعر الصرف العائم والثابت غير قادرة على إيجاد فعالية التوازن في ميزان المدفوعات للدول النامية، وعند النظر إلى سياسات التنمية الإقتصادية والإجتماعية الغير متوازنة والمتكافئة نعرف من خلالها ثقل المديونية الداخلية والخارجية المرتفعة، حيث إن المنظمات النقدية الدولية ترشح التخفيض في حجم المديونية وفقاً لذلك التحكم في آلية أسعار الصرف لإيجاد حلول ناجحة للانخفاضات المتكررة التي يتعرض لها سعر الصرف.

الفصل الثالث: سوق الصرف

المقدمة:

يعد سوق صرف العملات الأجنبية عبارة عن مكان يتم فيه تبادل العملات المختلفة عن طريق السماسرة أو وكلاء الصرف المنتشرين في جميع أنحاء العالم، ويقصد بسوق الصرف الأجنبي عموماً هو السوق الذي تباع فيه وتشتري منه العملات الوطنية للدول المختلفة إحداهما بالأخرى، ويعد سوق الصرف الأجنبي أكبر أسواق العالم حيث يتجاوز حجم عملياته اليومية أكثر من 100 مليار دولار. ويعتبر سوق الصرف الأجنبي من أكثر الأسواق إتخاداً وسعةً، وتعتبر أسواق لندن ونيويورك وسنغافورة المالية من أكبر المراكز المالية في العالم، ويعتبر (الدولار الأمريكي، اليورو، الين الياباني، الجنيه الإسترليني، الدولار الأسترالي والدولار الكندي) من أهم العملات التي يتم التداول بها عالمياً، ويتميز هذا السوق بحساسيته المفرطة للظروف الاقتصادية مما يرفع درجة مخاطر الإستثمار فيه إضافة إلى أنه سوق لا يوجد إطار مادي لهذا السوق ويتم التعامل فيه بواسطة أدوات الإتصال الحديثة. ويتحدد سعر صرف العملات داخل هذا السوق كما يتحدد سعر أية سلع أخرى وذلك بتقاطع منحني طلب السوق على عملة معينة مع منحني عرض السوق لتلك العملة.⁽¹⁰⁹⁾

(109) منال محمد تيسير، *العوامل المؤثرة في سوق العملات الأجنبية دراسة تطبيقية على مؤشر الدولار الأمريكي*، قدمت هذه الرسالة إبتكماً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الأسواق المالية، الأردن، 2014، ص2.

المبحث الأول: مفهوم سوق الصرف ووظائفه

المطلب الأول: مفهوم سوق الصرف الأجنبي

سوق الصرف الأجنبي هو سوق دولية يتم من خلالها تبادل العملات فيما بينها، وكثيراً من الأسواق المالية تقع في مكان جغرافي محدد إلا أن سوق الصرف الأجنبي ليس له موقع جغرافي محدد، حيث يتم التبادل فيه عبر وسائل الإتصال الإلكترونية على مستوى العالم، ويستمر التبادل على مدار 24 ساعة في اليوم، فعندما تكون سوق لندن مغلقة فإن سوق طوكيو أو سنغافورة تكون مفتوحة وهكذا.⁽¹¹⁰⁾

ويمكن تعريف سوق الصرف الأجنبي بأنه الإطار المؤسسي الذي يلتقي فيه مشترو العملات بالبائعين أو العكس، وهو أيضاً الوسيلة التي يتم من خلالها شراء وبيع العملات المختلفة، ويمكن أيضاً تعريفه بأنه الوسيلة ينتفي فيها شرط المكان، والتي يلتقي من خلالها المشترون والبائعون والوسطاء والتجار الآخرون والإداريون، الذين لديهم مصالح المادية أو المهنية، بالأدوات الرأسمالية والنقدية أو بالصرف الأجنبي، بغرض تداول وتوثيق وتعزيز الأصول المختلفة، لفترات متباينة طويلة أو قصيرة، وفقاً للقوانين والأنظمة والتعليمات، ويمكن تعريفه أيضاً بأنه هو الوعاء الذي تتم فيه كل الصفقات العالمية سواء تعلقت بالتجارة الدولية أو بتدفق رؤوس الأموال، وما تجدر الإشارة إليه أن سوق الصرف غير محدد المكان فهو يتوزع على كل المراكز المالية، عبر الشبكات المعلوماتية والكوابل الهاتفية للبنوك والمؤسسات المالية.⁽¹¹¹⁾

المطلب الثاني: وظائف سوق الصرف

يتميز سوق صرف النقد الأجنبي بالعديد من الوظائف المهمة نذكر منها الوظائف الآتية :

(110) سامر محمد عبدالكفوري، *العوامل المؤثرة في سيولة الأسهم في سوق عمان المالي*، رسالة ماجستير في الأسواق المالية ، جامعة دمشق، سورية، 2013 ، ص33 .

(111) الطاهر لطرش- *تقنيات البنوك* - ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر (2005) الطبعة الخامسة ص 109.

1- تسوية المدفوعات الدولية: يسمح سوق الصرف الأجنبي بنقل القوة الشرائية من دولة إلى أخرى ويسهل تسوية المدفوعات الدولية الناجمة عن المعاملات الاقتصادية عن طريق مختلف أسواق التعامل بالعملات الأجنبية كالكُمبيالات، والحوالات وغيرها.⁽¹¹²⁾

2- تحديد أسعار الصرف للعملات المختلفة: ويتم تحديد أسعار العملات الأجنبية من خلال تلاقي قوى العرض والطلب وتكوين نقطة للتوازن داخل سوق الصرف.⁽¹¹³⁾

3- الصرف والإئتمان: يقوم سوق الصرف بتوفير وسيلة للإئتمان في العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال البنوك التي تقدم قروضاً للمصدرين والمستوردين، فضلاً عن تمويلها لتحركات رأس المال قصيرة الأجل والطويلة.⁽¹¹⁴⁾

4- التغطية: تتميز أسعار الصرف بتعرضها للتقلب والتغير المستمر وبذلك سيواجه الأفراد والمشروعات خطر الدفع أكثر أو الإستلام أقل من العملات الأجنبية، ولتجنب مثل هذه المخاطر فهم يلجؤون إلى ما يسمى بالتحوط أو التغطية مستخدمين مختلف أساليب التغطية، مثل العقود الآجلة.⁽¹¹⁵⁾

5- عمليات المراجعة: تتمثل الوظيفة الأساسية لعمليات المراجعة في تضيق الفروقات في الأسعار وتحقيق أرباح فورية من وراء ذلك، وبذلك يمكن تعريفها بأنها العملية التي يتم من خلالها الحصول على الربح دون التعرض إلى خطر انحراف موجود بين الأسعار المحددة وتؤدي المراجعة إلى استقرار أسعار الصرف لأنه بتكرار هذه العملية يزداد طلب المرشحين على العملة المنخفضة السعر مما يؤدي إلى ارتفاعه

(112) عبدالحسين جليل عبدالحسن الغالبي، *سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية*، دار صفاء، عمان، 2011، ص 37-44.

(113) الطاهر الأطرش، *تقنيات البنوك*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر (2005) الطبعة 5، ص 109.

(114) سلايمية ظريفة، *محاضرات في الاقتصاد وأسعار الصرف*، 2017، ص 37.

(115) حسن خلف راضي، *تدريس التمويل الدولي*، 2015، العراق، ص 72.

في سوق معينة وبالمقابل سيزداد عرض هذه العملة في السوق ذات السعر المرتفع حتى يتساوى سعر صرفها في السوقين، وتسمى هذه العملية بالمراجعة المزدوجة.⁽¹¹⁶⁾

6- المضاربة: وتعني في لغة الصرف الاحتفاظ بمركز مفتوح بعملة أجنبية معرضة لأخطار الصرف لتحقيق أرباح مع القبول باحتمال الخسارة وتعني شراء أو بيع آجل للعملات بقصد الاستفادة من الفرق بين السعر الآجل يوم التعاقد والسعر الآني يوم الاستحقاق.⁽¹¹⁷⁾

7- التحكم (الموازنة): والمقصود بهذه النقطة هو شراء عملة محددة في سوق معين وعندما ينخفض سعر الصرف لهذه العملة يتم بيعها في مكان آخر يكون فيه سعر الصرف أعلى بهدف الربح والموازنة (توحيد سعر العملة في السوقين).⁽¹¹⁸⁾

المبحث الثاني: أنواع أسواق الصرف الأجنبي ومن هم المتعاملون في هذا السوق

المطلب الأول: أنواع أسواق الصرف الأجنبي

توجد العديد من أنواع أسواق الصرف الأجنبي المستخدمة نذكر بعض منها:

أولاً: السوق الفورية: حيث تتم المعاملات في هذا السوق بطريقة فورية أو تتم مبادلة العملة بشكل مباشر مقابل عملة أخرى، على أن يتم التسليم والإستلام بين الطرفين خلال فترة العمل، حيث أن أغلب أسواق الصرف تستخدم هذا النوع في معاملاتها.⁽¹¹⁹⁾

(116) سعود جايد العامري، *المالية الدولية*، دار زران، عمان، 2008، ص 141.
(117) عبد المطلب عبد الرازق، *الأثار المترتبة على تعريف النقود وتزوير الأوراق في الفقه الإسلامي*، دار البشائر الإسلامية، 2010، ص 121.
(118) زيد كامل آل شبيب، *المالية الدولية*، دار البازوري للنشر والتوزيع، 2020، ص 31.
(119) عبد الرحيم فؤاد الفارس، فراس أكرم الرفاعي، *مدخل إلى الأعمال الدولية*، دار المناهج للنشر، 2013، ص 135.

ثانياً: السوق المستقبلية: أما في هذا النوع فيتم الإتفاق وتحديد سعر الصرف في الوقت الحالي ،أما التسليم والإستلام فيتم في المستقبل ،وسعر الصرف المتفق عليه يسمى سعر الصرف المستقبلي، وهو سعر تعاقدى بين الطرفين ،والصفقة تنفذ بالسعر المتفق عليه بغض النظر عن تغير أسعار الصرف الفورية خلال فترة التعاقد.(120)

ثالثاً: أسواق المقايضة: ويعنى بهذا النوع أن هناك إتفاقية بين طرفين لتبادل مجموعة من التدفقات النقدية لفترة زمنية معينة، يتم في هذا السوق تحديد عقد واحد على الأقل من مجموعة التدفقات، يختلف سوق المقايضات عن معظم الأسواق، حيث أن المقايضة ليست من التداولات التي تتم في البورصة، وتتم خارج البورصة بين أطراف خاصة تهيمن عليها الشركات والمؤسسات المالية الضخمة، مع عدد قليل من الأفراد.(121)

رابعاً: سوق المبادلات (صفقة المعاملة): في هذا السوق تتم عملية بيع وشراء نفس العملة في ذات الوقت ،ويتم الإعلان عن سعر الصرف الحالي مع البنك ،وليس مع جانب الشراء أو البيع، فالفرق بين مسار البيع والشراء هو الهامش (ربح البنك)، تمثل عملية المبادلة حوالي 40% من جميع العمليات ذات العملات الأجنبية.(122)

خامساً: أسواق الإختيارات: عقد الخيار هو إتفاق بين طرفين (البائع والمشتري) يخول لحامله شراء أو بيع أصل معين بسعر معين في تاريخ مستقبلي محدد يتم الإتفاق عليه مسبقاً ،يسمى السعر بسعر التنفيذ أو الممارسة، ويسمى التاريخ المستقبلي بنهاية تاريخ صلاحية العقد.(123)

(120) شقيري نوري موسى ، الأسواق المالية ، دار الكتاب الثقافي ، 2017 ، ص 266 - 268 .
(121) عبد الرحيم الفارس ، مدخل إلى الأعمال الدولية ، مرجع سابق ، ص 136 .
(122) لحلو بو خاري، وليد العايب ، إقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية ، 2014 ، ص 254 .
(123) عبدالغفار حنفي ، الإستثمار في بورصة الأوراق المالية ، الدار الجامعية ، مصر ، 2004 ، ص 559 .

المطلب الثاني : المتعاملون في سوق الصرف

الفرع الأول :المصارف المركزية

تهدف المصارف المركزية من وراء تدخلها في سوق العملات الأجنبية إلى التأثير على أسعار الصرف والمحافظة على استقراره وذلك من خلال عمليات السوق المفتوحة عن طريق بيع وشراء العملات المختلفة من أجل التأثير على مستوى العرض والطلب لهذه العملات، حيث تلعب المصارف المركزية دور المتحكم في سوق الصرف للإبقاء على الصرف ضمن حدود معينة، ويكون ذلك من خلال مسار شراء أو بيع العملات حسب الاتجاه الذي تريده لأسعار الصرف.⁽¹²⁴⁾

الفرع الثاني : البنوك التجارية

إن المصارف التجارية هي مركز الثقل في السوق ،و يتمثل عملها الرئيسي في قبول الودائع من الأشخاص والممنظمات والإدارات العامة وإعادة استعمالها في تقديم الائتمان والخصم وبقية العمليات المالية للوحدات الإقتصادية، حيث تعمل لصالح زبائنها من بيع وشراء للعملات، ومن أهمها الإقراض بالعمل، وتمويل إحتياجات البنوك الأجنبية بالعمل المحلية وتدخل المصارف التجارية في أسواق الصرف لأجل تنفيذ طلبات زبائنها ولحسابها الخاص، ويقوم وكلاء الصرف العاملون في المصارف بجمع طلبات العملاء ويقومون بالمقاصات ومن ثم يقومون بتحويل فوائض العرض والطلب بالعمل الصعبة إلى السوق، كما أنهم يتواجدون على وسائل الإعلام التي تتضمن أحدث الأسعار المتداولة بين المصارف في مختلف الساحات الوطنية أو

(124) عبد المطلب عبد الحميد، *اقتصاديات سعر الصرف*، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2016، ص 86.

العالمية، حيث تكون مهمة وكلاء الصرفة هي معالجة الطلبات من أجل تمكينهم من الوصول لأفضل الأسعار وتحقيق أرباح لصالح مصارفهم، وعادةً ما يتم تنفيذ هذه الصفقات من خلال وسطاء.⁽¹²⁵⁾

الفرع الثالث : عملاء التجزئة (Retail Traders)

يقوم هؤلاء العملاء بشراء أو بيع العملات الأجنبية لأغراض تجارية كسواء أو بيع السلع والخدمات والأوراق المالية في السوق المحلية، حيث أن هؤلاء العملاء لا يقومون بالتبادل فيما بينهم بشكل مباشر ولكن من خلال البنوك التجارية.⁽¹²⁶⁾

الفرع الرابع : سمسرة الصرف

وسطاء الصرف يتمثلون في مؤسسات وظيفتها عقد صفقات النقد الأجنبي بين المصارف التجارية، حيث أن دخولهم ليس إلزامياً، ولكنه يساعد على عقد الصفقات عن طريقهم، حيث إن السمسرة هم وسطاء فعالين يقومون بتجميع طلبات الشراء والبيع للعملات الأجنبية لصالح العديد من المصارف أو المتعاملين، كما أنهم يضمنون الإتصال بين المصارف وإعطاء بيانات عن الأسعار المعمول بها في البيع والشراء دون الحاجة لكشف أسماء مؤسسات البيع والشراء، ومع نمو العمل المصرفي برز ما يسمى بالوسطاء الإلكترونيين، ويعرفون على أنهم شبكات إلكترونية تشتغل في أسواق الصرف العالمية، تعرض أسعار العملات العالمية وتقدم الإرشادات والخدمات مقابل عمولة أو رسوم متنوعة.⁽¹²⁷⁾

(124) عبد الحسن جليل عبد الحسن الغالبي، *سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية*، دار صفاء للطباعة، 2011، ص 33.

(126) عبد الرحيم الفارس، *مدخل إلى الأعمال الدولية*، مرجع سابق، 2013، ص 133.

(127) عبد المجيد قدي، *المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية*، مرجع سابق، ص 109.

المبحث الثالث : خصائص سوق الصرف والأسس التي يتم التعامل بها في أسواق الصرف

:

المطلب الأول: خصائص أسواق الصرف

1- يتميز سوق الصرف الأجنبي بأنه غير محدد بإطار جغرافي ويعتمد على شبكة إتصالات واسعة وسريعة من خلال أجهزة الهاتف المحمول والأجهزة الإلكترونية الأخرى مثل الحاسب الآلي المنتشرة في كافة أنحاء العالم.⁽¹²⁸⁾

2- يكون سوق الصرف الأجنبي حراً إذا تعددت فيه الأسعار وفقاً للتفاعل الحر بين البائع والمشتري للعملات وقد يكون مقيداً بسياسات التدخل الحكومي الهادفة إلى تثبيت الكلي أو الجزئي لأسعار الصرف.⁽¹²⁹⁾

3- تنشيط سوق الصرف الفورية على مدى اليوم، بسبب فارق التوقيت بين المراكز المالية حول العالم.⁽¹³⁰⁾

4- حجم المبادلات الهائل بما يخدم السيولة الدولية، حيث بلغ معدل التبادل اليومي للمبيعات التجارية للعملات حوالي 3.98 تريليون دولار بحلول عام 2013م.

5- حساسية سوق الصرف المفرطة للظروف الإقتصادية والسياسية.

المطلب الثاني: أسس التعامل في أسواق الصرف الأجنبي

(128) شقيري نوري موسى، *الأوراق المالية وأليات التداول* ، دار الكتاب الثقافي ، 2019 ، ص 276.

(129) شقيري نوري، *الأسواق المالية* ، مرجع سابق ، ص 26 .

(130) زيد كامل الشيب، *المالية الدولية* ، مرجع سابق ، ص 26.

تحدث المعاملات في هذه الأسواق عن طريق التحويلات البنكية أو عن طريق الشراء النقدي، ويتم التعامل في أسواق النقد الأجنبي في بعض الدول بجميع أيام الأسبوع ماعدا يومي السبت والأحد لتواجد عطلتهم الرسمية في هذين اليومين، أما في ليبيا وبعض الدول الأخرى فيعمل سوق الصرف في جميع أيام الأسبوع ما عدا يومي الجمعة والسبت وذلك لفضل يوم الجمعة المبارك حيث يتفرغ فيه أغلب الناس من الأعمال الدنيوية لعبادات يوم الجمعة، وأما بالنسبة لأيام العمل في ليبيا فتقسم ساعات العمل إلى 7 ساعات يوميا، تبدأ من الساعة الـ 9 صباحاً حتى الساعة الثالثة بعد الظهر.⁽¹³¹⁾

وتعتبر الحوالة أمراً كتابياً صادراً من أحد المصارف إلى مصرف آخر، أو مراسل للمصرف في دولة أخرى، ويطلبه بدفع مبلغ معين من العملات الأجنبية إلى الطرف الثالث فوراً، وتعتبر مصاريف التحويل ضمن ثمن الحوالة، وداخلية في ثمن النقد الأجنبي، ويكون الدفع في هذه الحالة عاجلاً أو بمجرد الإطلاع.⁽¹³²⁾ تقوم المصارف في أسواق العملات الأجنبية بإعطاء سعرين أحدهما للشراء والآخر للبيع، مما يترك حرية للمتعامل في اختيار إتجاه المعاملة التي يرغب فيها، بينما تعطي بعض المصارف تعطي سعراً واحداً فقط، أي من أجل تدارك الخسائر التي تنجم عن صفقات السوق، ولذلك يجب على المضاربين الحرص على تطبيق مبادئ وأسس التعامل في سوق الصرف، والمتمثلة في مجموعة من النقاط هي:

1- إنهاء العملية والإتفاق على السعر بشكل سريع، حيث إن أي تأخير في تنفيذ الصفقات قد يتسبب

في خسائر لجهات التعامل.⁽¹³³⁾

(131) منى قاسم، *البيورو وأسواق المال الدولية والعربية*، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2000، ص 48.
(132) حمدي عبد العظيم، *التعامل في أسواق العملات الدولية*، دار النشر: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996، ص 41.
(133) شقيري نوري موسى وآخرون، *التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية*، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2012، ص 120-121.

2- يجب أن يواكب التجار جميع تقلبات الأسعار وظروف السوق حتى يتمكنوا من إجراء تعديلات ثابتة على الأسعار وفقاً لطلب السوق.

3- يجب على التجار توسيع الهامش بين سعري البيع والشراء ،خاصة في أيام التقلبات العالية في أسعار العملات.

4- لا يعني إعطاء العملاء أسعاراً ملزمة ،إلتزامهم بها أو مفروضة عليهم ،حتى إذا كانت تنقص أو ترتفع عن الحدود المتفق عليها.

5- يعطي المتعاملون الأسعار لوسائل الإعلام فقط ،دون أي إلتزام تجاههم حتى يتم التأكد من أن الطرف المقابل مستعد لإجراء معاملات مؤكدة ،ويجب أن تتم المعاملة بشكل سريع ، ويجب أن يفكر التجار بسرعة في إتخاذ القرارات ،بالإضافة إلى ذلك يجب أن يظلوا على إتصال دائم بالسوق.(134)

6- لا يوجد حد أدنى لصفقة واحدة في سوق العملات ولكن بعض المصارف الأوروبية تعتبر الحد الأدنى هو 100 ألف دولار.

7- يوجد قواعد داخل السوق تنص على أنه إذا تم الإتيافاق على سعر ما فإن هذا السعر يكون ملزماً ولا يمكن تغييره (لكنها غير مكتوب).

8- عادةً ما يتم التعامل في سوق النقد الأجنبي من خلال الوسطاء ،بحيث تحدد المصارف أسعارها في السوق وتقدمها لهؤلاء الوسطاء ليقوموا بالبحث عن الجهات المقابلة التي تريد التعامل بناءً على هذه المعاملة.(135)

(134) شقيري موسى و آخرون، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 121.
(135) شقيري نوري موسى ، مرجع سابق، ص 123.

المبحث الرابع : المعاملات التي تتم في سوق الصرف و كيف تتوازن الأسعار في سوق الصرف

المطلب الأول :المعاملات التي تتم في سوق الصرف

يوجد الكثير من الصفقات التي تتم في أسواق الصرف الأجنبي والتي تختلف بحسب اختلاف أغراض وأنشطة المتعاملين، فهناك صفقات تعتبر هي المصدر الرئيسي لوجود سوق الصرف، والتي بدورها لما قامت هذه الأسواق إطلاقاً، مثل صفقات المقاصة العالمية، ويوجد أيضاً معاملات أنشأتها الأسواق نفسها ومن هذه المعاملات: (136)

أولاً :عمليات الصرف الآجلة

تشمل هذه العمليات التعاقد على صفقات لتبادل عملة بأخرى في تاريخ مستقبلي بناءً على سعر صرف آجل متفق عليه بين الطرفين، ويعرف سعر الصرف الآجل على أنه السعر الذي يتم عن طريقه بيع أو شراء عملة ما في تاريخ لاحق لتاريخ إبرام عقد المعاملة، والتأجيل قد يكون خلال شهر أو أكثر حتى سنة، ويتم عن طريق هذا السعر تحديد تاريخ التسليم ومقدار عمليتي التعامل في نفس تاريخ إبرام عقد الصفقة، وقد تزايدت أهمية صفقات الصرف الآجل في أسواق الصرف لتلاني إخميارات سعر صرف العملات خلال الفترة التي تمتد من تاريخ توقيع العقد وحتى تاريخ الإنجاز، حيث يمكن للمشاركين في أسواق الصرف تلاني الخسارة الناتجة عن إخميار قيمة العملة موضوع العقد قبل تاريخ التسوية. (137)

ثانياً : عمليات الصرف الفورية

(136) مصطفى يوسف كافي، إدارة الأعمال الدولية، دار الأكاديميون، 2016، ص 167 .
(137) سامي خليل، الإقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص 856.

هي عملية شراء العملات الأجنبية مقابل بيع عملات أجنبية أخرى ، وفي حالة تم الإتفاق على إجراء صفقة نقد أجنبي بسعر صرف معين، فإنه يجب على الأطراف المعنية تحديد مكان وتاريخ التسليم، وإذا لم يتم تحديد تاريخ التسليم فيكون سعر البيع والشراء فورياً ويجب تسليمه في آخر يومي عمل بعد إتمام المعاملة، وتستثنى هذه القاعدة المعاملات التي تتم بين الدولار الأمريكي والدولار الكندي فقط، ويجب أن تحدث عملية التسليم في غضون 24 ساعة. مع الأخذ في الاعتبار أن تاريخ تسوية معاملات العملة والصفقات ألا يُصادف يوم إجازة في أي من البلدين الذين تتم بينهما الصفقة، وإلا سيتم تأجيل التسوية إلى يوم العمل التالي. (138)

ثالثاً: عمليات المبادلة (139)

هو تبادل عملة بأخرى بين طرفين مختلفين ، بشرط أن يعيد كل طرف العملة التي تبادلها للطرف الآخر بسعر الصرف المتفق عليه في عقد الصرف ، والذي يعتمد على سعر الصرف في وقت توقيع عقد الصرف مع وجود علاوة أو خصم لتحديد فرق سعر الفائدة بين العملتين اللتين تمت مبادلتهم عند عملية التبدل ، وتجمع عملية مبادلة العملات بين العمليات الفورية والعمليات الآجلة، حيث تتمثل العملية الأولى في تبديل عملة في السوق الفوري، أما العملية الثانية فهي إستبدال عكسي لنفس العملة لتاريخ مستقبلي، وعمليات المبادلة الأكثر استعمالاً: (اليوم - غدا) ، (غدا-بعد غدا)، (شهر) ويمكن أن تمتد إلى خمس سنوات .وبمعنى آخر فإن عمليات المبادلة تتضمن تحرير عقدين متزامنين أحدهما عقد شراء والآخر عقد بيع، بحيث أن قيمة كل من العقدين واحدة إلا أن تاريخ استحقاقهما مختلفين وتفصل بينهما فترة زمنية.

رابعاً: خيارات العملات

(138) مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، مرجع سابق، ص 147 .
(139) أحمد السعد ، الأسواق المالية المعاصرة ، دار الكتاب الثقافي، الأردن ، 2018 ، ص 140 .

إن هذا النوع من الخيارات تعطي الحق في شراء أو بيع مبلغ معين من العملات وبسعر محدد، في تاريخ الاستحقاق أو قبله (حسب نوع الخيار إذا كان في أمريكا أو أوروبياً). وهناك سوقان لخيارات العملات الأجنبية هما سوق الخيارات المنظم والسوق الموازي، ففي سوق الخيارات الموازي تتعامل المصارف بشكل كبير من خلال بيع أو شراء الدولار مقابل العملات الأجنبية الأخرى مثل الباوند البريطاني والمارك الألماني والفرنك السويسري والين الياباني والدولار الكندي. يشبه خيار العملة عقود خيارات الأسهم والسندات من حيث ركائز العقد من حيث أنه يتضمن سعراً محدداً وتاريخ تنفيذ بالإضافة إلى القسط، باستثناء أن خيار العملة يتعلق بالعملات الأجنبية، ويتم التسليم عادةً عن طريق إيداع القيمة في الحساب الجاري للمصرف.⁽¹⁴⁰⁾

خامساً: العقود المستقبلية

تستخدم العقود المستقبلية في نقل خطر تغير الأسعار إلى طرف آخر مقابل أجر معين، بجانب إمكانية استخدامها في المضاربة. ويمكن استخدامها أيضاً في تغطية الخطر الناتج عن تقلبات أسعار الفائدة وذلك في حالة قيام الشركة بإصدار سندات بأسعار فائدة متغيرة وفقاً لأسعار الفائدة المنتظر سريانها في السوق، بالإضافة إلى استخدامها في تغطية الخطر المتوقع نتيجة احتمال ارتفاع أسعار الفائدة في حالة رغبة الشركة في الإقتراض مستقبلاً، ويمكن القول أيضاً أنها تعتبر عقود مالية مستقبلية وعقود قانونية ملزمة، تعطي لحاملها الحق في شراء أو بيع كمية نمطية محددة من أحد الأدوات المالية العينة بذاتها، بسعر محدد في وقت إبرام أو توقيع العقد على أن يتم التسليم في وقت لاحق. وتعتبر العقود المستقبلية أحد الأدوات الإستثمارية التي يتم استخدامها في الأسواق المالية ولا يمكن المتاجرة بها بين المصارف، حيث أن الأسواق

(140) حاكم محسن، *المشتقات المالية*، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2020، ص 140.

المالية الخاصة حددت مواصفاتها وأوقات المتاجرة بها ومواعيد الإستلام والتسليم لها، ويُقسّم أعضاء سوق العقود المستقبلية إلى فئتين:

الأولى هم سماسرة الصالة، أما الفئة الثانية هم الأعضاء المحليون الذين يعملون لحسابهم الخاص وينقسمون إلى ثلاث فئات أخرى، هي تجار المركز، والمضاربون، والمتحوطون.⁽¹⁴¹⁾

المطلب الثاني : توازن سوق الصرف الأجنبي

يحدث التوازن في أسواق الصرف الأجنبي عندما يكون المعروض من العملة الوطنية مساوياً للطلب عليها نظير عملة أجنبية، حيث يتم إنشاء الطلب على النقد الأجنبي عبر شراء البضائع والخدمات الأجنبية، وشراء الأصول من الخارج أو إعطاء المنح النقدية لجهات خارجية، حيث يتم إستدعاء كل هذه الحالات لشراء العملة الأجنبية المراد الدفع بها من سوق الصرف مقابل بيع العملة المحلية، وفيما يلي سنذكر كلاً من الطلب والعرض على العملات الأجنبية:⁽¹⁴²⁾

الفرع الأول :الطلب على العملة الأجنبية

يتم تحديد سعر العملة عبر الطلب عليها بما يتناسب مع المعروض منها، ويكون الطلب على العملات الأجنبية هو طلب معقد ينشأ عن أنواع مختلفة من العمليات التي تخضع لتأثيرات وشروط وأسباب مختلفة تدفع الأفراد إلى شراء البضائع الأجنبية، ومن خلال ذلك فإن هذه الدوافع كلها توحد وتمثل منحى

(141) محمد أحمد الجيزاوي ، أسواق الأوراق المالية وحلول الإدارة الإلكترونية، دار E-KUTUB، 2019، ص 32 .
(142) دوحة سلمى ،آثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، 2015، ص 75 .

الطلب على العملات الأجنبية، بإعتبار أن الجزء الرئيسي للطلب على النقد الأجنبي يأتي من تسوية الصفقات المستقلة المدينة في ميزان المدفوعات. (143)

ويمكن ذكر بعض مصادر الطلب على النقد الأجنبي على النحو التالي: (144)

1- واردات السلع (الواردات الظاهرة).

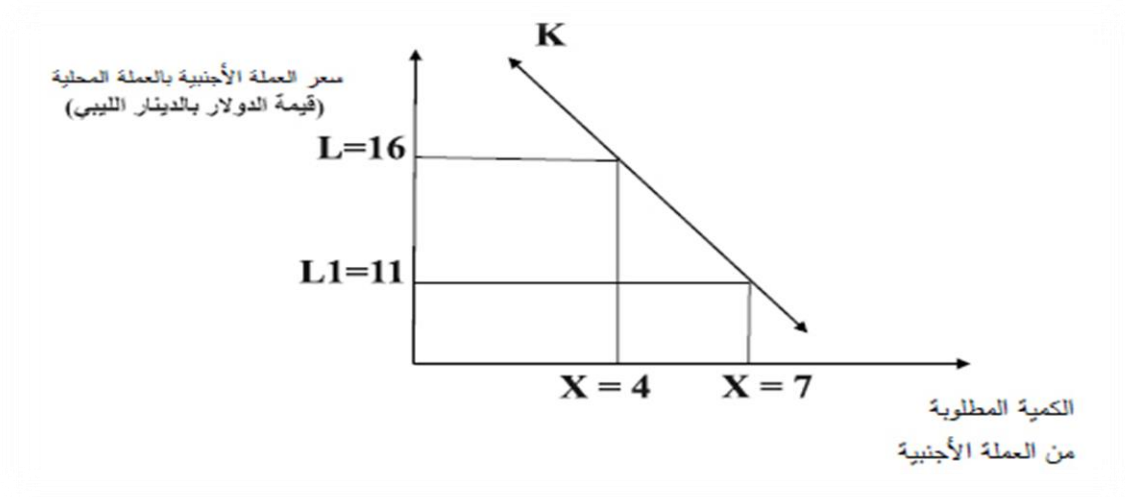
2- واردات الخدمات (الواردات غير الظاهرة).

3- الحوالات الخارجية.

4- صادرات رؤوس الأموال.

5- واردات الذهب.

منحنى الطلب على العملات الأجنبية (شكل 4)



(143) سامي عفيفي حاتم، دراسات في الإقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2000، ص 166.

(144) دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها، مرجع سابق، ص 76.

المصدر : إعداد الباحث

ويتبين من هذا الشكل أن منحني الطلب على العملات الأجنبية (K) على علاقة عكسية بين سعر الصرف الأجنبي والكمية المطلوبة منه حيث ينحدر المنحنى من الأعلى إلى الأسفل، ويمثل هذا المنحنى استقرار العناصر الأخرى (كالأسعار والأجور، والدخل القومي، والتكنولوجيا، والضرائب) سواء على النطاق الخارجي أو النطاق الوطني، وإلا فإن هذه التقلبات في التي حدثت للعناصر ستؤدي إلى تحولات في منحني الطلب بأكمله. على سبيل المثال إذا كانت قيمة الدولار تساوي 16 دينار ليبي، فإن المقدار المطلوب منه هو 4 دينار، أما إذا انخفضت قيمة الدولار إلى 11 دينار ليبي فسوف يزداد المقدار المطلوب من العملة الأجنبية ليصبح 7 دينار، ومما سبق يتبين أن انخفاض قيمة الدولار مقابل الدينار الليبي يسبب في انخفاض أسعار السلع الأوروبية بالدينار الليبي وبالتالي تزيد الكمية المطلوبة من العملة الأجنبية.⁽¹⁴⁵⁾

(145) سامي حاتم، دراسات في الإقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 167.

الفرع الثاني: عرض العملة الأجنبية

ينشأ المعروض من النقد الأجنبي أو ما يعرف بإسم الطلب على العملة الوطنية من كل المعاملات الواردة في الناحية الدائنة من ميزان المدفوعات، ويمكن عد البنود الواردة في ناحية الدائن من ميزان المدفوعات كما يلي: (146)

1- الصادرات السلعية (الصادرات الظاهرة).

2- الصادرات الخدمية (الصادرات غير الظاهرة).

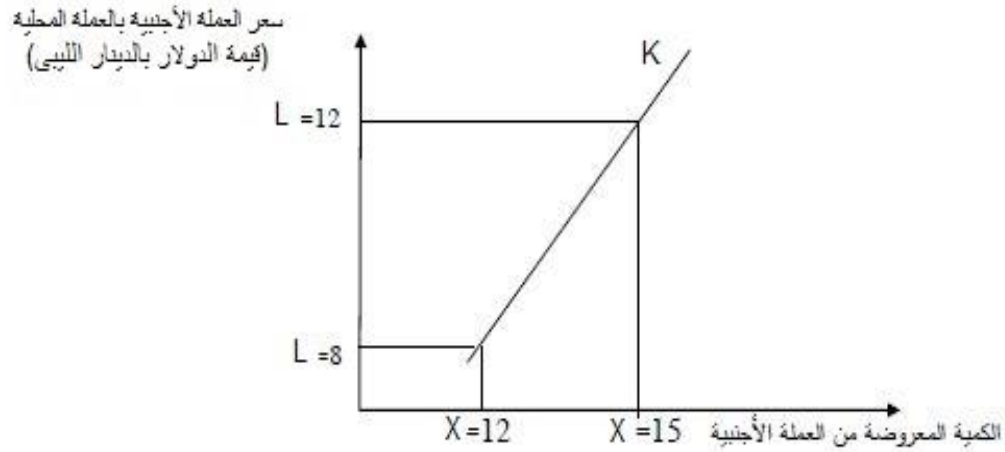
3- واردات رؤوس الأموال.

4- التحويلات للداخل.

5- صادرات الذهب.

حيث إن أسعار الصرف الأجنبي وفقاً لقانون العرض مرتبطه بشكل إيجابي بعرضه، فإذا إرتفعت العملة الأجنبية داخل دولة ليبيا سوف تجعل البضائع الليبية أرخص بالنسبة للمستهلكين الأوروبيين، وسيزداد الطلب على الدينار الليبي مقابل زيادة في عرض العملات الأخرى، وسوف يزداد أيضاً الطلب على السلع الليبية، وبالتالي سوف يتميز منحني عرض العملة الأجنبية بميل إيجابي، وسوف نبين ذلك من خلال المثال التالي :

(146) هجير عدنان، الإقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات، دار إثراء للنشر، الأردن، 2010، ص265.



منحنى عرض العملات الأجنبية (إعداد الباحث) (شكل 5)

ويوضح منحنى عرض الصرف الأجنبي (K) أن منحنى عرض النقد الأجنبي ذو ميل موجب فيرتفع من الأسفل إلى الأعلى وهذا ما يبين لنا أن هناك علاقة طردية بين سعر الصرف والكمية المعروضة منه. فإذا كانت قيمة الدولار تساوي 8 دينار ليبي مثلاً فالمقدار المعروض منه هو 12 دينار، أما إذا إرتفعت قيمة الدولار إلى 12 دينار ليبي فسوف يزداد المقدار المعروض من الدولار إلى 15 دينار.⁽¹⁴⁷⁾

(147) دوحة سلمى ، (آثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجه) ، مرجع سابق ، ص 78.

المبحث الخامس :التقسيم الجغرافي لأسواق الصرف الأجنبي في العالم

يمكننا تقسيم أسواق الصرف الأجنبية في العالم حسب الموقع الجغرافي إلى أربعة مجموعات هي :

المطلب الأول : أسواق الشرق الأقصى (Far East Markets)

1- سوق طوكيو: تأسست سوق طوكيو باليابان في 15 مايو 1878م، وهي رابع أكبر سوق أوراق

مالية في العالم من حيث حجم النقد الموجود في طوكيو، وازدادت أهمية هذا السوق وأخذ يمثل دوراً كبيراً في المنطقة نظراً لزيادة دور اليابان في التجارة الخارجية بين بلدان العالم، حيث بلغ متوسط المبيعات اليومية فيه 374 مليار دولار أمريكي في أبريل 2013م ، مشكلاً ما نسبته 5.6% من مجمل حجم المبيعات اليومية في سوق صرف العملات الأجنبية، وذلك حسب إحصائيات بنك التسويات العالمي. (148)

2- سوق هونج كونج :تعد ثاني أكبر بورصة مالية في قارة آسيا بعد بورصة طوكيو مباشرة، وسادس

أكبر بورصة عالمياً، حيث ظهرت أهمية هذا السوق بعد أن أصبحت هونج كونج قاعدة صناعية عالمية، ولقد بلغ المبيعات التداول اليومية في هذا السوق 275 مليار دولار أمريكي في أبريل 2013م، مكوناً ما نسبته 4.1 % من مجمل حجم المبيعات اليومية في سوق العملات الأجنبية حسب إحصائيات بنك التسويات الدولي. (149)

(148) إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العملات الأجنبية، 2001 ، ص 21 – 23 .
(149) رمضان علي السيد معروف، التجارة الإلكترونية في اليابان ومدى استفادة مصر منها، مكتبة جزيرة الورد، 2018 ، ص 62 .

3- سوق سنغافورة : تأسست بورصة سنغافورة في 1 ديسمبر 1999م، حيث برز هذا السوق بعد أن أصبحت سنغافورة قاعدة صناعية ومالية تدعم منطقة جنوب شرق آسيا، وبلغ متوسط المبيعات اليومي في هذا السوق 383 مليار دولار أمريكي في أبريل 2013م، مكوناً نسبة 5.7% من مجموع حجم المبيعات اليومي في سوق العملات الأجنبية حسب إحصائيات بنك التسويات العالمي.⁽¹⁵⁰⁾

المطلب الثاني: أسواق الشرق الأوسط (Middle East Market)

1- السوق المصرية: هي بورصة مصر والتي تتألف من بورصتي القاهرة والإسكندرية، حيث كان أول تأسيس للبورصة المصرية في الإسكندرية سنة 1885م، ولقد كانت البورصة المصرية تحتل المرتبة الخامسة في العالم في بداية القرن العشرين، ومع بداية التسعينيات، بدأت الحكومة المصرية في برنامج الإصلاح الإقتصادي وإعادة هيكلة البورصة مما أدى إلى إحياء سوق البورصة المصرية.⁽¹⁵¹⁾

2- سوق البحرين: تم تدشين بورصة البحرين عام 1987م، وكما هو معروف بأن البحرين مركز مالياً للعمليات المصرفية الخارجية التي تخدم منطقة البحرين والخليج العربي ، حيث بلغ متوسط المبيعات اليومي 9 مليار دولار أمريكي في أبريل 2013م، مكوناً ما نسبته 0.1% من مجمل حجم التداول اليومي في سوق العملات الأجنبية حسب إحصائيات بنك التسويات العالمي.⁽¹⁵²⁾

(150) تقرير البنك الدولي لبحوث السياسات العامة، معجزة شرق آسيا «النمو الإقتصادي والسياسات العامة»، ترجمة عبدالله ناصر السويدي وشيخة سيف الشامسي، سلسلة دراسات مترجمة رقم 11، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000، ص 443.

(151) الصفحة الرسمية للبورصة المصرية، تاريخ الإطلاع 2021/9/28: <https://www.egx.com.eg/ar/History.aspx>

(152) الصفحة الرسمية لبورصة البحرين، تاريخ الإطلاع 2021/9/28: <https://www.bahrainbourse.com>

3- سوق أسطنبول: بدأ نشاط البورصة التركية في العهد العثماني وتحديدًا في عام 1886م، وحملت في

ذلك الوقت اسم بورصة (تحويلات دار السعادة)، وتأسست البورصة في العهد الجمهوري في 26

ديسمبر 1985، ولتقديم خدمات المقاصة والبيانات المالية للشركات وأصحاب رؤوس المال في تركيا

ولتسهيل الوساطات المالية للبنوك التركية خارج البلاد وكانت تحمل اسم (إسطنبول للقيم المنقولة). وقد

بلغ عدد الشركات التي يتم تداول أسهمها عام 2020 في بورصة أسطنبول 477 شركة، تشمل بنوك

الإستثمار والتنمية والبنوك التجارية والمؤسسات الوسيطة وشركات العقارات والصناعات الطبية

والغذائية، وغيرها من الشركات التي تتداول أسهمها بالعملة المحلية (الليرة التركية). (153)

4- سوق دبي: وتأسست هذه البورصة في 26 مارس 2000م، وهي أحد أهم بورصات الإمارات العربية،

والآخري هي سوق أبوظبي للأوراق المالية، ويرتبط كلا السوقيين بسوق الإمارات للأوراق المالية، حيث

أن هناك أكثر من 178 شركة مدرجة في سوق دبي المالي وبلغ إجمالي القيمة السوقية للبورصة 89.18

مليار دولار، وركزت إستراتيجية سوق دبي المالي منذ بدايتها في مارس 2000م على الإستثمار المستمر

في تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، حيث لعبت التطورات الجارية دوراً رئيسياً في ترسيخ

مكانة سوق دبي المالية بإعتبارها البورصة الرائدة والوجهة الرئيسية للمستثمرين المحليين والعرب والدوليين

على المستوى الإقليمي. (154)

5- سوق الرياض: تأسست بورصة الرياض في 19 مارس 2007م، وتظهر أهمية الرياض لكونها عاصمة

المملكة العربية السعودية التي تملك أكبر مخزون نفطي في العالم، حيث يعتبر تداولها كأكبر سوق لرأس

المال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إعتباراً من ديسمبر 2019م، وتعتبر أيضاً هي تاسع أكبر

سوق للأوراق المالية في العالم. ويعتبر إقتصادها أكبر إقتصاد في منطقة الخليج العربي، حيث بلغ

(153) محمد أحمد الجيزاوي، أسواق الأوراق المالية وحلول الإدارة الإلكترونية، 2019، ص 95.

(154) محمد صادق إسماعيل، البورصات العربية بين التطوير والتحديات المستقبلية، العربي للنشر، 2016، ص 182.

متوسط المبيعات اليومية في سوق الرياض 5 مليار دولار أمريكي وذلك في أبريل 2013م مكوناً نسبة 0.1% من حجم التداول اليومي في سوق العملات الأجنبية العالمي حسب إحصائيات بنك التسويات الدولي. (155)

المطلب الثالث: الأسواق الأوروبية (Europe Markets)

1- سوق لندن: تأسست بورصة لندن في 1801م، وهي واحدة من أكبر أسواق الأوراق المالية في العالم، حيث تحوي بورصة لندن على عدة مؤشرات، وتشكل مركزاً عالمياً مهماً لجميع أسواق المال، ونظراً لكون بريطانيا دولة عظمى من حيث مركز بريطانيا التجاري المعروف عالمياً، وتحتّم السلطات البريطانية بدعم هذا السوق نظراً للمنفعة الاقتصادية التي يحققها منه، والجدير بالذكر أن إجمالي التداول في سوق لندن للعملات يشكل غالباً ثلث حجم التداول اليومي العالمي في أسواق العملات الأجنبية، وبلغ متوسط المبيعات اليومية في هذا السوق 2,726 مليار دولار أمريكي في أبريل 2013م، مكوناً ما نسبته 40.9% من مجمل حجم التداول اليومي في سوق العملات حسب إحصائيات بنك التسويات الدولي. (156)

2- سوق فرانكفورت: تأسست بورصة فرانكفورت سنة 1820م، حيث تقع هذه البورصة في مدينة فرانكفورت الألمانية، وتعتبر أحد أكبر وأكفئ أسواق الأوراق المالية في العالم، وتعتبر أيضاً بأنها تسيطر على ثلثي التداول في الأسهم والسندات المتداولة، وتظهر أهمية هذا السوق لكون ألمانيا تمثل عاملاً مهماً في التجارة العالمية، ومن أكبر دول أوروبا التي تتعامل بالعملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، ويقع فيها

(155) فرانك كين ، Saudi Arabia most improved economy for business ، (Arab News)، 2019 ، أطلع عليه بتاريخ 2021/11/20

www.arabnews.com/node/1503356/business-economy

(156) إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العملات الأجنبية ، مرجع سابق.

مركز المصرف المركزي الأوروبي، ولقد بلغ متوسط المبيعات اليومية في سوق فرانكفورت 111 مليار دولار أمريكي في أبريل 2013، مكوناً نسبة 1.7% من مجمل حجم المبيعات اليومية في أسواق العملات.⁽¹⁵⁷⁾

3- سوق زيوريخ: تعود جذور هذه البورصة إلى سنة 1873م، ونظراً لما تتمتع به سويسرا من ثبات سياسي وإقتصادي فهي تعتبر مركز إقتصادي ومالي مهم، وأيضاً تتميز أنظمتها بالسرية التامة في التعاملات المصرفية، حيث وصل متوسط المبيعات اليومية في هذا السوق 216 مليار دولار أمريكي في أبريل 2013م، مشكلاً نسبة 3.2% من مجمل حجم المبيعات اليومية في أسواق العملات حسب إحصائيات بنك التسوية الدولي.⁽¹⁵⁸⁾

4- سوق باريس: تأسست بورصة باريس سنة 1138م وتعتبر هي الأقدم عالمياً، حيث تم إنشاء بورصة ليون عام 1505م، إذ أن بورصة باريس لم تحظى بالأهمية القصوى إلا بدء عام 1639م، ونظراً لحجم الإقتصاد الفرنسي وحجم التبادل التجاري الفرنسي مع باقي دول العالم تعتبر هذه البورصة من أهم أسواق العملات الأوروبية، وقد بلغ متوسط المبيعات اليومية في سوق باريس 190 مليار دولار، وذلك في أبريل 2013م، مشكلاً نسبة 2.8% من مجمل حجم المبيعات اليومية في سوق العملات الأجنبية حسب إحصائيات بنك التسويات العالمي.⁽¹⁵⁹⁾

المطلب الرابع: أسواق أمريكا الشمالية (North America Markets)

هذه الأسواق تفتح للتداول بعد (5) ساعات من الأسواق الأوروبية ومن أهم هذه الأسواق::

(157) مصطفى يوسف كافي، *إدارة الأعمال الدولية*، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2017، ص 184.

(158) شريط صلاح الدين، *أصول صناديق الإستثمار في سوق الأوراق المالية*، 2018، ص 23.

(159) *مجلة النبأ* - أسواق الأوراق المالية وإقتصاديات الدول النامية- العدد 59 - تموز 2001

1- سوق نيويورك: تأسست بورصة نيويورك وبدأ تداول الأوراق المالية فيها عام 1792م

،وتقع هذه البورصة في مدينة نيويورك(شارع وول ستريت) ،وتعتبر هي أكبر سوق لتبادل الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية من حيث تعاملاتها، حيث تضم بورصة نيويورك أسهم لـ 2,764 شركة ، وقد وصل متوسط قيمة المبيعات اليومي في بورصة نيويورك 169 مليار دولار أمريكي عام 2013م.⁽¹⁶⁰⁾

2- سوق شيكاغو: تأسست بورصة شيكاغو التجارية في عام 1898م ،وتعد بورصة

شيكاغو حالياً ثاني أكبر بورصة عالمية للعقود المستقبلية، وتعتبر هذه البورصة من أهم الأسواق الأمريكية المهمة نظراً لحجم الإقتصاد الأمريكي وحجم التبادل التجاري الأمريكي مع العالم.⁽¹⁶¹⁾

3- سوق لوس أنجلوس: تعد لوس أنجلوس من أهم المراكز المالية والتجار في الولايات

المتحدة الأمريكية، وقد تأسست هذه البورصة عام 1899م، ومن الجدير بالذكر أن متوسط التداول اليومي في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية بلغ 1,263 مليار دولار أمريكي في أبريل 2013م، مكوناً ما نسبته 18.9 % من مجمل حجم المبيعات اليومي في سوق العملات الأجنبية حسب إحصائيات بنك التسويات العالمي.⁽¹⁶²⁾

4- سوق تورونتو: تأسست بورصة تورونتو في أكتوبر 1861م ،وتعد تورونتو من أهم المراكز

المالية والتجارية في كندا، حيث وصل متوسط المبيعات اليومي في هذا السوق إلى 65 مليار دولار أمريكي

(160) إسماعيل ابراهيم الطراد، إدارة العملات الأجنبية، مرجع سابق.
(161) سمير حسن، (المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها)، دار النشر للجامعات، 2005، ص 224 .

(162) United States. Congress. Senate. *Committee on Banking and Currency* , Statistical Information , page 9122 .

في أبريل 2013م، مكوناً نسبة 1% من مجمل حجم المبيعات اليومي في سوق العملات الأجنبية حسب إحصائيات بنك التسويات العالمي.⁽¹⁶³⁾



(163) مصطفى يوسف كافي، إدارة الأعمال الدولية، دار الأكاديميون للنشر، الأردن، 2017، ص 183.

خاتمة الفصل :

كما قلنا في بداية الفصل بأن سوق الصرف هو المكان الذي تنفذ فيه عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية ولا يوجد له مكان معين، وفي العادة تتم هذه العمليات بين المصارف بواسطة أجهزة تداول إلكترونية أو معلوماتية مرتبطة فيما بينها عن طريقة شبكات الإتصال أو أقمار صناعية، يتم إنشاؤها من قبل شركات الخدمات المالية. وقد اضطرت الحاجة في الأونة الأخيرة إلى التعامل بالعملات الأجنبية نتيجةً لتطور العلاقات الإقتصادية الدولية والتجارة الخارجية بين بلدان العالم، وقد لاحظت أسواق العملات الأجنبية تعاملات بملايين الحسابات من وحدات العملات الأجنبية المختلفة، وتطور بذلك فن العمل المالي المصرفي إلى أن إحتوى عمليات التعامل بالعملات الأجنبية حيث أنها لم تعد معتمدة على أسواق معينة بل أصبح باستطاعة المصارف والمنظمات المالية وأصحاب الشركات والأفراد ممارسة كل عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية ومراقبة تحركات أسعار صرفها من أماكنهم نتيجةً لاستخدام شبكات الإنترنت ووسائل الإتصال المختلفة.

الفصل الرابع: دور مصرف ليبيا المركزي في استقرار سعر الصرف

المقدمة :

كما هو المعروف بأن المصرف المركزي هو المسؤول عن الحفاظ على الإستقرار المالي داخل الدولة، وإن أهم وظائف البنوك المركزية هو التدخل في سوق النقد لتوفير العملات الأجنبية والحفاظ عليها من الإنحراف أو الإنهيار من خلال الإعتماد على مجموعة من السياسات النقدية والنظم المختلفة للمصرف التي من شأنها الحفاظ على الإستقرار النقدي، والمهمة الأساسية لمصرف ليبيا المركزي هو الحفاظ على استقرار الأسعار في سياق السياسة النقدية في مصلحة النمو الإقتصادي المتوازن والمستدام في ليبيا. كما أنه يلعب دوراً محورياً في ضمان الإستقرار المالي. ويقوم مصرف ليبيا المركزي أيضاً بإدارة إحتياطيات ليبيا من الذهب والعملات الأجنبية، وبإختيار الأدوات الإستثمارية الملائمة والقيمة التي يتم إستثمارها من كل عملة، آخذاً في الإعتبار التطورات في أسعار الصرف وفي الأسواق المالية بما يضمن سلامة وربحية هذه الإستثمارات، ويسمح أيضاً للمصارف التجارية بالإحتفاظ بأصول أجنبية وفقاً للتعليمات التي يصدرها من وقت لآخر، كما قام مصرف ليبيا المركزي بتخفيف الرقابة على الصرف الأجنبي وتحرير الحساب الجاري بهدف تعزيز الإستقرار الإقتصادي واستقرار المستوى العام للأسعار. ولتحقيق هذه الأهداف يتولى البنك المركزي العديد من المهام تتمثل في رسم السياسة النقدية في ليبيا وتنفيذها من خلال استخدام منظومة متكاملة من أدوات السياسة النقدية، وسياسة سعر صرف الدينار المناسبة للإقتصاد الليبي، والإحتفاظ بإحتياطي ليبيا من الذهب والعملات الأجنبية وإدارته.⁽¹⁶⁴⁾

(164) موقع بنك ليبيا المركزي الرسمي، تاريخ مصرف ليبيا المركزي ، تم الإطلاع عليه بتاريخ : 2021/04/10 ،
[/https://cbl.gov.ly](https://cbl.gov.ly)

كما يقوم البنك المركزي بتنظيم الائتمان في الإقتصاد الليبي لتحقيق الإستقرار النقدي والمالي ومتطلبات النمو الإقتصادي الشامل، فضلاً عن إصدار الأوراق النقدية والمصكوكات، ومن جهة أخرى يقوم البنك المركزي بالرقابة على البنوك والإشراف عليها بما يكفل سلامة مراكزها المالية وحماية حقوق المودعين والمساهمين وفق أحكام التشريعات النافذة ، وكذلك الرقابة والإشراف على أي مؤسسة مالية لضمان سلامة مركزها المالي وفق أحكام التشريعات النافذة. إضافةً إلى ذلك فإن البنك المركزي يتولى مهمة تنظيم نظام المدفوعات الوطني وتطويره بما يضمن توفير نظم آمنة وكفؤة للدفع والتسوية. وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل.

المبحث الأول: أنظمة الصرف الرائجة الاستخدام لدى المصارف المركزية

كما عُرف عن نظم الصرف بأنها مجموعة من القواعد والقوانين التي تضبط وتحدد صلاحيات تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف الأجنبي وبالتأثير على سلوك سعر الصرف، ويستخدمها المصرف المركزي في الحفاظ على الإستقرار النقدي داخل الدولة ومن أهم هذه النظم ما يلي :

المطلب الأول: أسعار الصرف الثابتة

بحلول عام 1880م كانت النظم النقدية لمعظم الدول الصناعية في العالم تقوم على الذهب، واستمر هذا القانون حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914م، وعملت هذه القاعدة على ربط قيمة العملة مع وزن معين من الذهب الخالص، بحيث يمكن مبادلة هذه العملة بالذهب أو العكس بسعر رسمي ثابت، وفي ظل هذا النظام تحدد البنوك المركزية أسعار الصرف بالنسبة لعملتها ولا تتركها للتقلب وفقاً لظروف العرض والطلب في السوق الحرة، وتتدخل البنوك المركزية في سوق الصرف الأجنبي بالبيع والشراء حيث تمنع سعر الصرف من الانحراف عن السعر المحدد بأكثر من نسبة معينة في الإتجاهين، وغالباً ما تكون

النسبة في حدود 1% من السعر المحدد. في أغلب الأحوال يكون تثبيت سعر الصرف بياناً خاطئاً لأن السلطات تقوم بضبط العملة وتغييرها عند الحاجة، ومن بين هذين النظامين يوجد درجات مختلفة من الروابط الثابتة ، لأن بعض البلدان تعمل على أساس روابط الزحف.⁽¹⁶⁵⁾

وعندما يكون معدل التضخم عالياً، يؤدي استقرار العملة إلى انخفاض القدرة التنافسية، ولذلك يتم تعديل العملة وفقاً لتغيرات الدولار الأمريكي. أو يمكن لمجموعة من البلدان من تثبيت أسعار صرفها الثنائية في مجالات محددة، مثل النظام النقدي الأوروبي وما يسمى بنظام آلية الصرف الأوروبية.⁽¹⁶⁶⁾

مزايا وعيوب نظام الصرف الثابت:

أولاً : المميزات ⁽¹⁶⁷⁾

1- يساعد الفعاليات الإقتصادية على التخطيط والتسعير وبالتالي يساعد على تطوير الإستثمارات والتجارة الدولية.

2- يوفر نظام سعر الصرف الثابت ثقة معينة في عملة البلد بإعتبار أن هذه العملة ترتبط بعملة معروفة أو بسلة من العملات الأجنبية .

3- يكون السعر مفيداً إذا عرف السعر التوازن لهذه العملة.

4- بالنسبة للبلدان التي تتبع هذا النظام فإنه يؤدي إلى نوع من الانضباط في السياسة الداخلية .

¹⁶⁵) شقيري نوري موسى وآخرون، *المؤسسات المالية المحلية والدولية*، ط1 ، دار المسيرة، الأردن، 2009، ص163 .
⁽¹⁶⁶⁾سياسات أسعار الصرف - سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الثالث والعشرون - نوفمبر/تشرين الثاني 2003 ، الكويت .
⁽¹⁶⁷⁾ سعود العامري، *المالية الدولية*، مرجع سابق ، ص 100.

ثانياً : العيوب (168)

1- إذا كان سعر الصرف الثابت غير قابل للتصديق، فسوف يتأثر بالمضاربة، وبالتالي سوف تكون

عواقبه وخيمة على استقرار العملة وإحتياطيات النقد الأجنبي.

2- يتطلب الحفاظ على سعر الصرف الثابت أن يكون المصرف المركزي على استعداد تام لمواصلة

التدخل في حالة حدوث أي اضطراب في السوق..

3- في نظام الصرف الثابت يجب أن يكون هناك حجم كافٍ من إحتياطيات العملات الأجنبية.

4- أصبح استقرار سعر الصرف غير متوافق مع التدفقات العالية والسريعة لرأس المال الدولي.

أخيراً يمكن القول إن فاعلية السياسة النقدية تتناقص في ظل تطبيق نظام سعر الصرف الثابت..، حيث يكون الهدف الرئيسي للمصرف المركزي هو الحفاظ على ثبات سعر الصرف، حيث إن إنتهاج السلطة النقدية لسياسة نقدية توسعية يؤدي إلى زيادة عرض النقود وانخفاض أسعار الفائدة، مما يترتب عليه زيادة الإنفاق الكلي وارتفاع الأسعار المحلية. وعند بقاء أسعار السلع الأجنبية ثابتة تزداد مشتريات الأفراد من السلع والأصول الأجنبية، كما أن انخفاض أسعار الفائدة المحلية نسبياً عن أسعار الفائدة السائدة في الأسواق الخارجية يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال للخارج، خاصة قصيرة الأجل منها، وتكون محصلة ذلك تدهور وضع ميزان المدفوعات، وفي ظل هذا النظام لسعر الصرف تتدخل السلطة النقدية لمنع تدهور قيمة العملة الوطنية والتي ينتج عنها تزايد العجز في ميزان المدفوعات، وذلك عن طريق زيادة عرض العملات الأجنبية باستخدام ما لديها من أرصدة من النقد الأجنبي. (169)

(168) إبراهيم الكراسنة، *سياسة سعر الصرف*، ملتقى حول: دورة البرمجة المالية والسياسة الإقتصادية الكلية، عمان، 2007.

(169) منال جابر مرسى، *تقييم فاعلية السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف*، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، 2017/10/12، ص 500.

المطلب الثاني: نظام الرقابة على الصرف⁽¹⁷⁰⁾

لجأت كثير من دول العالم نتيجة الحروب العالمية والأزمات الاقتصادية وخاصة فيما بين الحربين الأولى والثانية، وبعد الحرب العالمية الثانية بدأ فرض رقابة مباشرة على الصرف، وفي هذا النظام تتحقق المساواة بين الصادرات والواردات أي بين عرض وطلب الصرف الأجنبي عن طريق تدخل الدولة بتحديد الواردات والرقابة على حركات رؤوس الأموال، لأن التوازن في سوق الصرف لا يتحقق في ظل هذا النظام عن طريق حركات الذهب كما في نظام سعر الصرف الثابت، ولكن عن طريق التدخل المباشر للدولة في ظروف الطلب والعرض. حيث يقوم هذا النظام أساساً على فرض قيود على الصرف الأجنبي، عن طريق الإشراف على طلب وعرض العملات الأجنبية. وبالتالي فإنه في ظل نظام الرقابة على الصرف تحتكر الدولة الحق في امتلاك حصيلة العملات الأجنبية والتصرف فيها، من حيث تحديد مصادرها واستخداماتها وذلك حسب الأولويات المسطرة بغية تحقيق أهداف الخطة. وقد تمارس الدولة سلطتها في الرقابة على الصرف الأجنبي بطرق عدة، على سبيل المثال أن تفرض قيود على الواردات أو تمنع الأفراد من امتلاك النقد الأجنبي أو التعامل به بيعاً أو شراءً، وبالطبع سوف تفرض لكل معاملة السعر الذي يتلاءم مع تحقيق أهدافها، ومن بين الوسائل المعتمدة أيضاً في تطبيق الرقابة، تجميد الأموال الأجنبية ومنع تحويلها، أو تحويل أقساط الديون أو الفوائد وكذلك إصدار شهادات للمصدرين بقيمة السلع المصدرة بالعملة الأجنبية، بحيث يمكنهم بيعها إلى المستوردين الذين يتحصلون على العملة الأجنبية من المصرف المركزي مقابل هذه الشهادات.

وتجدر الإشارة إلى أن الرقابة على الصرف لا تكفي أن تكون نظاماً داخلياً فقط بل لابد من تنسيق دولي في السياسات، وبالتعاون مع صندوق النقد الدولي عن طريق ما يسمى بالرقابة الجماعية والتي تختلف عن

(170) فاطمة الزهراء، الخبازي، **النظام النقدي الدولي**، دار البازوري العلمية، الأردن، 2012، ص 27.

الرقابة الشائبة لكل بلد على حدى ،ويباشر الصندوق مهمة الرقابة عن طريق تقريره النصف سنوي الذي يرصد من خلاله عدد من المؤشرات في البلدان الصناعية الكبرى، وذلك بغية ضمان الإستقرار في أسواق الصرف الأجنبية ومنع الإنحرافات وانتقال الأزمات والتنبؤ بها قبل حدوثها.(171)

المطلب الثالث : أسعار الصرف العائمة

يمكن القول أن سعر الصرف العائم هو السعر الذي لا يستند إلى أي أساس في تحديده، ولكنه يتأثر بتفاعل قوى العرض والطلب بالعملات الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي، فمثلاً إن أي نظام يحتوي على سلسلة من المزايا التي تؤدي إلى إعماده وتقليل فعاليته، ومن مميزات سهولة التطبيق، لأن تنظيمها يتم بشكل آلي في ضبط أسعار الصرف، وتحقيق التكافؤ الحقيقي لأسعار الصرف، بدون أن تتعدى مساحة ارتفاع العملة قيمتها أو تقل عن قيمتها، فهو يتحدد بسبب الظروف الإقتصادية المحركة للأسواق، كما أنه يساعد في وضع البلد في موقعها في التجارة العالمي، وكما يسمح بإعادة التوازن التلقائي لميزان المدفوعات، ولا يتطلب تدخل المصارف المركزية للسيطرة على أسعار الصرف، إنما يحرص دورها على المراقبة للتنسيق بين العرض والطلب، في حين كانت تدخلاتها في النظام الثابت من خلال تراكم الإحتياطيات الدولية، التي أصبح الإحتفاظ بها أمر غير ضروري، والقدر الكبير منها هو عبارة عن نقد أجنبي يتم الإستفادة منه عن طريق الفوائد. ويسمح أيضاً هذا النظام بتتبع سياسات إقتصادية ومالية مستقلة وأكثر مرونة، تمكنها من التأقلم والإستجابة للصدمات ذات المنشأ الداخلي أو الخارجي واستيعاب آثارها، وذلك بحكم ما تراه الحكومات ملائماً، سواء بما يتعلق بالعمالة أو معدلات الفائدة ومقدار النقود، ولا تكون هناك دوافع تتيح

(171) أحمد فريد ، الإقتصاد النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة، 2009 ، مصر، ص (392-393)

للمؤسسات العالمية مثل صندوق النقد الدولي لتقديم توجيهاتها. ويمكن تقسيم نظم أسعار الصرف العائم إلى عدة أنواع سنذكر بعضها فيما يلي: (172)

1- التعويم الموجه (المُدَار): في هذا النظام تحاول السلطات النقدية الحفاظ على سعر صرف مستقر بالرقابة الشديدة أو التحكم في حركات سعر الصرف، بدون الإلتزام بقيمة أو مسار محدد سابقاً، حيث تترك عملية تحديد قيمة العملة رهن تقلبات قوى العرض والطلب فقط، بل إن السلطات النقدية في غالب الأحيان ما تتدخل لدفع المضاربات في أسواق الصرف الأجنبي والتي تؤدي إلى تذبذبات شديدة ومفتعلة في أسعار صرف عملات الإحتياط الرئيسية. (173)

2- التعويم الحر : وهو وضع يسمح من خلاله لقيمة العملة أن تتغير صعوداً أو هبوطاً حسب قوى العرض والطلب ويسمح التعويم للسياسات الاقتصادية الأخرى بالتحرك من قيود سعر الصرف، وبالتالي فإن تعويم العملات يسمح للسلطات بإعداد السياسة الملائمة، ومثل هذا الوضع يدفع بأسعار الصرف ذاتها إلى أن تتكيف مع الأوضاع السائدة لا أن تشكل قيداً. (174)

3- نظام سعر الصرف المختلط: في هذا النظام يكون سعر الصرف ثابتاً ومعموماً أي أنه مزيج من نظام سعر الصرف الثابت ونظام سعر الصرف العائم، وينطبق هذا النظام في مجموعة النظام النقدي الأوروبي، حيث تكون دول المجموعة ثابتة مع بعضها البعض وعائمة أمام البلدان الأخرى خارج المجموعة. (175)

4- التعويم الغير نظيف : ويقصد به تدخل السلطات المالية في سوق الأوراق المالية من خلال البيع أو الشراء بقصد التأثير على العملة المحلية لهذا البلد لتحقيق هدف محدد، ومن ثم يتم بيع

(172) عبد الرزاق بن زاوي، *سعر الصرف الحقيقي التوازني*، مرجع سابق، ص 12 .
(173) محمود عبدالفضيل، *النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية*، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1979، ص 12 .
(174) بسام حجار، *العلاقات الاقتصادية الدولية*، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003 م، الطبعة الأولى، ص 160 .
(175) عبد الرزاق بن زاوي، *سعر الصرف الحقيقي التوازني*، مرجع سابق، ص 13 .

العملة المحلية بهدف زيادة الكمية المعروضة منها، وتقليص قيمتها لأجل تقليص أسعار صادراتها لزيادة الطلب عليها، أو شراء عملتها المحلية لزيادة الطلب عليها، وبالتالي زيادة قيمتها لمنع رؤوس الأموال من الهروب إلى الخارج، وقد يُنتج هذا النظام عن حرب بين السلطات لبعض البلدان، وذلك بإتخاذ تدابير مضادة قد تسبب اضطراب في أسواق النقد الدولية.⁽¹⁷⁶⁾

المبحث الثاني : سياسات الرقابة على الصرف

يتولى المصرف المركزي العديد من السياسات المالية الحكومية التي من شأنها الحفاظ على استقرار السوق والحفاظ على العملة من الإنحيار ومن أهمها سياسة الرقابة على الصرف سنتطرق إليها فيما يلي :

المطلب الأول : مفهوم سياسة الرقابة

هي عملية رقابة حكومية يتم من خلالها تنظيم صفقات الطلب والعرض على العملات الأجنبية، فلا تسمح للعملاء بحرية التعامل فيها، وإنما تضع تدابير تقييدية على ما يحصلون عليه من حقوق أجنبية وما يقومون بدفعه إلى الخارج. وقد ظهر نظام الرقابة على الصرف الأجنبي على نطاق واسع وشكل لم يعهده العالم من قبل، خلال الأزمة الاقتصادية الكبرى 1929-1933م، عندما إنتشر العمل بها في ألمانيا وأمريكا اللاتينية، حين شهد العالم إنحيار قاعدة الذهب الدولية وحدوث إحتلال كبير في المدفوعات الدولية وهذا بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية. وفي هذا النظام تتحقق المساواة بين الصادرات والواردات، ويكون ذلك عن طريق تدخل الدولة بتحديد الواردات والرقابة على حركة رؤوس الأموال فالتوازن في سوق الصرف في ظل نظام الرقابة يتحقق عن طريق الدولة مباشرة في ظروف الطلب والعرض. وفي ظل هذا النظام أيضاً لا تسمح الدولة للمقيمين فيها بحرية بيع وشراء النقد الأجنبي بلا قيد ولا شرط ولكنها تلزم

(176) جميل خالد، أساسيات الإقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 186.

كل من يحصل على عملات أجنبية من الخارج ببيعها للسلطات الرسمية مقابل العملة الوطنية، وعلى كل من يرغب في الحصول على عملات أجنبية لتسوية أي نوع من المدفوعات إلى الخارج أن يطلب من هذه السلطات الترخيص له بذلك.⁽¹⁷⁷⁾

المطلب الثاني : أهداف سياسة الصرف

كان الهدف من الرقابة على الصرف في البداية هو تحقيق استقرار وثبات في أسعار صرف العملات الأجنبية، لكن مع محاولات معظم الدول في إرساء التنمية الاقتصادية من خلال النظام الشامل، توجهت الحكومات والمصارف المركزية إلى إتخاذ نظام الرقابة باعتباره أداة من أدوات السياسة النقدية، تختلف ظروف فرضها باختلاف الهيكل الإقتصادي للدول، ومن أهم أهدافها ما يلي:⁽¹⁷⁸⁾

1- حماية القيمة الخارجية للعملة الوطنية المهددة بالتدهور في الأسواق الخارجية، بإعتبار أن التذبذب في سعر العملة الوطنية يؤثر في حركة الصادرات والواردات وكذلك رؤوس الأموال، مما يدفع السلطات النقدية إلى تثبيت سعر الصرف الرسمي بإتخاذها لإجراءات تخص بيع وشراء العملات الأجنبية، وبالتالي الحيلولة دون المضاربة في العملة الوطنية.

2- حماية الإقتصاد الوطني من إنعكاسات الإقتصاد العالمي، ففي حالة الكساد مثلاً قد تلجأ الدولة إلى التوسيع النقدي، فترتفع الأسعار والدخول، وبالتالي تقل الصادرات وترتفع الواردات، مما يؤدي إلى إختلال ميزان المدفوعات، فتلجأ الدولة إلى فرض نظام الرقابة للرفع من الصادرات والحد من

(177) أبو عبد الله علي، أثر الأسواق المالية الناشئة على استقرار أسعار الصرف في الدول العربية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014، ص 108-111.
(178) إبراهيم محمد الفار، "سعر الصرف بين النظرية والتطبيق"، دار النهضة العربية، القاهرة. 1992. ص 70.

الواردات، وبالتالي إمكانية اتباع سياسة إقتصادية داخلية. وإن هذه الأهداف تعتبر جميعها متداخلة ومتكاملة، وتسعى إلى تحقيقها خاصة البلدان النامية من خلال تقنيات وأساليب محددة. (179)

3- الحد من الواردات لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وتشجيع الصادرات من السلع والخدمات، عوضاً لأن تلجأ إلى تخفيض سعر الصرف للعملة الوطنية أو إتخاذ تدابير تقلصية.

4- حماية الصناعة من المنافسة الأجنبية، وترقيتها من خلال الإمتناع مثلاً عن بيع العملات الأجنبية من أجل شراء سلع منافسة لتلك المنتجة محلياً أو بيعها بسعر صرف مرتفع عن السعر العادي.

5- منع نزوح رؤوس الأموال إلى الخارج، عن طريق إتخاذ إجراءات قانونية وتنظيمية تُقيد وتمنع تهريب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج وتوجه إستثمارات النقد الأجنبي في المشروعات ذات الأولوية والمتضمنة في خطط التنمية الإقتصادية. (180)

المطلب الثالث: تقنيات الرقابة على الصرف

تختلف أساليب وتقنيات نظام الرقابة على الصرف باختلاف الوضعية الإقتصادية والإجتماعية للبلدان المتبعة لهذا النظام، وتباين درجة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، إلا أن جميعها يسعى لتحقيق نفس النتيجة، ويمكن سرد أهمها على النحو التالي: (181)

1- **إتفاقيات المقايضة :** تقوم بعض البلدان بإستبدال سلعها مقابل سلع معادلة لبلدان أخرى، دون أن ينتج عن ذلك أي حركة نقدية، وهذا النوع من الإتفاقيات هو طبع علاقات الدول الإشتراكية وهكذا هي الدول النامية.

(179) إبراهيم محمد الفار، مرجع سابق، ص 70.

(180) إبراهيم محمد الفار، **سعر الصرف بين النظرية والتطبيق**، دار النهضة العربية، مصر، 1992، ص 70.

(181) منصف مزار، **اشكالية سعر الصرف في الجزائر**، الترخيف أو سعر الصرف المتعدد، **مجلة معهد العلوم الإقتصادية**، جامعة الجزائر، العدد 05، (1994-1995)، ص 62.

- 2- **نظام سعر الصرف الموحد** : يتم تحديد سعر الصرف الإداري الرسمي كل يوم، ويتم تطبيق سعر صرف موحد لجميع معاملات العملات الأجنبية ، والتي تحددها السلطة النقدية بناءً على أساس السعر الحقيقي، ولكن بالزيادة لأجل تحفيز الصادرات وتدفق النقد الأجنبي وتقليل الواردات.
- 3- **إتفاقيات القائمة** : قد تتفق بلدان في إطار المبادلات التجارية الثنائية على منع وضع قائمة من السلع، التي يمكن إستيرادها من خلال الإلتزام بتقديم ترخيص الإستيراد فيما يخص المنتجات التي تم الإتفاق عليها.
- 4- **سعر الصرف المتعدد** : تعتمد الكثير من البلدان المتطورة على سعر الصرف المتعدد، بهدف تخفيف وقوع التقلبات الحادة في أسعار المواد الأولية على الإقتصاد المحلي وتعديل ميزان المدفوعات، من خلال توجيه التجارة الخارجية، ويقوم هذا النظام على أساس تحديد سلسلة من أسعار صرف العملة الوطنية بالنسبة لكل عملة أجنبية بغرض شراء وبيع السلع المتنوعة بأسعار مختلفة من أطرف عديدة من المستهلكين والمنتجين حسب أهمية كل سلعة في الإقتصاد المحلي.(182)
- 5- **إتفاقيات الدفع** : ويقصد بها الإتفاق بين بلدين على تخصيص قروض ثنائية لمدة معينة وعلى أساس سعر صرف محدد وثابت، هدفها تمويل التبادلات المختلفة، وينطوي على ترتيب كيفية تسوية الحقوق والإلتزامات المالية بين البلدين، ومن ثم تهيمن على بنودها مسائل مثل تحديد عملة التداول، وكيفية تسوية الإلتزامات، أي عن طريق فتح حساب للعملات الوطنية أو الدولية.(183)
- 6- **إتفاقيات المقاصة** : من خلال هذه الإتفاقيات، يجمع صندوق التسوية مدفوعات مستورد معين ويدفع مستحقات المصدر، وهناك تقنيات أخرى متعددة جربتها بعض من الدول الأخرى دون

(182) منصف مصار، اشكالية سعر الصرف في الجزائر التخفيض أو سعر الصرف المتعدد ،مرجع سابق، ص62.
(183) خالد أحمد على محمود، التجارة الدولية بين الحماية والتحرير والنظرية الحديثة وأثارها في الفكر ،دار الفكر الجامعي، 2019 ، ص 22 .

غيرها، إلا أننا ركزنا على التقنيات الأكثر شيوعاً، علماً بأنها تسعى جميعها إلى تحقيق نفس الأهداف المذكورة. (184)

المبحث الثالث : التجارب العالمية بخصوص إنهيار سعر الصرف

لقد شهدت الأسواق العالمية تدهور كثير من الدول حول العالم التي كانت من أبرزها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية والذي انعكس سلباً على تدهور قيمة العملة المحلية وبالتالي كانت آثاره السلبية على قطاع الإنتاج والأسعار وعادة ما تحدث الأزمات المالية بصورة مفاجئة نتيجة لأزمة ثقة في النظام المالي مسببها الرئيسي تدفق رؤوس أموال ضخمة للداخل يرافقها توسع مفرط وسريع في الإقراض دون التأكد من الملائمة الائتمانية للمقترضين وعندها يحدث انخفاض إسمي في قيمة العملة المحلية إزاء العملات القيادية حتي يصبح سعر الصرف الحقيقي أقرب إلى سعر العملة المنخفضة ،مؤدياً ذلك إلى حدوث موجة من التدفقات الرأسمالية للخارج. (185)

شهد الإقتصاد الدولي سلسلة من الأزمات المالية حول العالم التي أثرت على الإقتصاد العالمي خلال فترة الكساد الكبير (1929-1933)، وذلك لأن أسبابها كانت مرتبطة بالظروف العالمية السائدة بعد الحرب العالمية الأولى، وحدثت أزمة مالية أخرى في يوم الإثنين الموافق (19 أكتوبر 1987) أطلق عليها يوم الإثنين الأسود لإنهيار بورصة نيويورك عندما إنهارت البورصات العالمية، وخسرت قيمة ضخمة في وقت قصير جداً للغاية. (186)

(184) فؤاد مرسي، *ميزانية النقد الأجنبي والتمويل الخارجي للتنمية*: مع دراسة خاصة عن الجمهورية العربية المتحدة، دار المعارف ، 2009 ، ص46.

(185) *مجلة الراي* – العدد AD.13545 – 1/أغسطس/2016 ، تاريخ الإطلاع 2021/05/13 .

(186) تقى الحسين عرفات ، *التمويل الدولي* ، دار مجذلاي للنشر ، عمان ، 1999 ، ص2000.

لقد أجريت دراسات دولية معمقة شملت (102) أزمة إقتصادية لـ(20) دولة خلال الثلاثين عام المنصرمة أُستخدمت مؤشراً مزدوجاً من درجة انخفاض قيمة العملة ونسبة الخسارة في الإحتياطيات ،لقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الدول الأكثر تعرضاً للأزمات المالية هي تلك الدول التي شهدت تحرير الأسواق المالية، والأزمات المصرفية ، وأزمات العملة المحلية ، ومشاكل ميزان المدفوعات.(187)

أدى إغيار بورصة نيويورك إلى خسائر عالية جداً في إحتياطي الشركات الكبرى في البلدان المتورطة في الأزمة بسبب الانخفاض القوي في حافظة الأوراق المالية والتحول إلى السندات، مما أدى إلى إنكماش في إنتاجها وإستثماراتها مما يعني ضياع جزء كبير من المدخرات المحلية التي كان يحتفظ به الأفراد والشركات ،وتعرضت أيضاً بعض من المصارف الدائنة إلى أزمة إفلاس جراء فقدان القدرة على تسديد إلتزامات العملاء.(188)

ومن الطبيعي أن يقود كل ذلك إلى حدوث بطالة خاصة في القطاع المصرفي والشركات الكبيرة ثم إن في انخفاض قيمة الدولار أثرأ على قيمة الأصول النقدية التي كانت بحوزة الدول النفطية إبان فترة الفورة النفطية في البنوك الأمريكية والأوربية وبذلك إتسع نطاق الأزمة ليشمل أطراف عدة في الإقتصاد العالمي .

ظهرت أزمة العملة في التسعينات في سنة (1994) وصولاً إلى (1998) فضرب كلاً من المكسيك وتشيلي ودول شرق أسيا ،ونظراً لتأثير أسعار الصرف الرسمية، وسهولة انتشارها إلى البلدان الأخرى، وإنعدام الثقة الذي تسبب فيه النظام النقدي الحالي، فقد أثارت هذه الأزمات إهتماماً كبيراً، وقد شهدت دول جنوب شرق أسيا أزمة بدأت عند حدوث انخفاض حاد في (Bhat) وهي العملة الوطنية لتايلندا وبعد

(187) فادي حسن عقيلان، إدارة الأزمات والكوارث الطبيعية والغير طبيعية ، 2015 ، دار المعنز للنشر ، ص 220.

(188) دار الأهرام ، المجلدات 1634-1638 ،مجلة الأهرام الإقتصادي ، 2009 ، ص 80 .

فترة طويلة من الإعتماد على نظام سعر الصرف الثابت والتي حفزت الإقتراض الخارجي وعرضت قطاع الأعمال والمال إلى المخاطر حيث فشلت السلطات النقدية في كبح جماح التضخم.⁽¹⁸⁹⁾

المبحث الرابع: الواقع الليبي ودور مصرف ليبيا المركزي في تسيير سوق الصرف الأجنبي

بسبب تدهور الأوضاع الإقتصادية وانخفاض الإحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي، تراجعت قيمة العملة الصعبة للبنك المركزي، وظهر بما يسمّى بالسوق السوداء أو السوق الموازية وهي التي أدت إلى تفاقم الأزمة خاصة في ظل إستغلال التجار للموقف وعرض الأسعار للعملات بأسعار مرتفعة للغاية مقارنة بأسعار المصرف المركزي، وبالتالي فإن الموردون يضطرون إلى الشراء من هذه الأسواق لأن المصرف المركزي لم تعد لديه القدرة على توفير العملة الصعبة لهم وهذا ما سبب في إزدهار السوق الموازية في الإقتصاد الليبي وإزدادت الأوضاع سوءاً.⁽¹⁹⁰⁾

تعد السوق الموازية من أكبر المخاطر التي تهدد استقرار الدينار الليبي، ولم يضع مصرف ليبيا المركزي خطه مدروسة لمعالجة الأوضاع الحالية حيث تقف السلطات النقدية المتمثلة في مصرف ليبيا المركزي عاجزة أمام أزمة الدينار الليبي وما لها من تأثير إقتصادي وإجتماعي على حد سواء ويعود ذلك إلى حذرهما الشديد من نفاذ الإحتياطي من العملة الصعبة، وفي ظرف سياسي وإقتصادي وأمني صعب ومنغلق أدى إلى أنتعاش تجارة العملة في السوق الموازية بشكل كبير جداً، وهذا يدل على أن مصرف ليبيا المركزي لم يقيم بسياسات رشيدة للمحافظة على العملة، بل فتح الباب على مصرعيه أمام الشركات الوهمية للحصول على الدولار بالأسعار الرسمية ومن ثم يتم بيعه في السوق الموازية مما أدى إلى انخفاض القوة الشرائية للدينار الليبي الذي وصل لمستويات متدنية جداً لم يصلها منذ 60 عاماً حيث بلغ سعر صرف الدولار الأمريكي إلى 10

189() *مجلة الراي* – العدد AD.13545 – 1/أغسطس/2016 .
أحمد الخميسي ، السوق السوداء تستحوذ على النقد الأجنبي في ليبيا ، *مجلة العربي الجديد* ، 2015 . (190)

دينارات ليبية. وعلى الرغم من كبر حجم الأزمة في ليبيا وتفاقمها إلا أن النفوس الضعيفة لم تتوقف بل زادت معدلات السرقة والتزوير والإحتلاس في الكثير من الأعمال، وهناك بعض الأعمال التي يتهم بها المصرف المركزي نفسه، لعل أهمها الإعتمادات المستندية والتحويلات التي تم منحها من قبل المصرف المركزي للقطاع الخاص والتي تقدر منذ بداية عام 2016 وحتى نهايته حوالي 4.5 مليار دولار، وهذه المبالغ الكبيرة التي تسربت من المصرف المركزي للخارج عادت إلى ليبيا ولكنها ذهبت إلى السوق الموازية (السوق السوداء) بأضعاف سعرها الأصلي، مما تسبب في تدهور قيمة العملة المحلية أمام العملات الأخرى، وهذه العوامل كانت من أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور السوق الموازي في الإقتصاد الليبي.⁽¹⁹¹⁾

المطلب الأول: الأسباب التي أدت إلى ظهور السوق الموازي في الإقتصاد الليبي

أولاً : زيادة حجم الائتمان الممنوح من المصارف الليبية

الائتمان المصرفي والذي يكون في صورة قروض وتسهيلات نقدية والغير نقدية التي يتم منحها للأفراد والجهات الاعتبارية العامة والخاصة مقابل توفير ضمانات كافية وتعهد المقترض بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات والمصاريف المستحقة عليها دفعة واحدة أو على أقساط في تاريخ استحقاقها. حيث ساهمت زيادة حجم الائتمان المصرفي في ليبيا خلال السنوات الأخيرة إلى زيادة معدلات سعر الصرف في السوق الموازي وذلك بسبب أن المبالغ الممنوحة للمواطنين والشركات لم تنفق في مجالات التنمية، بل تم إكتنازها أو إنفاقها في مشاريع خفية أخرى وبالتالي فإن هذه المبالغ النقدية الكبيرة الممنوحة إلى المواطنين ساهمت في رفع حجم المعروض النقدي وهذه السيولة الزائدة في الإقتصاد الليبي التي خلفها الإفراط في منح

(191) أحمد الخميسي، السوق السوداء تستحوذ على النقد الأجنبي في ليبيا، *مجلة العربي الجديد*، 2015، تاريخ الإطلاع 12/08/2021

الإئتمان من قبل المصارف التجارية من دون سياسات مناسبة ورؤية إستراتيجية سببت مشاكل في الإقتصاد الليبي، وفي الواقع يمكن القول بأن القروض والتسهيلات كانت سبباً كبيراً في ارتفاع معدلات الأسعار ، حيث إن الزيادة في النقود تتوقف على الإستعمالات التي توجه إليها .⁽¹⁹²⁾

ثانياً :انقسام السلطة النقدية وطباعة العملة المحلية

انقسام السلطة النقدية (المصرف المركزي) في ليبيا إلى شطرين وعملية طباعة 4 مليار دينار من العملة المحلية التي صدرت من المصرف المركزي في مدينة البيضاء شرق ليبيا للتغلب على مشكلة السيولة بالمصارف التجارية، مع وجود 24 مليار دينار من العملة الليبية خارج الجهاز المصرفي ساهم في نمو حجم الكتلة النقدية في الإقتصاد الليبي وتدهور قيمة الدينار الليبي. حيث رفض محللون إقتصاديون ربط المصرف المركزي بين قيمة الأربعة مليارات دينار المطبوعة في شركة روسية وبين رصيد الذهب، حيث أن العالم تخلص عن ربط طباعة العملة بالذهب منذ عام 1970 ،وبالتالي فإن ما طرحه مصرف ليبيا المركزي في البيضاء قد ساهم في ارتفاع أسعار السلع الشحيحة بالأسواق وزاد من معدل التضخم.⁽¹⁹³⁾

ثالثاً : عدم إستقلالية المصرف المركزي :

تنقسم إستقلالية المصرف المركزي هنا إلى شقين مهمين هما :⁽¹⁹⁴⁾

(192) بنك ليبيا المركزي ، قسم البحوث والدراسات ، *السياسة الإنتمانية والإئتمان المصرفي في ليبيا* ، 2016 ، تاريخ الإطلاع 2020/09/28

<https://cbl.gov.ly/%d8%a8%d8%ad%d9%88%d8%ab-%d9%88%d8%af%d8%b1%d8%a7%d8%b3%d8%a7%d8%aa>

(193) *مجلة العربي الجديد* ، السوق السوداء تستحوذ على النقد الأجنبي في ليبيا، مرجع سابق .

(194) *صحيفة أخبار ليبيا* ، علاقة إستقلالية مصرف ليبيا المركزي بانخفاض الدينار ، 2019 ، تاريخ الإطلاع عليه ،29/09/2020، <https://www.libyaakhbar.com/business-news/513607.html> .

● الشق الأول : يتحدث هذا الشق عن إستقلالية السلطة النقدية عن الدولة من خلال

إدارة الأموال والنقد وموائمة السياسة النقدية مع السياسة الإقتصادية بعيداً عن التجاذبات السياسية.

● الشق الثاني : هو التدخلات الخارجية من دول ومنظمات دولية تفرض أجنداتها

وإملاءاتها من أجل زيادة مديونية الإقتصاد الليبي وتكيله بقيود لكي يتمشى مع رغبات هذه الدول والمنظمات.

رابعاً: فشل السياسة المالية وعجز السياسة النقدية :

تعتبر السياسات المالية والنقدية من أهم أدوات السياسة الإقتصادية وذلك لدورها في ضبط الأوضاع المالية العامة والمحافظة على الإستقرار النقدي وتحقيق معدلات مُرضية من النمو الإقتصادي، وغالباً ما يكون النقاش حول أدوات السياسات غامضاً لأن للحكومات قدرة محدودة على تطبيق سياسة مستقلة عن باقي السياسات. على سبيل المثال في ظل نظام سعر صرف ثابت، قد يكون سعر الصرف المعتمد من قبل الحكومة غير قابل للإستدامة، نظراً للسياستين المالية والنقدية المعتمدتين. حيث ينطبق هذا الأمر بشكل خاص على الأسواق الرأسمالية الحرة، ولقد كان الوضع الإقتصادي في ليبيا يشير إلى فشل واضح في السياسات المالية وعجز كبير في السياسات النقدية في حلحلة الأزمات التي تعصف بالإقتصاد الليبي كما أنه لا يوجد تنسيق بين السياستين وتبعية السياسة النقدية للسياسة المالية. حيث أن السياسة المالية في ليبيا لا تتحمل مسؤولية انخفاض وتدني الإيرادات النفطية في الميزانية العامة ولكنها تتحمل مسؤولية انخفاض الإيرادات الغير نفطية الأخرى ومن أهمها الضرائب والرسوم الجمركية من جهة وعدم ترشيد الإنفاق العام من جهة أخرى، وبالتالي فإنها تتحمل جزء من المسؤولية عن العجز المالي في الميزانية. وإستثناء الفساد في

القطاع العام وانتشار ظاهرة التهرب الضريبي وتقاعس الجهات العامة عن دفع المستحقات إضافة إلى الفشل في التخطيط الإستراتيجي. (195)

ومن خلال زيادة تدهور الأوضاع السياسية التي بدورها ساهمت في تأزيم الوضع الإقتصادي في ليبيا ومن خلال زيادة عملية الإحتذاب بين الجماعات المتأسلمة وتحكمها في مفاصل الدولة السياسية منها والإقتصادية ووجود أغلبية دولية مكنتها من فعل ما تريد دون حسيب أو رقيب وهذا أمر من الأمور التي أدت إلى إهتيار الدينار مقابل العملات الأجنبية بمختلف أنواعها مثلاً (الدولار، اليورو، الباوند، الليرة التركية، الدينار التونسي، الجنية المصري). (196)

ولقد شهدت العاصمة الليبية طرابلس العديد من الحروب بعد عام (2011م) ولكن حرب سنة (2014م) كانت الأعنف على الإقتصاد الليبي، وكانت الإشارة والقفزة النوعية لبداية انخفاض قيمة الدينار الليبي ليسجل العديد من الانخفاضات والأسعار المتدنية مقابل سعر صرف العملات الأجنبية المختلفة، وسنقوم فيما يلي بالتوضيح عن طريق رسم مجموعة من الجداول والرسم البياني الذي يبين الانخفاضات المتتالية للدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية التي كانت فيها السلطات النقدية تأخذ موقف المتفرج أمام هذا الارتفاع المتصاعد للعملات الأجنبية والهبوط المخيف للدينار الليبي دون التحرك بأي سياسة كانت تقلل على الأقل من تلك الانخفاضات المتكررة، وفيما يلي مجموعة من البيانات والأشكال التي توضح الارتفاع المتكرر للعملات الأجنبية والهبوط للعملة المحلية (الدينار الليبي): (197)

(198) أيمن حمافي، إبراهيم نصر اليماني، عبير فرحات، محاضرات في الإقتصاد التطبيقي كلية التجارة ، جامعة عين شمس، 2007 ، ص 36 .

(196) صحيفة رويترز ، الدينار الليبي يتعرض لضغوط مع تفاقم الفوضى وأزمة الميزانية، 2014 ، تاريخ الإطلاع 2020/09/29 <https://www.reuters.com/article/idARAL6N0OK3QI20140603>

197) (صحيفة أخبار ليبيا – مرجع سابق .

(جدول 2) يوضح ارتفاع وانخفاض الدينار الليبي مقابل بعض العملات الأجنبية خلال الـ 9 سنوات السابقة:

العملة السنة	الدولار الأمريكي \$ (USD)	اليورو الأوروبي € (Euro)	الجنية الإسترليني £ (GBP)
2013	1.254	1.664	2.065
2014	1.800	2.210	2.780
2015	1.600	2.820	3.940
2016	4.270	4.700	5.100
2017	9.150	10.793	12.286
2018	5.290	6.22	6.850
2019	4.420	5.010	5.540
2020	6.03	6.45	7.40
2021	5.13	6.09	7.10

المصدر: إعداد الباحث بالإستناد إلى أسعار الصرف في السوق الموازي.

ملاحظة: علماً بأن سعر الصرف كان ثابتاً بالنسبة لمصرف ليبيا المركزي ويساوي (1.25 د.ل.)

مقابل كل 1 دولار أمريكي، إلى أن تم تعديله من قبل مصرف ليبيا المركزي في "ديسمبر 2020" ليصبح

سعر صرف الدولار الأمريكي الواحد (4.48 دينار ليبي).

لقد تم استخدام العملات التي في الجدول السابق كعينة وذلك لكثرة استخدامها في الإقتصاد الليبي

كسلطات نقدية وشركات حكومية وقطاع خاص والأفراد، ومن خلال رؤية الجدول الذي يتبين لنا عدم

استقرار الدينار وكمية الانخفاضات الهائلة التي تعرض لها الدينار الليبي بسبب التقلبات الاقتصادية والحروب الداخلية التي تعرضت لها المدن الليبية خلال الفترة (2013-2021).

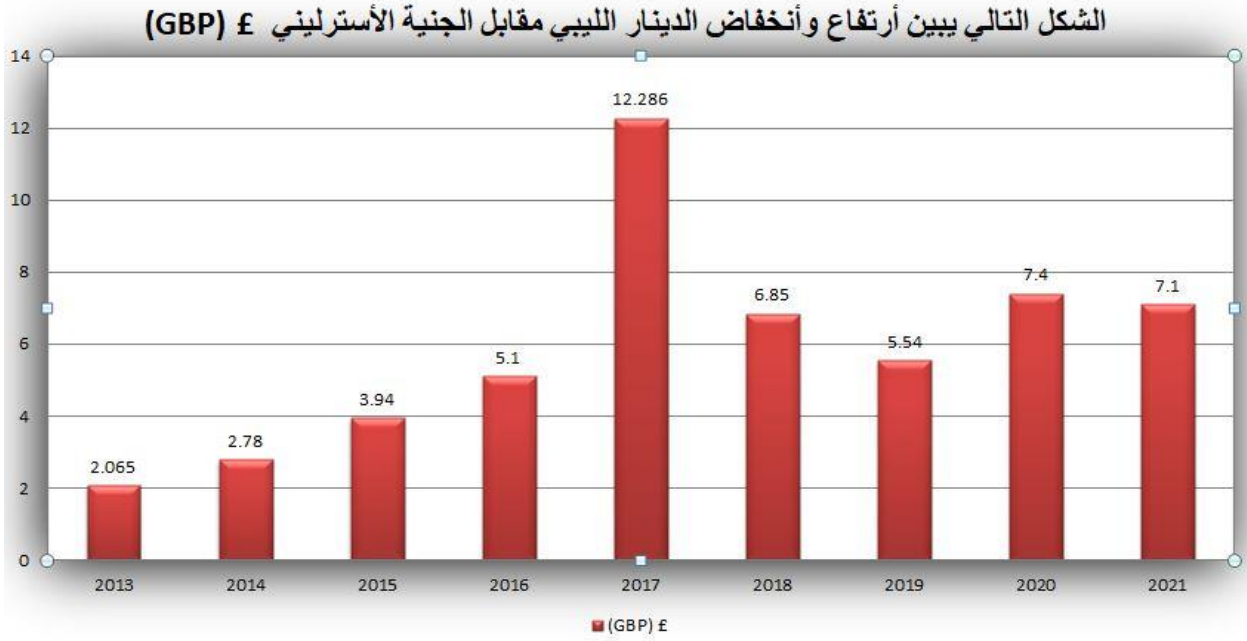
وسنقوم بتوضيح الانخفاضات المتتالية التي تعرض لها الدينار الليبي مقابل بعض العملات الأجنبية الشائعة خلال السنوات السابقة عن طريق الرسم البياني وتوضيح أسبابها بشكل أكثر وضوحاً :



المصدر: أُعد من قبل الباحث بالإستناد إلى الجدول رقم (2) (شكل 6)



المصدر: أُعد من قبل الباحث بالإستناد إلى الجدول رقم (2) (شكل 7)



المصدر: أُعد من قبل الباحث بالإستناد إلى الجدول رقم (2) (شكل 8)

يمكن ملاحظة العديد من الارتفاعات والانخفاضات التي تعرض لها الدينار الليبي من خلال الجدول السابق ومن خلال الرسم البياني أيضاً، ويمكننا القول أن مصرف ليبيا المركزي عجز في فترات عديدة عن استخدام أي نوع من أنواع السياسات أو السبل التي يمكن عن طريقها تحسين قيمة الدينار، وأفسح المجال أمام أجسام غريبة وهو السوق الموازي لكي يتلاعب بقيمة الدينار دون أي رادع لهم، وما زاد حدة الإنهيار أيضاً هو حالة الانقسام التي طغت على الساحة طيلة سنوات الدراسة مما أدى إلى الارتفاع الهيب في سعر الصرف والإنهيار الكبير في قيمة الدينار، مما أثر على الأحوال المعيشية للمواطنين وعلى الإقتصاد الليبي بشكل عام.

المطلب الثاني : الأسباب الرئيسية التي أدت إلى انخفاض الدينار الليبي بشكل متكرر

1- إقتصاد (ريعي) هش: يُعرف الإقتصاد الريعي بأنه إعتقاد الدولة في إقتصادها على مصدر طبيعي

واحد مستخرج من الأرض، فيصبح إقتصادها معتمد على التبادل التجاري، الذي يظهر عن طريقه مجتمع إستهلاكي مرتبط بالإستيراد، حيث يعتمد الإقتصاد الليبي على مصدر واحد للدخل (النفط) وهذا من أهم الأسباب التي ساعدت في إختيار الدينار الليبي، حيث إن ميزانية ليبيا تعتمد على ما نسبته 95% من إيرادات النفط. (198)

2- الإقفال التعسفي للموانئ النفطية : إن الإقفال التعسفي المتكرر للموانئ النفطية الذي تكرر منذ

سنة 2013 كان بمثابة رصاصة في رأس الإقتصاد الليبي ، وتقدر خسائر البلاد نتيجة الإنقطاع التعسفي لإنتاج النفط وصادراته من 2013 إلى 2020 بما يتجاوز عن 180 مليار دولار، وكما انخفضت أيضاً عائدات النفط الليبي بشكل غير مسبوق من (53.2 مليار دولار) عام 2012م، إلى ما يقارب من الصفر في العام 2020م.

3- الحرب على العاصمة طرابلس : على الرغم مما سبق ذكره وما يعيشه الإقتصاد الليبي من عدم

استقرار إلى حد ما، إلا أن الحرب التي شهدتها العاصمة خلال فترة الدراسة ذات آثار سلبية على بلد ذي نظام مركزي إذ تتمركز المؤسسات والإدارات والشركات الفاعلة في العاصمة طرابلس، وهذا ما أثر سلباً على النشاط الإقتصادي والخدمي في جميع ربوع ليبيا، فقد أسهمت هذه الحروب في انخفاضات وتقلبات متكررة لسعر الصرف. (199)

4- تفشي الفساد المالي والإداري : تعد ظاهرة الفساد المالي والإداري آفة مجتمعية انتشرت عبر

العصور، وفي جميع المجتمعات الغنية منها والفقيرة، وانتشارها في مؤسسات الدولة ومنظماتها من

(198) الصديق عمر الكبير ، محافظ بنك ليبيا المركزي ، **جلسة إحاطة 6 أكتوبر 2020م**، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2021/09/21

https://www.youtube.com/watch?v=7_cWEnxf4VM&t=1906s

(199) الصديق عمر الكبير ، محافظ بنك ليبيا المركزي ، مرجع سابق .

أشد المعوقات في وجه التعافي الإقتصادي ،حيث أنها تظهر في إستغلال السلطة لأغراض خاصة سواء في تجارة الوظائف أو الإبتزاز أو المحسوبية أو إهدار المال العام أو التلاعب به سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ،وكل هذا الفساد تعرض له الإقتصاد الليبي في فترة الدراسة.

5- الانقسام السياسي داخل الحكومة الليبية : إن الانقسام السياسي والمؤسسي داخل ليبيا وداخل المؤسسات المالية خاصة أدى إلى إختيارات إقتصادية وخدمية حادة في تلك الفترة ويعد هذا الانقسام من أكثر الأسباب أهمية في انخفاض أسعار الصرف.

6- أداء حكومي ضعيف جداً :ضعف الحكومة والأداء الحكومي الذي أدى إلى نتائج سلبية حيث إن الحكومات المتتالية خلال مدة الدراسة لم تكن بالمستوى المطلوب، وكان على الجهات المسؤولة التركيز على بناء المؤسسات الإقتصادية وتسييرها بالشكل المطلوب، وخاصة في تلك الظروف الصعبة التي مرت بها ليبيا .

7- إنهار أسعار النفط العالمية :يحتل قطاع المحروقات أهمية كبرى في الإقتصاد الليبي بإعتباره مورد إستراتيجي يحقق عوائد مالية ضخمة للخرينة العمومية، وهو المحرك الأساسي للإقتصاد الوطني ومصدر للعملة الصعبة وبالتالي يمثل قطاع المحروقات المصدر الفعال الذي تعتمد عليه التنمية في مجالاتها، فقد أثرت أزمة البترول العالمية وبما رافقها من إنخفاض أسعار المحروقات في الأسواق الدولية التي صاحبها انخفاض كبير في إيرادات العملة الصعبة على سوق الصرف الليبي، فكل المؤشرات الإقتصادية أظهرت بداية عجز الميزانية العامة للدولة، ولذلك فإن مسألة الإستغلال العقلاني والرشيد لهذا المورد يعتبر أكثر من ضرورة حتمية، كما أن البحث عن بدائل للمحروقات تعتبر

مسألة مصيرية للدولة الليبية باعتبارها تمتلك كل المقومات المادية والطبيعية والبشرية التي تساعدنا في تحقيق النجاح والانتقال من الإقتصاد الريعي إلى الإقتصاد المنتج.⁽²⁰⁰⁾

8- جائحة كورونا (COVID-19) : يعيش العالم اليوم تبعات انتشار وباء فيروس كورونا الذي

هتك بالعديد من القطاعات ،حيث سبب صدمة كبيرة للإقتصاد العالمي ،والذي أدى إلى تحول معدلات النمو إلى معدلات سالبة ،حيث أن هذه الأزمة ليست الصدمة الوحيدة التي يشهدها العالم، فهناك الأزمة النفطية في سنة 1973 ،وأزمة الرهن العقاري (2007-2008) ، تسونامي تايلاند وزلزال اليابان 2011 ،وأيضاً أزمة الديون السيادية الأوروبية 2009 ، بالإضافة إلى عدة أزمات أخرى التي أثرت على الإقتصادات العالمية، ولكن كل هذه الأزمات كان لها نطاق جغرافي محدد، لكن فيروس كورونا الجديد تمكن من الانتشار في جميع أنحاء العالم وكان له تأثير إقتصادي على جميع الإقتصادات في العالم.⁽²⁰¹⁾

ومن خلال المعلومات التي تم ذكرها في ما سبق وأهم العوامل والأسباب التي أدت إلى انخفاض الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية ،ومن خلال هذه المعلومات والبيانات التي تم ذكرها سوف نحاول أن نقترح بعض التوصيات التي من شأنها أن تسهم في علاج هذه المشاكل والحد منها.

(200) الصديق عمر الكبير ، محافظ بنك ليبيا المركزي ،مرجع سابق .
(201) الصديق عمر الكبير ،محافظ بنك ليبيا المركزي ،جلسة إحاطة 6 أكتوبر 2020م.

الخاتمة

إن المصرف المركزي هو هيئة نقدية حكومية تهيمن على النظام النقدي والمصرفي للبلد، حيث يقع على مسؤوليته إصدار العملة، ويعمل كوكيل مالي للدولة ويراقب الأجهزة المصرفية الأخرى، ويتم عن طريقة أيضاً مراقبة عملية الائتمان لتدعيم النمو الإقتصادي، وهو المسؤول على الإستقرار النقدي للدولة من خلال قدرته في التحكم بتوفير الكميات النقدية الكفيلة بخلق حالة الإستقرار والتوازن بين حاجات النشاط الإقتصادي واستقرار السياسة النقدية للبلد، حيث أن الحفاظ على الإستقرار النقدي من أهم العوامل التي تؤثر على النشاط الإقتصادي. ويعرف سعر الصرف بأنه سعر عملة مقومة بعملة أخرى كعنصر مهم في إقتصاديات البلدان لما له من تأثير على مستوى النشاط الإقتصادي من نواحٍ كثيرة، ويعرف سعر الصرف أيضاً على أنه أهم المتغيرات الإقتصادية التي تؤثر على فعالية التجارة الخارجية بشكل خاص، وهذا ما يعطيه القدرة في المساهمة على تحقيق التوازن الإقتصاد الكلي، فهو أداة ربط بين الإقتصاد المحلي وباقي إقتصاديات العالم، كما أنه يلعب دوراً كبيراً في قدرة الإقتصاد التنافسية، حيث تزداد أهميته في أن التقلبات التي تمسه قد تؤدي إلى إختيار الإقتصاد ككل من خلال علاقته المباشرة وغير المباشرة بالمتغيرات الإقتصادية الكلية. ويعتبر سوق الصرف عن السوق الذي تنفذ فيه عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية ولا يوجد مكان محدد لهذه الأسواق، ففي العادة تتم العمليات بين البنوك بواسطة أجهزة تداول إلكترونية أو معلوماتية مرتبطة فيما بينهما عن طريق شبكات إتصال أو أقمار صناعية يتم إنشاؤها من قبل شركات الخدمات المالية وتعمل على مدار 24 ساعة وهذا نتيجة إختلاف التوقيت في هذه الأسواق، سوق الصرف الأجنبي هو الوسيلة التي يمكن من خلالها شراء وبيع العملات الأجنبية المختلفة، أي أنه هو السوق الذي يتم فيه التلاقي بين عرض النقد الأجنبي طلباً للعملة الوطنية، والطلب على النقد الأجنبي عرضاً للعملات الوطنية .

النتائج والتوصيات :

أولاً : النتائج

قام هذا البحث بدراسة (دور مصرف ليبيا المركزي في الحفاظ على استقرار أسعار الصرف الأجنبي) من حيث الإطار النظري المفترض له ومن حيث البيانات المتوفرة عن سعر صرف الدينار الليبي خلال سنوات الدراسة .

وتتلخص أهم الإستنتاجات التي توصل إليها الباحث من خلال البيانات والمعلومات المتحصل عليها عن سعر صرف الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية ابتداءً من سنة (2013) في ما يلي :

1- عجز مصرف ليبيا المركزي في السنوات الأولى من الدراسة عن استخدام أي نوع من أنواع السياسات والسبل المصرفية التي يمكن عن طريقها أن تُحسن قيمة الدينار، وأفسح المجال أمام أجسام غريبة لكي تتلاعب بقيمة الدينار دون أي رادع (السوق الموازي).

2- زيادة حجم الإئتمان الممنوح من قبل المصارف الليبية وانقسام السلطة النقدية وطباعة العملة المحلية وزيادة عرض النقود دون سحب الفئات السابقة للعملة وحالات السرقة والتزوير والإختلاس وسوء إدارة مصرف ليبيا المركزي للأزمة من خلال عجزه عن تقليل حجم الأزمة .

3- وقف المصرف المركزي موقف المتفرج ولم يستخدم صلاحياته التي خوله إياها القانون واستقلالته الداخلية والخارجية وتحييده عن الصراعات السياسية الموجودة في الساحة الليبية .

4- حالة الانقسام التي طغت على الساحة الليبية طيلة الـ7 سنوات الأولى من الدراسة هي التي ساعدت أو أدت إلى الارتفاع الرهيب في سعر الصرف والإنهيار الكبير في قيمة الدينار الليبي، وهذا الأمر الذي أثر على الحالة المعيشية على المواطن.

5- الحروب المتكررة التي تعرضت لها العاصمة طرابلس، بحكم أن ليبيا دولة مركزية ومركزها طرابلس، حيث إن الحروب الدائرة جعلت الظروف غير ملائمة لإستقرار أسعار الصرف بل أدت إلى انخفاضه وتذبذبه .

ثانياً : التوصيات :

بعد التوصل إلى الإستنتاجات السابقة يمكن إقتراح التوصيات التالية :

1- على مصرف ليبيا المركزي إستشعار حجم المسؤولية والخطر والمعاناة التي يمر بها الإقتصاد الليبي بصفة عامة والمواطن البسيط بصفة خاصة، وعليه التحرك في أسرع وقت لإتخاذ التدابير اللازمة التي من شأنها القيام بإصلاحات من أجل تحسين قيمة الدينار الليبي وخاصة بعد توحيد مصرف ليبيا المركزي في نهاية سنة 2020.

2- فك عُقدة الربيعه التي أتعبت وأكهلت عاتق الدينار الليبي ،والتوجه لعقد إتفاقيات إستثمارية سليمة وناضجة من شأنها أن تعيد التوازن الإقتصادي والمعيشي داخل ليبيا وتجعل من المجتمع الليبي مجتمعاً متنوعاً إقتصادياً و لا يعتمد على مصدر واحد للدخل.

3- إبتعاد مصرف ليبيا المركزي عن كافة الصراعات والتجاذبات السياسية التي كان لها آثار سلبية على المصرف المركزي كمؤسسة نقدية مهمتها الإدارة النقدية للدولة وليس له علاقة بالتجاذبات الأخرى.

4- استخدام مصرف ليبيا المركزي لكافة صلاحياته التي حوله القانون القيام بها من أجل المحافظة على أموال الدولة والوقوف أمام الجهات التي تحاول إهدار أموال الشعب لأي فئة من الفئات السياسية.

5- ضرورة استخدام كافة السياسات النقدية والمالية لكي تتحسن قيمة الدينار الليبي ومحاوله تقليل حجم التضخم النقدي الحاصل في الإقتصاد الليبي الذي أدى إلى ارتفاع المستوي العام للأسعار.

6- يجب أن يلقى النشاط الإستثماري الخاص قدر من الأهتمام و المزايا المالية والإقتصادية ،بما يكفل النهوض به عن طريق تفعيل القوانين والأنظمة والتعليمات السائدة وما يمكن أن يضاف إليها من تحسينات تخدم مناخ الإستثمار.

7- التحكم في الزيادة المبالغ فيها للواردات من السلع والخدمات فعلى الحكومة إتخاذ الإجراءات المناسبة لجذب المستثمرين للإستثمار في ليبيا وتشجيع الإنتاج الوطني بدلاً من إغراقها بالسلع الأجنبية والتقليل من اللجوء إلى الإستيراد الذي يؤدي إلى إستنزاف إحتياطيات الصرف و يعيق استقرار القيمة الخارجية للعملة الوطنية.

المراجع (المصادر) :

- إبراهيم السيد: *المحاسبة الدولية و علاقتها بالتجارة الإلكترونية*، دار غيداء للنشر والتوزيع ،الأردن، 2014.
- إبراهيم الكراسنة: *سياسة سعر الصرف*، دورة برمجة مالية وسياسية إقتصادية ، عمان، 2007.
- إبراهيم محمد الفار: *"سعر الصرف بين النظرية والتطبيق"*، دار النهضة العربية ، القاهرة. 1992.
- أبو عبد الله علي: *أثر الأسواق المالية الناشئة على استقرار أسعار الصرف في الدول العربية*، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر ، 2014 .
- أحمد الخميسي: *السوق السوداء تستحوذ على النقد الأجنبي في ليبيا* ، مجله العربي الجديد ، 2015.
- أحمد السعد: *الأسواق المالية المعاصرة* ، دار الكتاب الثقافي ،لبنان ، 2008.
- أحمد جلاب: *حوكمة الشركات في المنظومة المصرفية ضمن التحولات الإقتصادية العالمية*، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير: تخصص إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، 2010 .
- أحمد فريد مصطفى: *الإقتصاد النقدي والدولي*، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009 .
- أحمد محيي الدين محمد التلاني: *أثر إستقلالية البنوك المركزية على إستهداف التضخم مع الإشارة إلى مصر*، جامعة الإسكندرية ، 2019 .
- إدارة التفتيش البنكي: *الإدارة العامة لمراقبة البنوك*، إدارة مخاطر العمليات ، 2020 .
- أديب قاسم شندي: *سعر صرف الدينار العراقي الدينار العراقي والعوامل المؤثرة فيه* ،مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العدد الحادي عشر / 2006.
- إسماعيل أحمد الشناوي وآخرون: *إقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية*، دار الجامعية، مصر، 2000.
- إسماعيل إبراهيم الطراد: *إدارة العملات الأجنبية* - دار وائل للطباعة- طبعة 2 -الأردن، 2005.
- أمين صيد: *سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات* ، ط 1، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2013 .
- الأهرام الإقتصادي، الأعداد 1500-1507 ، جامعة مينيسوتا ، سنة النشر 1997.
- أيمن حماني وإبراهيم نصر اليماني وعبير فرحات: *محاضرات في الإقتصاد التطبيقي كلية التجارة* ، جامعة عين شمس، 2007 .
- الصديق عمر الكبير: *محافظ بنك ليبيا المركزي ، جلسة إحاطة 6 أكتوبر 2020م*، تم الإطلاع عليه بتاريخ https://www.youtube.com/watch?v=7_cWEnxf4VM&t=1906s2021/08/21
- الصفحة الرسمية لبورصة البحرين <https://www.bahrainbourse.com>
- الصفحة الرسمية للبورصة المصرية <https://www.egx.com.eg/ar/History.aspx>
- بسام حجار: *"العلاقات الإقتصادية الدولية"*، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003م، الطبعة الأولى.
- بغداد زيان: *تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية*، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، 2013.
- بلسم حسين رفيف السهلاني: *إستقلالية البنوك المركزية ودوره في تحقيق أهداف السياسة النقدية*، 2008، بغداد.

بلفاسم العباسي: *سياسات أسعار الصرف* ، سلسلة دورية في قضايا التنمية في الأقطار العربية العدد 23 ، 2003 .
بنك ليبيا المركزي، قسم البحوث والدراسات ، *السياسة الإنتمانية والإنتمان المصرفي في ليبيا* ، 2016 ، تاريخ
الإطلاع 2020/09/28

<https://cbl.gov.ly/%d8%a8%d8%ad%d9%88%d8%ab%d9%88%d8%af%d8%b1%d8%a7%d8%b3%d8%a7%d8%aa>

بوكرة كميلية *تأثير إستقلالية البنك المركزي على فعالية تنفيذ السياسة النقدية* ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل
شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص تمويل دولي ومؤسسات نقدية ومالية دولية، الجزائر ،
2010.

تقرير البنك الدولي لبحوث السياسات العامة، معجزة شرق آسيا ، النمو الإقتصادي والسياسات العامة ، ترجمة عبدالله
ناصر السويدي وشيخة سيف الشامسي، *سلسلة دراسات مترجمة رقم 11* ، أبوظبي ، مركز الإمارات
للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2000 .

تقى الحسين عرفات: *التمويل الدولي* ، دار مجدلاي للنشر ، عمان ، 1999م.
توفيق عبد الرحيم حسن: *الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملة الأجنبية* - دار الصفاء ، الأردن- 2010.
تيجاني بالرقى : *مجلة البشائر الإقتصادية، أثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية وفق
متطلبات المعيار المحاسبي الدول*، المجلد الثالث - العدد 1 ، مارس 2017.

جميل السعودي: *إدارة المؤسسات المالية المتخصصة* ، دار زهران للنشر والتوزيع ، 2013.
جميل محمد خالد: *(أساسيات الإقتصاد الدولي)* - الأكاديميون للطباعة والنشر - الأردن- 2014.
حاكم محسن: *المشتقات المالية* : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2020 .
حسن خلف راضي: *تدريس التمويل الدولي*، 2015 ، العراق، ص 72.

حمدي عبد العظيم: *التعامل في أسواق العملات الدولية* ، دار النشر: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996.
حيدر عباس حسين وآخرون : *(محددات سعر الصرف في السودان خلال الفترة 1982-2004م)* سلسلة الدراسات
والبحوث سلسلة بحثية تصدرها الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، مصرف السودان المركزي، الإصدار
السابع، 2006 م.

خالد أحمد على محمود: *التجارة الدولية بين الحماية والتحرر والنظرية الحديثة وآثارها في الفكر* ، دار الفكر
الجامعي، 2019 .

خالد أحمد على محمود: *إدارة المخاطر في البنوك وسوق المال*، دار الفكر الجامعي ، 2019.
خالد حسن البيلي : *الإقتصاد الدولي* ، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ، مركز التعليم عن بعد.
خليف هناء: *تقييم مخاطر سعر الصرف في المعاملات الدولية* ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في
قسم العلوم الإقتصادية، الجزائر ، 2008.

خلف محمد حمد الجبوري *دور إستقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية*، مجلة تكريت للعلوم
الإدارية والإقتصادية/العدد 23/المجلد 7 / 2011 .

دار الأهرام ، المجلدات 1634-1638 ، *مجلة الأهرام الإقتصادي* ، 2009 .

الشقيري نوري: *الأسواق المالية* ، دار الكتاب الثقافي ، 2017 .

دائرة المالية ، الإمارات - دبي، *العلاقة التبادلية بين المصارف المركزية والحكومات*، الإمارات ، تاريخ النشر: فبراير 16- 2021، الوعي المالي الحكومي.

دراسة تمهيدية عن الإقتصاد في ليبيا ، المكتبة الرقمية للأمم المتحدة ، 2020
TP/2020/GCP.CL6/ESCWA/E

دوحة سلمى : *أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل عالجها*، الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، 2015.

رمضان علي معروف : *التجارة الإلكترونية في اليابان ومدى إستفادة مصر منها*، مكتبة جزيرة الورد، 2018.
رواء زكي الطويل: *محاضرات في الإقتصاد السياسي*، جامعة الموصل العراق ،زهرات للنشر، 2010.
روبا دوتاغوبتا وغيلدا فرنانديز: *التحرك نحو مرونة سعر الصرف*، قضايا إقتصادية رقم 38 ،صندوق النقد الدولي 2006.

زكرياء الدوري ويسرى السامرائي: *البنوك المركزية والسياسات النقدية* - طبعة 2006- دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع- عمان - الأردن .

زياد رمضان: *الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك* ، عمان ،دار وائل للطباعة ، 2000 .
زيد كامل الشيب: *المالية الدولية* ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ،الأردن، 2020 .
زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي: *أساسيات الإقتصاد النقدي والمصرفي*، بيروت، منشور الحلبي الحقوقية 2003.

سالم أرحومة الحوتي وإسماعيل إبراهيم الطراد: *التشريعات والإجراءات التي تنظم العلاقة بين المصارف الإسلامية والمصرف المركزي*، دراسة مقارنه بين الأردن وليبيا، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، 28 ابريل 2010.

سلايمية ظريفة : *محاضرات في إقتصاد أسعار الصرف*، الجزائر ، 2017.
سامي خليل: *الإقتصاد الدولي*، دار النهضة العربية، مصر ، 2005.
سامي عفيفي حاتم: *(دراسات في الإقتصاد الدولي)*، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2000 .
سعود جايد العامري: *-المالية الدولية نظرية وتطبيق* -دار زهران- عمان، 2008 .
سميحة شناق: *أثر إنحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني على التضخم*، الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، 2010.

سمير حسن : *المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها* ،دار النشر للجامعات، 2005 .

سهام محمدي وطوال هيبه: *دور سعر الصرف في تحقيق توازن ميزان المدفوعات للجزائر*، *مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية* ، المجلد 05 ، العدد: 1 ، 2021 .

سوزي عدلي ناشد ومجدي محمود شهاب: *أسس العلاقات الإقتصادية الدولية* - لبنان- منشورات الحلبي الحقوقية- 2010 .

سياسات أسعار الصرف سلسلة دورية تُعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد23، 2003.
شاكر القزويني : *محاضرات في إقتصاد البنوك* ، الطبعة 4، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر .

شريط صلاح الدين *بأصول صناديق الإستثمار في سوق الأوراق المالية*، دار حميثرا للنشر ، 2018.
شقيري نوري موسى: *الأوراق المالية وآليات التداول* ، دار الكتاب الثقافي ،الأردن، 2019.
شقيري موسى وآخرون: *التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية*، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2012 .
شقيري نوري موسى وآخرون: *المؤسسات المالية المحلية والدولية* ، ط 1، دار المسيرة، الأردن، 2009 .
صحيفة أخبار ليبيا : *علاقة إستقلالية مصرف ليبيا المركزي بانخفاض الدينار* ، 2019 ، تاريخ الإطلاع عليه
29/09/2020،

<https://www.libyaakhbar.com/business-news/513607.html>

صحيفة رويترز : *الدينار الليبي يتعرض لضغوط مع تفاقم الفوضى وأزمة الميزانية* ، 2014 ، تاريخ الإطلاع
<https://www.reuters.com/article/idARAL6N0OK3QI20140603> 29/09/2021

صلاح الدين حسن السبسي: *القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني*، عالم الكتب، القاهرة، ط 1، 2003 .
ضياء المجيد الموسوي: *الإصلاح النقدي*، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993 ، الجزائر .
ضياء المجيد: *اقتصاديات النقود والبنوك* (مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2005) .
ضياء مجيد الموسوي: *البنوك الإسلامية* (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1997) .
الطاهر لطرش: *تقنيات البنوك*، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الطبعة السادسة، الجزائر، 2003.
طه عبد العظيم محمد: *الإصلاح المصرفي للبنوك الإسلامية والتقليدية*، دار التعليم الجامعي، 2019.
عبدالحسن جليل الغالبي: *سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية* -دار صفاء للنشر -الأردن- 2011 .
عبد الرحيم فؤاد الفارس وفراس أكرم الرفاعي : *مدخل إلى الأعمال الدولية* ، عمان، 2013 .
عبد الرزاق بن الزاوي: *سعر الصرف الحقيقي التوازني-الأردن-دار اليازوري العلمية- 2016*.
عبد القادر خليل *مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي* ، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2012.
عبد الرزاق بن الزاوي: *سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثر أنحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة (1970-2007)* " -بحث دكتوراه في العوم الاقتصادية-تخصص قياس إقتصادي-
جامعة الجزائر .

عبد العظيم سليمان المهمل وخالد حسن البيلي : *الاقتصاد الكلي الخرطوم جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا* ،
مركز التعليم عن بعد ، الطبعة الاولى ، 2004 .

عبدالمجيد قدي: *(المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية)*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2004.
عبدالمطلب عبدالرازق: *الآثار المترتبة على تزييف النقود وتزوير الأوراق*، مؤسسات الأوراق المالية، الدار
الجامعية ، 2010.

عبد المطلب عبدالحميد: *اقتصاديات سعر الصرف*، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2016.
عبدالغفار حنفي: *الإستثمار في بورصة الأوراق المالية* ، الدار الجامعية ، مصر ، 2004 .
عدنان تايه النعيمي: *(إدارة العملات الأجنبية)*، دار المسيرة للطباعة والنشر، الأردن، 2012.
عياش قويدر وإبراهيم عبد الله: *(أثر إستقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية، بين النظرية والتطبيق)*، ورقة بحث مقدمة في ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع
وتحديات، جامعة الشلف، 2004 .

غصون محمد إبراهيم: (تطبيق نموذج الإنحدار الخطي المتعدد على دالة سعر الصرف في السودان خلال الفترة (1980-2008))، رسالة ماجستير غير منشورة، الخرطوم، جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا ، أبريل 2010م.

فادي حسن عقيلان: إدارة الأزمات والكوارث الطبيعية والغير طبيعية ، 2015 ، دار المعتر للنشر.
فاطمة الزهراء الخبازي: النظام النقدي الدولي، الأردن ، دار اليازوري العلمية ، 2012.
فرانك كين : Saudi Arabia most improved economy for business (Arab News)، 2019 ، أطلع عليه بتاريخ 20/11/2021 www.arabnews.com/node/1503356/business-economy
فؤاد مرسي بميزانية النقد الأجنبي والتمويل الخارجي للتنمية: مع دراسة خاصة عن الجمهورية العربية المتحدة، دار المعارف ، 2009 .

منى قاسم: اليورو وأسواق المال الدولية والعربية ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2000.
سامر محمد الكفوري: (العوامل المؤثرة في سيولة الأسهم في سوق عمان المالي)، اطروحة ماجستير في كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2013 .

لحلو البخاري و وليد العايب : إقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية ، مكتبة حسن العصرية ، 2014.
لحلو البخاري: (سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية)، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2009.
لويزة محمد دحمان وآخرون: المخاطر البنكية، مذكرة لنيل شهادة الدراسات التطبيقية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2007 .

ليلى معمري وسمير يحيوي : أثر إستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم، مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 02 . العدد: 02 – يونيو 2017.

م. أ. ج. دي كوك: ترجمة عبد الواحد المخزومي، الصيرفة المركزية (لبنان، دار الطليعة بيروت) 1987 .
ماهر محسن سلمان: دراسة بعنوان: التنبؤ باحتمالات تغير سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي بإستعمال سلاسل ماركوف.

مجدي محمود شهاب: النقود والبنوك والإقتصاد (دار المريخ للنشر ، الرياض 1987).
مجلة الراي – العدد 1/13545 – AD – أغسطس/2016.

محمد أحمد الجيزاوي: أسواق الأوراق المالية وحلول الإدارة الإلكترونية، الناشر E-Kutub، 2019 .
محمد حامد دويدار، مبادئ الإقتصاد النقدي والمصرفي (مصر، جامعة الإسكندرية) 1983.
محمد شاهين: أسعار صرف العملات العالمية وأثرها على النمو الإقتصادي ، دار حميثرا للنشر ، 2017 .
محمد صادق إسماعيل: البورصات العربية بين التطوير والتحديات المستقبلية، العربي للنشر ، 2016.
محمد كمال خليل الحمزاوي: سوق الصرف الأجنبي ، نشأة المصارف ، مصر ، 2004.

محمد كمال عفانة، إدارة الإنتمان المصرفي، دار اليازوري العلمية ، 2018 .
مروان عوض و ماهر كنق شكري: المالية الدولية (العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظري والتطبيقي) ، معهد الدراسات المصرفية ، الأردن، 2004 .

محمود عبدالفضيل: النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1979.
محمود يونس: إقتصاديات دولية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية - مصر ، 2007 .

- مجلة النبأ - أسواق الأوراق المالية وإقتصاديات الدول النامية**-العدد 59 - تموز 2001.
- مدحت صادق :-**النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي**-دار غريب ، مصر ، 1997 .
- مصطفى رشدي شريحة:-**الإقتصاد النقدي والمصرفي**- الدار الجامعية ،مصر،طبعة 5 ، 1985.
- مصطفى يوسف كافي: **إدارة الأعمال الدولية** ، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2017 .
- منال جابر مرسى **تقييم فاعلية السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف**،المجلة العلمية الإقتصاد والتجارة،2017/10/12.
- منال محمد تيسير :**العوامل المؤثرة في سوق العملات الأجنبية دراسة تطبيقية على مؤشر الدولار الأمريكي**،قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الأسواق المالية، 2014.
- منصف مزار :**إشكالية سعر الصرف في الجزائر التخفيض أو سعر الصرف المتعدد** ،مجلة معهد العلوم الإقتصادية، جامعة جزائر،العدد05 ،(1994-1995) .
- موقع بنك ليبيا المركزي الرسمي، تاريخ مصرف ليبيا المركزي ، تم الإطلاع عليه بتاريخ : 2021/05/10 ، <https://cbl.gov.ly/>
- ناثل الحسامي، **السياسة النقدية والمالية وسياسات أسعار الفائدة والصرف الأجنبي في الأردن** ،الجامعة الأردنية،2010 ، المرصد الإقتصادي، عمان، الأردن.
- عمار نويوة **تسيير مالي دولي** ، مطبوعة في مقياس ،الجزائر ، 2013 .
- هجير عدنان وزكي أمين:**الإقتصاد الدولي (النظرية والتطبيقات)**، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن،2010.
- هوشيار كمعروف:**(تحليل الإقتصاد الدولي)**، ط 1، دار جرير للنشر، الأردن، 2006 .
- ياسر التركي، **البنوك المركزية في الدول المتقدمة ومثيلاتها في الدول الناشئة**، مايو 2018 ،على الرابط : <https://www.turkpress.co/node/49722>
- 1- Nakas_ Hiroshi_ Hattori_ Morichilka_ **Changes in Bank Behavior During Japan's Financial Crisis** “Papers Presented at Eight Seminars on Central Banking, Washington,2002.
 - 2- United States, Congress, Senate, **Committee on Banking and Currency** , Statistical Information, page 9122 .